

شذرا العرف في من الصرف

تأليف الشيخ

المعز بن محمد بن أحمد الحملاوي

الترقي سنة ١٢١٥ هـ

قدم له وعلق عليه

الدكتور محمد بن عبد المعطي

فريج شواهد وروضع فمارسه

أبو الحسن بن محمد بن صالح المنجد

دار الكتب العلمية

الطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة: ١٤٢٨ هـ

ديباجة التعليق

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [٧٠] ﴿يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [٧١] [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة.

أما بعد:

فإن علم الصرف كصنوه النحو من ألصق العلوم وأشدها اتصالاً بعلوم الشريعة وكتاب «شذا العرف» للحملأوي من الكتب التي يتوارد عليها الطلبة درساً وشرحاً ولقد أحببت أن أدرج في مسالك المعتنين بهذا

الكتاب فطلبت من شيخنا وأستاذنا وحبينا الدكتور: محمد بن عبد المعطي أن يتحف قراء هذه الطبعة بمقدمة تكون كالمدخل لهذا الكتاب خاصة ولعلم الصرف عامة فأجاب رجائي بما عهدنا منه حفظه الله من أريحية وكرم فجاءت مقدمته - حفظه الله - لهذا الكتاب نور على نور فأسأل الله عز وجل أن يهدي إليها من يشاء، ولشيخنا وأستاذنا مني موفور الشكر وحزيل الدعاء وجميل الثناء.

ولقد اقتصرت لقلة البضاعة وحادثة العهد بهذه الصناعة على تخريج الشواهد الشعرية والأمثال العربية، والأحاديث النبوية، وتركت أمر التوضيح والتعليق لمشايخ وأساتذة هذا العلم الجليل. ولقد اعتمدت في ضبط نص هذا الكتاب على طبعة قديمة بتحقيق تلميذ المصنف الأستاذ: مصطفى السقا، فأرجو أن أكون قد وفقت إلى ما قصدت. هذا... وأسأل الله جل وعلا أن يتقبل عملي هذا وكل أعمالي إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وكتب

أبو الأشبال

أحمد بن سالم المصري

ترجمة المؤلف^(١)

هو الأستاذ اللغوي الثقة الحافظ، الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، نسبة إلى «منية حمل» من قرى «بليس» بمديرية الشرقية. وهو عربي الأرومة، ينتمى إلى الدوحة العلوية الكريمة، كما صرح بذلك في كثير من قصائده في ديوانه. وقد ذكر علي مبارك باشا في كتابه «الخطط التوفيقية» (ج ٩ ص ٧٧) أنه ولد سنة (١٢٧٣ هـ - ١٨٥٦ م) وتربى في حجر والده، وقرأ وتلقى كثيراً من العلوم الشرعية والأدبية عن أفاضل عصره، ثم دخل مدرسة دار العلوم، وتلقى الفنون المقررة بها.

ونال الشيخ إجازة التدريس من دار العلوم سنة ١٣٠٦ = ١٨٨٨ م، فعين مدرساً بالمدارس الابتدائية بوزارة المعارف. وبعد مدة أعلنت دار العلوم حاجتها إلى مدرس للعلوم العربية، وعقدت لذلك امتحان مسابقة كان الشيخ من أوائل المبرزين فيه، فنقل إلى دار العلوم.

وفي سنة ١٨٩٧ ترك الأستاذ التدريس بمدارس الحكومة، مؤثراً الاشتغال بالمحاماة في المحاكم الشرعية، وفي أثناء ذلك أقبل على التحضير لنيل شهادة «العالمية» من الأزهر، فنال بغيته، وكان أول من جمع بين العالمية وإجازة التدريس من دار العلوم. وعلى أثر ذلك عهدت إليه الجامعة الأزهرية في تدريس التاريخ والخطابة والرياضيات لطلابها،

(١) قد نقلناها عن الترجمة التي صنعها الأستاذ مصطفى السقا في مقدمة طبعته وذلك مع بعض التصرف.

وفي سنة (١٩٠٢) أضيفت إليه مع ذلك نظارة مدرسة المرحوم عثمان باشا ماهر، وهي مدرسة حديثة، كان يعلم بها القرآن والتجويد ثم العلوم الدينية والعربية والعلوم الحديثة، على نحو ما يجري في بعض أقسام الأزهر التي نظمت حينئذ تنظيمًا حديثًا. وكان المنتهون منها يلحقون لإتمام دراساتهم التي نظمت حينئذ تنظيمًا حديثًا. وكان المنتهون منها يلحقون لإتمام دراساتهم بمدرسة القضاء الشرعي أو دار العلوم أو الأزهر. وقد قضى المرحوم في نظارة هذه المدرسة خمسًا وعشرين سنة، انتفع به فيها طلاب كثيرون، كان يمدهم بمعارفة المتفنة الواسعة، ويتعهدهم بالتربية الإسلامية والقومية القوية، ويزودهم بنصائحه وتجاربه الكثيرة؛ إلى أن علت سنه، فأثر الراحة، وترك العمل سنة (١٩٢٨م). ثم أدركته الوفاة في (٢٢ من شهر ربيع الأول سنة ١٣٥١ هـ = ٢٦ من يولية سنة ١٩٣٢م).

وأحسب أن هذا الإطار التاريخي العام لحياة أستاذنا الكبير، لا يحوي بداخله الصورة التي تمثل شخصيته العلمية والخلقية، وإن كان هو النمط الذي جرى عليه المترجمون للعلماء من أصحاب المعاجم وكتب الطبقات؛ ولذلك أعود إلى ذكرياتي الخاصة، فأستوحيها بعض ما ارتسم في نفسي من آثاره الباقية، التي لم تخلق جدتها على طول السنين، ومر الأعوام، والتي يشاركني في الإحساس بها أولئك الذين ألما بمعرفة هذا الحبر الجليل، من تلاميذه وعار في فضله.

امتاز أستاذنا العلامة بخلال كثيرة، تعاونت كلها على التأثير الشديد فيمن أخذوا عنه العلم، وفيمن خالطوه وعاشروه، ومن الأساتذة والعلماء، فجعلت تلاميذه يعجبون به، ويحرصون على الأخذ عنه، والتعلق بأسبابه وآدابه، وجعلته بين العلماء والأدباء ورجال القضاء والمحاماة، موضع

الثقة وحسن التقدير، ومفزع الرأي والمشورة، ومحل السر والنجوي.

أوتي الشيخ بسطة في الجسم، ووجاهة ووسامة في الهيئة والوجه، مع حسن ذوق واعتناء بالزي، فكانت رؤيته تملأ العين جلاله، والنفس مهابة، ومنح قوة في الصوت واللسان، فكان حسن الإعراب والبيان، يحرص على العربية دائماً، لا يشوب كلامه شائبة من عامية أو لكنة، أو عي أو حصر، وإنما ينساب حديثه في النفس انسياب النهر المتدفق في رزانة ووقار، وكان حسن العرض للكلام، جيد الإنشاد للشعر، لا يمل حديثه وإن طال، ولا يسأم إنشاده وإن بلغت قصائده المئين من الأبيات في بعض الأحيان. وكانت فصاحة الشيخ، ونصاعة بيانه، وجودة إلقاءه، وحسن أدائه، وتمام شرحه للفكرة التي تعرض له، يجعلها نقشاً ثابتاً في نفوس سامعيه، فلا يحتاج الطالب إلى استذكار أو معاودة درس، وحسبه أن يتخيل الشيخ وهو يلقي بيانه، فتمر عليه صورة الكلام التي تجدد الموضوع، وتحيه في ذاكرته، وتغنيه عن معاودة درسه، أو معاناة حفظه. ولهذه المزية البارعة في بيان الشيخ وتجويد إلقاءه، أثمر ثمرًا طيباً في نفوس من أخذوا عنه، فحصلوا في الزمن اليسير، ما يحتاج أمثالهم في تحصيله إلى طوال السنين.

وقد كسب الشيخ معارفه العلمية في بيئتين: الأولى: الأزهر، درس فيه علوم الدين: من تفسير، وحديث، وعقائد، وفقه، على مذهب الشافعي، الذي خالط حبه قلبه، وتمكن من نفسه، ودرس العلوم اللسانية: من نحو، وصرف، وعروض، وبلاغة، ووضع... الخ، على شيوخ عصره، وأحرز من كل ذلك قسطاً موفوراً، دل عليه تمكنه منها في كتبه ودروسه، وإحرازه درجة العالمية، بعد تركه خدمة الحكومة.

والبيئة الثانية: دار العلوم، التي أنشأها علي مبارك باشا وزير المعارف المصرية، لتخريج معلمين، يحسنون تعليم اللغة العربية والدين، لتلاميذ المدارس الابتدائية و الثانوية. وكان طلابها حينئذ ينتخبون بامتحان سابق من صفوة الطلاب الأزهريين الذين أنهوا دراساتهم أو كادوا ينتهون منها، وكانوا يدرسون فيها العلوم الدينية والعربية لزيادة التمكن، إلى جانب العلوم التي لم تكن في الأزهر: من بيداجوجيا وأدب، ولغة، وكتابة، وخطابة، ورياضيات، وطبيعات، وتاريخ، وجغرافيا وخط ورسم... الخ. وكانت عناية المدرسين بها تجمع بين المحاضرة والتطبيق العملي. وكان بين أساتذتها نخبة من علماء الأزهر، أمثال الشيخ حسن المرصفي، والشيخ حسن الطويل، والشيخ محمد عبده، والشيخ سليمان العبد، وأضرابهم من الفحول.

وكان الجمع في دار العلوم بين العلوم الإسلامية والعربية القديمة، وبين العلوم المدرسية الحديثة كما كانوا يسمونها ثم بين المنهجين النظري والتطبيقي، خليفًا أن يطبع خريجي دار العلوم وقتئذ بطابع وسط بين القديم المتمثل في الدراسات الأزهرية والحديث المتمثل فيما يدرس بالمدارس المصرية الحديثة، والجامعات الأوروبية. وقد جنت مدارس وزارة المعارف ثمرات هذه المدرسة القديمة الحديثة، التي وصلت ماضي الأمة العربية بحاضرها، فكانت من العوامل في النهضة الأدبية والعلمية التي ظهرت بواكيرها في وادي النيل، منذ بدء القرن التاسع عشر.

لذلك أقبل كثير من أذكاء الطلاب الأزهريين على دار العلوم، ينهلون من ثقافتها المختلطة. وكان المؤلف من الرعيل الأول الذي استبق إليها، فنهل وعمل من معارفها وآدابها. ونال إجازة التدريس منها سنة (١٨٨٨م)، كما أشرنا إليه في صدر هذه الكلمة.

كان الشيخ رحمه الله ضليعاً في علوم العربية: نحوها، وصرفها، ولغتها، وعروضها، وبلاغتها، وأدبها، وكان يروي من ذلك كله ويحفظ الشيء الكثير مع حسن اعتناء بفهم ما يحفظ، وجودة نقد لما يروي، وبراعة استخراج للعبرة والفائدة.

وكان النحو والصرف واللغة والشعر الميدان المحبب إليه، يجول فيها فيتمتع، ويتتبع أقوال الأوائل والأواخر، فلا يكتفي ولا يشبع. ويظهر لي أنه كان معجباً بابن هشام الأنصاري من النحاة المصريين (٧٠٨-٧٦١ هـ) وبما جمع شرحه لألفية ابن مالك الموسوم «بأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، من مادة غزيرة. فحفظ مسائله، وجعله أساس دراساته النحوية والصرفية، وتحقيقاته اللغوية، التي كان يشرها بين يدي تلاميذه في دروسه ومحاضراته. ومنه التقط أعلى درره التي ألف منها كتابه هذا: «شذا العرف في فن الصرف»، مع ما أضاف إليها من شذرات أخرى، من مفصل الزمخشري، ومن شافية ابن الحاجب، وشرحها لرضي الدين الاستراباذي، وغيره من محققي الأعاجم المتأخرين، الذين عنوا بالدراسات الصرفية، وأشبعوها تأليفاً وتوضيحاً وتصنيفاً. وقد أسغ الشيخ على هذه المادة التي أحسن اختيارها من كتب العلماء، كثيراً من ذوقه وخبرته بأساليب التعليم والتصنيف، فتصرف فيها توضيحاً وتهذيباً، وتنسيقاً وتبويباً، حتى جاء هذا الكتاب محكم الطريقة، واضح الأسلوب، جامعاً للعناصر الضرورية التي لا بد منها لدارسي اللغة وفنونها، ممثلاً ما وصلت إليه الثقافة اللغوية في مدارس البصرة والكوفة وبغداد والفسطاط والأندلس، ثم ما انتهت إليه أخيراً على يد ابن مالك وأبي حيان وتلاميذهما من رجال المدرسة النحوية الأخيرة، التي لا تزال آثارها قوية باقية.

وإجمال القول، إن كتاب «شذا العرف» من أنفع الكتب لطلاب الدراسات الصرفية في المدارس والمعاهد وبعض الكليات. وهذه الطبعة الحادية عشرة من طبعاته، دليل على استمرار النفع به، وعلى قيمة ما أودع من مادة صحيحة مهذبة، ملائمة لعقول الطلاب.

وكان من سعادة الجد، واكتمال الحظ، أنني سمعت من أستاذنا الحملاوي جمهور مادة هذا الكتاب، وكنت أنا وزملائي إذا عرضنا ما يذكرنا الشيخ مسائل التصريف والنحو، على شذا العرف، وعلى أوضح المسالك، لم نجد بينهما وبين عبارته فرقاً، إلا ما يكون ما بين الحسناء وخيالها في المرأة، فكنا نعجب من قوة حفظه، وامتزاج مادة الدرس بعقله ونفسه امتزاجاً قوياً.

على أن الشيخ كان ممتازاً فوق ذلك بمزية بارزة: كان تعليمه نظرياً وعملياً معاً يشرح الموضوع بعباراته القوية، فإذا أحس أن المقام دقيق، لا تكفي فيه الإشارة ولا طويل العبارة أسرع إلى سبورة المعلم، فوضح الدقائق بخطه، ورسم المشكلات بقلمه؛ وأشبعها إيضاحاً وتفصيلاً، وفي تدرج عقلي، حتى يبين الصبح لذي عينين. وذلك مما أفاده من تدريسه للرياضيات، ومن خبرته الواسعة بأساليب التعليم، ومن طبيعة ذهنه الرياضي. ذلك كان شأنه في التصريف والإعراب واللغة وكذلك كان شأنه في التاريخ، لا يكاد يمر به علم أو بلد أو أرض، حتى يسرع إلى ضبطه أو تبين موضعه على المصورات المرسومة، أو على مصور يرسمه بيده، كما يتبع دروسه النظرية بتطبيقات عملية، يعني بتصحيحها، ويقف الطلاب على مواضع أخطائهم منها.

أما سائر معارف الشيخ من اللغة والعروض والأدب العربي: شعره

ونشره، والتاريخ والجغرافيا والرياضيات، فقد كان محيطاً بها إحاطة قلما اتفقت لرجال المدرسة القديمة التي عاصرتة في الأزهر، وقد كسب الكثير منها في دار العلوم، وفي قراءته الخاصة، فقد كان رحمه الله معنياً بتتبع ما يطبع من الكتب الحديثة التي يؤلفها رجال عصره، كحفني بك ناصف، ومحمد بك دياب، ونظرائهما من رجال المعارف، وكان ينقدها ويساحل أصحابها في بعض مآخذها، كما كان مشغولاً بقراءة ما ينشر من الكتب القديمة، ويستفيد منها فوائد لا تلبث أن تصبح موضوع حديثه مع تلاميذه. أذكر مرة أنه علم بنشر كتاب «الهمع» للسيوطي لأول مرة سنة (١٣٢٧ = ١٩٠٩م) فبعث في شراء نسخة منه، ثم جاء في ثاني يوم يقول لطلابه: «قرأت في كتاب «الهمع» للسيوطي أن من اللغات في لفظة «اللاتي» من الأسماء الموصولة: «اللا» بالقصر، التي شاعت بين العامة، فينطقها بعضهم باللام المشددة مفتوحة، وبعضهم بكسرها، وقلب الألف ياء «اللي»، وكنا نظنها عامية، فإذا هي من صميم اللغة في بعض أحوالها.

هكذا كان الشيخ مولعاً بالجديد، وهكذا شديد الحرص على إفادة تلاميذه كل نفيس من قديم أو حديث.

وكان أستاذنا الشيخ الحملوي شاعراً مكثراً من الشعر، يقوله في المناسبات العامة والخاصة، ويقول في ما يعرض لحياته الخاصة من شؤون، وما يتطلع إليه من آمال وما يضطرم في نفسه من آلام. وأشعاره تنبئ عن صفاء روحه وقوة نفسه، واستمساكه بأداب الدين وفضائله.

وليس من هذا مقام التفصيل في دراسة شعره وشاعريته، وبيان مزايه وخصائصه، وإنما موضعه صدر ديوانه. وقد أعده أستاذ فاضل من علماء الجامعة الأزهرية لنشره، ولعله يصدر قريباً، فيتمكن الدارسون من تتبعه،

وتفصيل القول فيه.

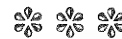


أما تلاميذ الشيخ الذين أخذوا عنه في دار العلوم فكثيرون، من أشهرهم الأساتذة:

الشيخ عبد العزيز شاويش بك، ومحمد عاطف بركات باشا، والشيخ
ومحمد الخضري بك، ومهدي زيكو، وأحمد الإسكندري، وحسن
منصور، ومحمد مهدي خليل.

وممن تلقوا العلم عليه في مدرسة المرحوم عثمان ماهر باشا الأساتذة:
حسن مأمون رئيس المحكمة الشرعية العليا، وعبد الله عفيفي، وأمين
الخولي، وأحمد زكي صفوت، وحسن محمد زهران «المحامي»، وطه
أبو بكر، ومهدي علام، ومصطفى السقا.

وصفوة القول أن أستاذنا العلامة الشيخ أحمد الحملاني، هو أحد
أركان النهضة اللغوية في العصر الحديث، بما ألف من كتب، وبما تخرج
على يديه من رجال القضاء الشرعي والمحاماة وأساتذة اللغة العربية،
وكلهم ممن شغلوا مكاناً فسيحاً في حياة مصر العلمية والأدبية، في
معاهدها الكبرى، وجامعاتها القديمة والحديثة.



وللشيخ مؤلفات:

١- شذا العرف، في فن الصرف. «طبع أول مرة سنة ١٣١٢ هـ =

١٨٩٤ م) وهذه الطبعة الثانية عشرة في سنة ١٩٥٧.

٢- زهر الربيع ، في المعاني والبيان والبديع (طبع أول مرة سنة ١٣٢٧ = ١٩٠٩ م) بالمطبعة الأميرية.

٣- مورد الصفا ، في سيرة المصطفى (طبع أول مرة سنة ١٣٥٨ هـ = ١٩٣٩ م) بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة.

٤- قواعد التأييد ، في عقائد التوحيد (رسالة صغيرة طبعت بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة سنة (١٣٧٢= ١٩٥٣ م).

٥- ديوان شعره . تم طبعه الجزء الأول منه في أول يونيه سنة ١٩٥٧ م بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

أستاذنا وشيخنا الدكتور محمد بن عبد المعطي حفظه الله

الحمد لله الذي صرف قلوب العلماء إلى خشيته، وصرفهم عن ذل معصيته، ونحا بهم إلى ما فيه سعادتهم ورقيهم، وجعلهم معطوفين عليه وعلى ملائكته عليهم السلام في الإقرار بوحدانيته، إذ قال وقوله الحق: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾^(١).

والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد، وأكرم داع، وأعظم هادٍ، سيدنا محمد المبعوث بين يدي الساعة بشيرًا ونذيرًا، ﴿وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾^(٢)، وعلى آله وصحبه الكرام البررة الأخيار أولي النهى والاعتبار، والتأمل والاستبصار رهبان الليل وفُرسان النهار، فرضي الله عنهم وعنا أجمعين.

وبعد: فإنَّ الصرف علم نفيس القدر جليل الشأن لا يقل أهمية عن النحو إن لم يكن أعظم قدرًا منه في نظري، فإن النحو يهتم بأخر الكلمة، والصرف يهتم ببنيته، والنحو تُعرف به أحوال الكلمة المتنقلة في حين أن الصرف لمعرفة أنفُس الكلمات الثابتة^(٣).

(١) من الآية (١٨) آل عمران عليهم السلام.

(٢) الآية (٤٦) من سورة الأحزاب.

(٣) انظر «المنصف» لابن جني مطبعة البابي الحلبي بمصر الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

❖ وهو عِلْمٌ يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم احتياج، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الدخيلة عليه، ومَنْ فاتَهُ هذا العِلْمُ فاتهُ المعظم كما ذكر السيوطي^(١).

❖ وبه أيضًا تتحدد معانٍ مختلفة لا تتحدد تلك المعاني إلا بمعرفة مصادرها المتعددة، ولا تُعرف تلك المصادر إلا بمعرفة عِلْمِ التصريف، ففي المصباح المنير مادة «وج د»: وجدته أجده وجدانًا بالكسر ووجودًا، وفي لغة بني عامر: يجده بالضم... ووجدت الضالة أجدها وجدانًا أيضًا ووجدت في المال وجد^(٢) بالضم والكسر لغة، وجدة أيضًا... ووجدت عليه موجدة غضبت ووجدت به في الحزن وجدًا بالفتح، والوجود خلاف العدم...

❖ من هنا نرى أنَّ لـ«وجد» مصادر متعددة حسب المعنى مما يدل على ثراء هذه اللغة الشريفة التي استأهلت أن يُنزل الله بها القرآن.

❖ وعن طريق عِلْمِ التصريف يوصل إلى معرفة القياس الذي يؤخذ جزء كبير من اللغة منه، وذلك كقولهم: إنَّ المضارع من فَعَلَ بضم العين لا يجيء إلا على يَفْعُل، وكقولهم: كل اسم في أوله ميم زائدة مما يُعمل به آلة فهو مكسور الأول كمطرقة ومروحة إلا ما استثنى من ذلك^(٣).

= تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين (٣/١).

(١) انظر: «المزهر» للسيوطي ط دار إحياء الكتب العربية تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين (١/٣٣٠).

(٢) قال تعالى في الآية السادسة من سورة «الطلاق»: ﴿أَتَكُونُ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتَ مِنْ بَيْنِكُمْ﴾.

(٣) انظر: «الممتنع في التصريف» لابن عصفور تحقيق د/ فخر الدين قباوه حلب ١٩٧٠م (ص ٢٧)، و«المنصف شرح تصريف المازني» لابن جني تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله =

❦ وعن طريقه أيضًا يوصلُ إلى معرفة الاشتقاق، فها هم أولاء جماعة من المتكلمين امتنعوا عن وصف الله تعالى بِحَثَّانٍ؛ لأنه من الحنين، والْحَنَّة من صفات البشر الخاصة بهم تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا^(١)، كما امتنعوا عن وصفه بسخي؛ لأن أصله من الأرض السخاوية وهي الرخوة، بل وصفوه بجوَّاد؛ لأنه أوسع في معنى العطاء، وأَدْخَلَ في صفة العلاء، وامتنعوا أيضًا عن وصفه سبحانه وتعالى بالداري؛ وإن كان من الدراية بمعنى العلم؛ لأنَّ أصله الدَّرية وهي: شيء يصنعه الصائد لضرب من الحيلة والخديعة، فكأنما يقدمه الذي يريد أن يتوصل إلى علم شيء من الأدلة بمنزلة الدراية التي يتوصل بها إلى خُتْل الصيد وجذعه، ومَنْ لا بَصَرَ له بالاشتقاق يجوز استعمال هذه الصفات في حق الله تعالى^(٢).

= أمين ط (سنة ١٩٥٤ م ١٣٧٣ هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي (ج ١ ص ٢).

(١) لم يمنع آخرون إطلاق هذا الاسم الكريم على الله عز وجل، ففي «اللسان» مادة «حنن» (ج ٢ ص ١٠٢٩) ط دار المعارف: «الحَثَّان من أسماء الله عز وجل، قال ابن الأعرابي: الحَثَّان بتشديد النون بمعنى الرحيم، قال ابن الأثير: الحَثَّان: الرحيم بعبادِهِ فَعَّالٌ من الرحمة للمبالغة، الأزهرى: هو بتشديد النون صحيح، قال: وكان بعض مشايخنا أنكر التشديد فيه؛ لأنه ذهب به إلى الحنين فاستوحش أن يكون الحنين من صفات الله تعالى. وإنما معنى الحَثَّان: الرحيم من الحنان وهو الرحمة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ من الآية (١٣) من سورة مريم عليها السلام. أي: رحمة من لدنا. قال أبو إسحاق: الحَثَّان في صفة الله تعالى هو بالتشديد: ذو الرحمة والتعطف.

من هنا نرى أنه لا بأس من اتصاف الباري سبحانه وتعالى بهذا الوصف.

(٢) انظر «المتع» لابن عصفور (١/ ٢٨ - ٢٩ ط ٤) (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت.

هذا والباحث يرى أنه لا مانع من إطلاق هذا الوصف على الله تعالى؛ لأن له سبحانه وتعالى أسماء كثيرة لا يحصرها عدٌّ، ويدل على ذلك قوله ﷺ: «اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدًا من خلقك أو استأثرت به في علم =

❦ وبِعلم التصريف كأخيه النحو أيضًا يُعَصِّمُ اللسان من اللحن، وهو مُقَدَّم أيضًا على النحو؛ إذ الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ ذلك لأنَّ التصريف هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب إلا أنه أي التصريف أُخِرَ للطفه ودقته، فجُعل ما قُدِّمَ عليه من ذكر العوامل؛ توطئة له حتى لا يصل إليه الطالب إلا وقد تدرب وارتاض للقياس.

❦ والذي يدل على غموضه ودقته كثرة ما يوجد من السقطات فيه لجلة العلماء، فقد حُكي عن أبي عبيد أنه قال في مندوحة من قولك: «ما لي عنه مندوحة» أي: متسع إنها مشتقة من انداح، وذلك فاسد؛ لأنَّ انداح انفعل ونونه زائدة، ومندوحة مفعولة فنونه أصلية، وعلى رأي أبي عبيد يكون الوزن: مُنْفَعَلَةٌ، ولا وجود لهذا الوزن في العربية.

❦ ومن ذلك أيضًا ما يُحكي عن أبي العباس ثعلب أنه جعل «أُسْكُفَّةَ الباب» من «استكف» أي اجتمع، وذلك فاسد؛ لأنَّ استكف استفعل وسينه زائدة، وأُسْكُفَّةُ أَفْعَلَةٌ وسينه أصلية؛ إذ لو كانت زائدة لكان وزنه أُسْفَعْلَةٌ وذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم، وكذلك أيضًا حُكي عنه أنه قال في تَنُورٍ إنَّ وزنه تَفْعُول من النار وذلك باطل؛ إذ لو كان كذلك لكان تَنُورًا، والصواب أنه فَعُول من تركيب تاء ونون وراء نحو تتر وإن لم

= الغيب عندك . . .».

الحديث إلى جانب أني قرأت تجويز أحد علماء العربية ذلك، ففي «اللسان» (دري) (ج ٢ ص ١٣٧٠): الجوهرى: دريته ودريت به دَرْيًا ودَرْيَةً ودَرْيَةً ودراية: أي عَلِمْتُ به، وأنشد من الرجز:

لَا هُمْ لَا أَدْرِ وَأَنْتَ الدَّارِي كُلُّ امْرِئٍ مِنْكَ عَلَى مَقْدَارٍ

يُنطق به ^(١).

✽ ونظير ما حكاه ابن عصفور من زلات بعض الأئمة ما روى من أن بعض العلماء قال في قوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهٗ﴾ ^(٢) إن يتسنه من أسن الماء يأسن إذا تغير، والصواب أنه من السنة أي: لم يتغير بمرور السنين، والهاء إمّا أصلية، أو هاء سكت، واللام على كونها هاء السكت إما هاء أو واو - كما في حاشية يس على التصريح فإذا كانت الهاء هي اللام كانت علامة جزمه السكون؛ لأنه صحيح الآخر، وإن كانت للسكت كانت علامة الجزم حذف حرف العلة، ويوصل الفعل بها، إجراءً للوصل مجرى الوقف كما في قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي﴾ ﴿٢٨﴾ هَلَاكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴿٢٩﴾ ^(٣) ولو كان من أسن كما زعم لقال لم يتأسن.

✽ وبعلم التصريف يُتعرّف على وضع بعض الأحاديث، فقد نُسب إلى رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تسيدوني في الصلاة» ومعلوم أن رسول الله أفصح من نطق بالضاد، ولا يمكن أن يلحن في كلامه، لو كان الحديث صحيحاً لقال: «لا تسودوني في الصلاة»؛ لكون العين واوية: ساد يسود كما قال ذو الأصبع العدواني: وأطع قومك يسودوك. أي: يجعلوك سيداً.

✽ وعلى الجملة فدراية هذا الفن لا يستغنى عنها متكلم بالعربية، ولا كاتب فلا غنى لعالم، ولا لأديب عن دراسته وتفهم قضاياها حتى يستقيم لهما اللسان العربي، وتتهيا لهما أداة البيان سليمة من الخطأ بريئة من

(١) انظر: «المتع» لابن عصفور (١/٢٩ - ٣٠).

(٢) من الآية (٢٥٩) من سورة البقرة.

(٣) الآيتان (٢٨، ٢٩) من سورة الحاقة.

اللحن؁ وتتحقق لدهما القدرة على صياغة مفردات اللغة.

وكيف يستطيع من ليس له حظ ولا مشاركة في هذا الفن وقد دعتة ضرورة التعبير أن يأتي باسم الفاعل من ضاراً^(١).

أو باسم المفعول من خاف^(٢).

أو بالمضارع من وعد^(٣).

(١) اسم الفاعل من ضاراً على زنة فاعلٍ مضار؁ وكذا اسم المفعول إلا أنه يُفرق بينهما بأن أصل اسم الفاعل مضارٍ بكسر الراء الأولى؁ واسم المفعول مضارٍ بفتحها ويفرق بينهما بالسياق نقول: الظالم مُضارٌ غيره؁ والمظلوم مُضارٌ؁ ويحتمل الاثنان قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ من الآية (١٢ من سورة النساء) أي: غير مُضارٍ أحدًا؁ أو مضارٍ من أحدٍ؁ ألا ما أعظم التعبير القرآني.

ومثل ذلك يقال في اسمي الفاعل والمفعول من مثل حادٌ وشاقٌ من كُـلِّ مضاعِفٍ على هذه الزنة؁ أما ضارٌ بالتخفيف فمن باب باع؁ واسم الفاعل ضائر؁ والأصل ضاير؁ وقعت الياء عين اسم فاعلٍ أعلت في فعله فقلبت همزة.

(٢) اسم الفاعل من خاف مخوف؁ والأصل مَحْوُوفٌ على مفعول نقلت حركة الواو الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها فالتقى ساكنان فحذفت إحداهما لذلك لكن هل هي الأولى أو الثانية بكل قيل؁ والوزن مختلف على الاحتمالين؁ فمن أثر حذف الأولى فالوزن فَعُولٌ وإلا فهو مَفْعُلٌ؁ ومن أراد الزيادة فعليه بمراجعة اسم المفعول من الثلاثي الأجوف كمقول ومصون من قال وصان في كتب الصرف.

(٣) مضارع وَعَدَ يَعِدُ؁ والأصل يُوعِدُ كيضرب حذف الواو التي هي فاء الفعل؛ لوقوعها بين عدوتيهما الياء المفتوحة وكسرة العين؁ وحُوِـلَ على ذلك أحرف المضارعة الأخرى يعد وتعد وأعد ثم حُوِـلَ عليه الأمر عد؁ والمصدر عدة؁ وهكذا يقال في كل مثال واوي الفاء ثلاثي من باب ضرب قال تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ ۖ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (٣؁ ٤ من سورة الإخلاص).

وقال الشاعر من الوافر:

أو بالأمر من رأى^(١).

أو باسم الزمان والمكان من وقف^(٢).

أو تثنية مصطفى^(٣).

أو جمع صحراء^(٤).

= لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير إلى سبب
(١) الأمر من رأى: رَه على وزن فُه، والأصل اَرَأَى كاقراً نقلت حركة الهمزة التي هي عين الفعل إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم حذفت تخفيفاً؛ حملاً على حذفها من المضارع؛ لأنَّ الأمر قطعة منه، ثم قلبت الياء في المضارع الذي هو الأصل أَلَفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف في الأمر للبناء على حذف حرف العلة، وكانت همزة الوصل قد حذفت لتحرك ما بعدها فصار الفعل: «ره» بحذف عينه ولامه، فأرادوا الوقف عليه فأتوا بهاء السكت، ولا يُجاء بها وصلًا نقول: رَزِيدًا.

(٢) اسم الزمان والمكان من وقف موقف، وكذا المصدر الميمي إلا أنه يفرق بينهما بالسياق نقول: وقفت موقفًا عظيمًا، فهذا مصدر ميمي، وموقف السيارة أمام البيت، فهذا اسم مكان، وموقفنا بين يدي الله القيامة، فهذا اسم زمان، ومثل ذلك يقال في كل مثال ثلاثي واوي الفاء حذفت فاؤه في المضارع.

(٣) تثنية مصطفى علمًا بالمصطفين بأل؛ لقوات التعريف بالتثنية، فيعوض عنه بها، وتثنيته غير علم: مصطفيات، وأصل ذلك: مصفطوات؛ لأنه من الصفوة وقعت الواو خامسة وقبلها فتحة فقلبت ياءً حملاً لاسم المفعول على اسم الفاعل في مطلق القلب فصارت مصطفيات، ولم تُعَلَّ الياء بقلبها أَلَفًا حتى لا يلتقي ساكنان فنضطر إلى حذف إحداهما فيكون اللبس فآثروا الإبقاء على الياء، وهكذا يُقال في المثنى من الاسم المقصور من غير الثلاثي.

(٤) جمع صحراء صحراوات بقلب همزة الممدود واوًا عند الجمعة بالألف والتاء المزيدتين؛ لكونها زائدة للتأنيث، ومثل ذلك يُقال في المثنى: صحراوان رفعاً وصحراوين نصباً وجرًا، ومثل ذلك أيضًا يُقال في النسب إليها: صحراوي، وهكذا يصنع مع كل ممدود همزته زائدة للتأنيث.

أو النسب إلى فرنسا^(١).

كيف يستطيع أن يأتي بذلك دون أن يَكْبُو، لسانه وينحرف عن جادة الصواب وكيف يستطيع عالم أو أديب أن يفهم قول رسول الله ﷺ: «الولد مجبنة مبخلة محزنة».

أو قول عنترة [من الكامل]:

نُبْتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نِعْمَتِي وَالْكَفْرُ مَخْبُثَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعَمِ
إذا لم يدرِ أَنَّ مَفْعَلَةَ صِيغَةٍ تَدُلُّ عَلَى سَبَبِ الْفِعْلِ الْمَشْتَقِ مِنْهُ، وَالْحَامِلِ عَلَيْهِ، وَالِدَاعِي إِلَيْهِ، فَالْوَلَدُ سَبَبُ الْجَبْنِ، وَالْبَخْلُ، وَالْحَزَنُ يَدْعُو أَبَاهُ إِلَيْهِنَّ وَلِحَمْلِهِ عَلَيْهِنَّ، وَكَفَرَ النِّعْمَةُ سَبَبٌ لِتَغْيِيرِ نَفْسِ الْمُنْعَمِ.

وكيف يستطيع عالم أو أديب أن يفهم قول عمر بن معد يكرب لمجاشع ابن مسعود السلمي وقد سأله فأعطاه «لله دركُم يا بني سليم!! سألناكم فما أَبْخَلْنَاكُمْ، وَقَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أَجَبْنَاكُمْ، وَهَذَا جَبْنَاكُمْ فَمَا أَلْحَنَّاكُمْ» أي فما وجدناكم بخلاء ولا جبنًا ولا مُفْحَمِينَ.

كيف يستطيع أن يفهم ذلك إذا لم يعلم أن أفعل من معانيها وجود مفعولها على صفة تقول: أحمدتك أي: وحدتك محمودًا.

وجملة القول: هذا علمٌ له خطره وشأنه، ولا يُجَحَدُ قدره وفضله^(٢).

(١) النسب إلى فرنسا: فرنسي بحذف ألف المقصور الزائدة عن الثلاثة ليتم كسر ما قبلها مناسبة لياء النسب، ومثل ذلك يُقال في النسب إلى كل اسم مقصور زادت ألفه عن الأربعة. وينبغي ألا تُكسر فاء فرنسي كما يتردد على الألسنة بل تبقى مفتوحة كما كانت في المنسوب إليه؛ لأنه لا يُلجأ إلى التغيير في باب النسب إلا في أضيق الحدود.

(٢) انظر «التبيان في تصريف الأسماء» أ. د/ أحمد حسن كحيل ط ٦ (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م) =

﴿ هذا، وعلم الصرف عِلْمٌ عويص يحتاج إلى تنقيب وتفتيش وغوص في استخراج لآئيه واستكناه درره، فكم زلت فيه الأفهام، وعَيَّيت عن تحقيقه الأقلام، فمن مُنكر وزناً وبالتنقيب نجده، ومن قائل بندرة ما جاء على وزنٍ ثم يستبين عكس ذلك، ومن مُختلفٍ في اشتقاق لفظٍ فيترتب عليه اختلاف في الوزن إلى غير ذلك من الأحكام التي تُعَيِّي متبعتها مما يجعلنا نُعيد النظر في كثير من الأحكام التي كادت تستقر في الأذهان من مثل قولهم:

١- أَنْ فُعُلاً بكسر الفاء وضم العين، وفُعُلاً بضم الفاء وكسر العين بناءً ان مهملان، وبالبحث الجاد نجد أنهما موجودان لكن على قِلَّةٍ، فعلى الوزن الأول جاءت كلمتان قرآنيتان لمعتل وصحيح، فأما الأولى فالربو في قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾^(١)، فقد قرئت بكسر الراء وضم الباء^(٢)، وأما الثانية فالحُبْك في قوله تعالى: ﴿وَأَسْمَاءُ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾^(٣)، فقد قرئت بكسر الحاء وضم الباء^(٤)، وقد أشبعت الكلام على

= (ص ١١-١٢).

(١) من الآية (٢٧٥) من سورة البقرة.

(٢) قرأ بكسر الراء وضم الباء وبعدها واو فألف رسماً: أبو السمال العدوي، وكذا قرأ ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ [البقرة ٢٧٦]، ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة ٢٧٨]، وأول من ذكر هذه النسبة إلى أبي السمال حسبما أعلم ابن جني في «المحتسب» (١/١٤٢-١٤٣)، وانظر: كلامنا عن هذا الوزن وعن القراءتين القرآنتين «الربا»، و«الحُبْك» في إطروحتنا لنيل رسالة الدكتوراه «دراسة وتحقيق النصف الأول من المناهل الصافية شرح الشافية للعلامة الظفري» إعداد الباحث/ محمد أحمد على عبد العاطي (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) من (ص ٣٩٦ إلى ص ٤١٦).

(٣) الآية السابقة من سورة الذاريات.

(٤) قرأها بذلك أبو مالك الغفاري كما في «المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات» لابن جني =

هذين الاسمين القرآنيين في أطروحتي لنيل العالمية الدكتوراه، وأثبتُ أنهما لفظتان معجزتان لا نظير لهما في الكلام العربي، فلا داعي لإنكار هذا الوزن، وعلى الوزن الثاني أعني فُعْلاً بضم فكسر جاءت ثلاثة أسماء من: الدُّلُّ والرُّمُّ والوُعِيلُ الأولى لقبيلة، والثانية للاست، والثالثة لغة في الوُعْل^(١).

٢- إنَّ فُعْلاً بفتح الفاء وتشديد العين ليس موجوداً، وبالتنقيب نجد قراءة قرآنية هي دَرَّيٌّ بفتح الدال في قوله تعالى: ﴿كَانَهَا كَوْكَبٌ دَرَّيٌّ﴾^(٢)، ففي كلمة «دري» قراءات متعددة بالهمز وبدونه، ففي «الإتحاف»^(٣): «واختلف في دري فنافع وابن كثير وابن عامر وحفص وأبو جعفر ويعقوب وخلف عن نفسه بضم الدال وتشديد الراء من غير قد ولا همز نسبة إلى الدر لصفائها ووافقهم الحسن وابن محيص، وقرأ أبو عمرو والكسائي بكسر الدال والراء وياء بعدها همزة ممدودة صفة كوكب على المبالغة، وهو بناء كثير من الأسماء نحو سكين، وفي الأوصاف نحو سكير وافقهما اليزيدي، وقرأ أبو بكر وحمزة بضم الدال ثم ياء ساكنة ثم همزة ممدودة من الدر بمعنى الدفع أي يدفع بعضها بعضاً، أو يدفع ضوءها خفاءها،

= تحقيق على النجدي ناصف ود/ عبد الفتاح شلبي ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م) (٢٨٦/٢)، والحسن البصري كما في «شذرات الذهب» لابن العماد نشر مكتبة القدس (٣٦/١) وأبو السَّمال كما في «أوضح المسالك» لابن هشام الأنصاري ط محمد علي صبيح وأولاده (ص ٢٩٣).

(١) ينظر الحديث عن فُعْل وما جاء عليه من الأسماء الثلاثة في أطروحتنا لنيل رسالة الدكتوراه من (ص ٣٨٩ إلى ص ٣٩٦) ومن (٤١٦ حتى ص ٤٦٥).

(٢) من الآية (٣٥ من سورة النور).

(٣) «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر» للشيخ أحمد بن محمد الدمياطي مطبعة الشهيد الحسيني (ص ٣٢٤).

ووزنه فُعِيل وافقهما المطوعي والشنبودي إلا أنه فتح الدال».

✽ إذن فالدرّئ بالفتح مع تشديد الراء قراءة الشنبودي، وهذه هي التي تعيننا هنا، وقد وضع ابن جني ذلك في «المحتسب» قائلاً: «ومن ذلك قراءة قتادة والضحاك: «كوكبٌ درّئٌ» مخففة، وقرأ درّئ مفتوحة الدال مشددة الراء مهموزة: سعيد بن المسيب، ونصر بن علي، وأبو رجاء، وأبان بن عثمان، وقتادة، وعمرو بن فائد، قال أبو الفتح: الغريب من هذا درّئ بفتح الدال وتشديد الراء والهمز؛ وذلك لأن فُعَيْلاً بالفتح وتشديد العين عزيز إنما حُكي منه: السكينة بفتح السين وتشديد الكاف حكاها أبو زيد...»^(١).

✽ وبعُد، فلا يجوز إسقاط هذا الوزن وادعاء أنه مفقود من كلامهم، وعليه فلا غضاضة في أن يُقال بطيخ وبطيخ بكسر الفاء وفتحها.

٣- إن مَفْعُلاً بضم العين ليس موجوداً كما ذكر سيبويه^(٢)، وبلاستقراء والبحث الجاد نجد خمسة أسماء على هذا الوزن هُنَّ: مَأْلَكٌ وَمَعُونٌ وَمَكْرُمٌ، وَمَهْلَكٌ، وَمَيْسَرٌ، وقد قرأ به في قوله تعالى: ﴿فَنَظَرْتُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(٣).

(١) «المحتسب» لابن جني (٢/ ١١٠)، وانظر أيضاً «روح المعاني» في تفسير القرآن العظيم والسيح المثاني للألوسي البغدادي ط دار الفكر بيروت (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) (ج ١٨ ص ١٦٧).

(٢) قال سيبويه رحمه الله: «وأما ما كان يفعل منه مضمومًا فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحًا، ولم ينبوه على مثال يفعل؛ لأنه ليس في الكلام مَفْعُلٌ، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما...» «الكتاب» (٤/ ٩٠) ط الهيئة المصرية العامة للكتاب (سنة ١٩٧٩ م).

(٣) من الآية (٢٨٠ من سورة البقرة)، وقد قرأ بهذه القراءة مجاهد وعطاء بن رباح كما ذكر =

٤- إن فِعْلاً بكسر الفاء والعين لم يرد عليه إلا إبل كما ذكر سيبويه^(١)، وبالبحث الجاد وجدت أربعة وثلاثين اسماً جاءت على هذا الوزن منها اسمان جاءا في قراءتين قرآنيتين:

أولها: ﴿جَيْلاً﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جَيْلاً كَثِيراً﴾^(٢) على قراءة الأعمش^(٣).

وثانيهما: الجَبْك في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْجُبِّ﴾^(٤) على قراءة الحسن وأبي مالك الغفاري كما ذكر أبو حيان^(٥)، ورويت أيضاً عن أبي عمرو^(٦)، إلى جانب الإبل المعتمدة عند الجميع قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾^(٧)، وَمَنْ أَرَادَ الْمَزِيدَ فَلْيَرْجِعْ إِنْ شَاءَ إِلَى

= النحاس في «إعراب القرآن» (١/٣٤٢، ٣٤٣)، والقرطبي في «تفسيره» (٢/١١٨٢)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (٢/٣٤٠)، وابن جماعة في «حاشيته» على الجاربردي (ص ٦٧)، ولنا كلام طيب بفضل الله تعالى على قراءات هذه الآية وبخاصة قراءة (مَيْسِرَة) بضم السين بالإضافة إلى ضمير الغائب مع مناقشة الآراء حول القراءة والوزن فانظر ذلك في أطروحتنا السابق الإشارة إليها (ج ٢ ص ٧٥٥: ٧٥٩).

(١) قال سيبويه في «الكتاب» (٢/١٧٩) ط بولاق: «وقد جاء من الأسماء اسم واحد على فِعْل لم نجد مثله وهو إبل» وقال في (٢/٣١٥) ط بولاق: «ويكون فِعْلاً في الاسم نحو إبل وهو قليل، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره».

(٢) من الآية (٦٢ من سورة يس).

(٣) انظر «البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي ط ٢ (ص ١٤٠٣ هـ. ١٩٨٣ م) ط دار الفكر للطباعة والنشر ط ٧ (ص ٣٤٤).

(٤) من الآية (٧ من سورة الذاريات).

(٥) انظر «البحر المحيط» (٨/١٣٤).

(٦) «إتحاف فضلاء البشر» (ص ٣٩٩).

(٧) الآية (١٧ من سورة الفاشية).

رسالتنا للدكتوراه^(١).

٥- إِنَّ فَعْلًا بفتح الفاء وسكون العين لم يَجِئْ عليه إِلَّا صَعْفُوقٌ لخول باليمامة مع التنقيب وجدتُ أَنَّ هذا الحصر فيه نظر، ويكفينا للتدليل على ذلك أَنَّ في صندوق بالصاد والزاي والسين الضم والفتح كما في «القاموس»^(٢)، كما أن في العصفور: الضم والفتح، وقد نظم بعضهم ما جاء على هذا الوزن قائلاً [مِنَ الهَزَج]:

وُتْهِلُوكَ	وَفُعِلُولُ	بِضْمٍ نَحْوِ عَصْفُورٍ
وَصَفْفُوقٌ	وَبَغْضُوصٌ	بِفَتْحٍ غَيْرِ مَكْسُورٍ
وَبَرْشُومٌ	وَعَرْشُوقٌ	بِفَتْحٍ غَيْرِ مَشْهُورٍ
كَذَا الْخَرْنُوبُ وَالزَّرْنُو	قِ وَاضْمٍ مَا كَأَسْطُورٍ ^(٣)	

إلى غير ذلك مِنَ الأحكام التي ردها اللاحق تبعاً للسابق دون أن يكلف نفسه مراجعة تلك، وقد حفلت رسالتنا للدكتوراة بفضل الله بتتبع كثر من ذلك مما كلفنا جهداً مضيئاً ووقتاً كثيراً غالياً، ولكن الظفر بالمطلوب يهون كل صعب.

❖ وبعد، أفلا يكون هذا العلم عويصاً كما ذكرت من قَبْلُ وأنه ما زال بكرّاً بخلاف أخيه النحو الذي نضج حتى احترق كما قيل.

❖ وبعد أن بينا أهمية علم التصريف يَعْنُ لنا أن نتحدث عن نشأة هذا العلم الشريف فنقول وبالله التوفيق:

(١) انظر رسالتنا للدكتوراه (ص ٤٧٥ : ٤٨٥)

(٢) «القاموس» (٣/ ٢٦٢).

(٣) انظر «المزهر» للسيوطي (ج ٢ ص ١١٥)

أ- نشأة علم التصريف:

علم التصريف أحد علوم الأدب الاثنى عشر التي يحترز بها عن الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابة، وكان علماء النحو قديماً هم علماء اللغة والأدب؛ لأنَّ التمايز بين هذه العلوم لم يتم إلا بعد حين، وقد نشأ علما النحو الصرف معاً بعدما أحس العرب بحاجتهم إليهما، وذلك لحفظ القرآن الكريم من اللحن الذي انتشر بدخول شعوب غير عربية في الإسلام، ولفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنظم الحياة^(١).

وقد استدل العلماء على نشأة النحو والصرف معاً بما يأتي:

١- تسرب اللحن إليهما معاً لا إلى النحو وحده مما دعا إلى وضعهما، ودونك بعض أمثلة من اللحن في التصريف الذي هو أساس دراستنا.

٢- ما ذكره أبو الطيب اللغوي نقلاً عن الخليل من قوله: «لم يزل أبو الأسود ضئيلاً بما أخذه عن علي كرم الله وجهه حتى قال له زياد: قد فسدت ألسنة الناس، وذلك أنهما سمعا رجلاً يقول: سقطت عصاتي، فدافعه أبو الأسود^(٢) ووجه اللحن في هذا المثال أنه أنث العصا بالتاء مع أنها غير محتاجة إليها إذا العصا مؤنث مجازي بدون علامة في لغة العرب

(١) انظر: أبنية الفعل في «شافية ابن الحاجب» د/ عصام نور الدين ط المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط ١ (سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) (ص ٩٢).

(٢) انظر «مراتب النحويين» لأبي الطيب اللغوي تحقيق أ/ محمد أبي الفضل إبراهيم دار نهضة مصر (ص ٢٦).

قال تعالى على لسان الكليم عليه السلام: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا وَاهْتَسُّ بِهَا عَلَىٰ عَنَمِي وَلِيَّ فِيهَا مَنَازِبُ أُخْرَىٰ﴾ (١)، فقد أتى بالضمير مؤنثاً سابقاً ولاحقاً لها، وليس وجه اللحن اجتماع علامتي تأنيث - كما ذكر د/ محمد إبراهيم عبد الله في تحقيق «المناهج الكافية» (ص ٢١) من الدراسة-؛ لأنه لا توجد إلا علامة تأنيث واحدة هي التاء، وأما التاء في قوله سقطت فهي للدلالة على تأنيث العصا، وليست علامة تأنيث مستقلة بدليل قولنا مثلاً استنارت مكة بميلاد رسول الله ﷺ، وكذا أخذت نار كسرى.

٣- ما روي من أن أبا عمرو بن العلاء سمع رجلاً ينشد المرقش الأصغر من الطويل:

وَمَنْ يَلْقَ خَيْرًا يَحْمَدِ النَّاسُ أَمْرَهُ وَمَنْ يَغْوُ لَا يَعْدُمُ عَلَى الْغَيِّ لَأَنَّمَا
فَقَالَ: أقومك أم أتركك تتسكع في طمّتك (٢)؟

فقال: بل قومني.

فقال: فقل: يَغْوُ بكسر الواو ألا ترى إلى قول الله عز وجل: ﴿وَعَصَىٰ
ءَادَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾ (٣).

(١) الآية (١٨) من سورة طه).

(٢) الطّمة بالضم: الضلال والخيرة والعذر، وانظر: «الصرف القياسي» أ. د/ غريب نافع ط دار الطباعة المحمدية بالأزهر (ص ١٣)، وفي «القاموس» (٤/ ١٤٦): الطّمة بالضم العذرة والقطعة من البيس...».

(٣) الآية (١٢١) من سورة طه)، وانظر: «الصرف القياسي وأثره في نمو اللغة» أ. د/ غريب عبد المجيد نافع ط ١ (سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م) دار الطباعة المحمدية بالقاهرة (ج ١ ص ١٢)، (١٣).

ووجه اللحن في هذا البيت أنه قال: يَغْوُ بفتح الواو فكأنه من باب تعب مع أنه من باب ضرب كما في «المصباح المنير»^(١)، ومن ثم استدل مُعَوِّمُهُ بِالآيَةِ، والفعل ليس حلقى العين ولا اللام حتى يكون من باب فتح وغوى التي من باب ضرب منهاها انهمك في الجهل وهو خلاف الرُّشد، وأما غَوَى الفصيل من باب تعب فمعناه: فسد جوفه من شرب اللبن.

وهذه القصة مع وجازتها تدلنا على شيئين:

الأول: استهجان اللحن من العرب.

الثاني: رغبة المنصوح في التقويم بخلاف ما في عصرنا الحالي الذي فسدت فيه الألسنة ومع ذلك إذا قومت أحداً إلا من رحم الله أخذته العزة بالإثم.

قال أبو النجم [من الرجز]:

الحمد لله العليّ الأجلّ

بفك اللام، والقياس أن يقول: الأجلّ بالإدغام^(٢)، ويسمى ذلك كله مخالفة القياس أو مخالفة ما ثبت عن الواضع، وهو مُخِلٌّ بفصاحة الكلمة.

ما نجده من اختلاط مسائل النحو والصرف معاً في كتاب سيبويه؛ إذ تحدث عن قواعد الإعراب والبناء، وعلى أحرف الزيادة ومواضعها في

(١) انظر: «المصباح المنير» (ص ٤٥٧).

(٢) انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» للخطيب القزويني مطبعة محمد علي صبيح (سنة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م).

الأسماء والأفعال في مواضع متعددة منه، وأيضاً تكلم عن الأفعال وتصريفها والإدغام والاشتقاق الذي يسميه النحويون: التصريف، وقد سمي سيويه كل ذلك «النحو» تَغْلِيًّا^(١).

هذا، وإن كان العِلْمان قد ولِدَا مَعًا إِلَّا أَنْ عناية البصريين بالنحو كانت أكثر منها بالتصريف واهتمام الكوفيين بالتصريف كان أكثر من اهتمامهم بالنحو الذي أخذوه عن البصريين.



(١) انظر «المناهج الكافية» (ص ٢٢)، «والخصائص» لابن جني تحقيق محمد علي النجار ط دار الكتب (سنة ١٣٧٦ هـ) (ج ١ ص ٤٣).

ب: واضعه:

بعد أن ألممنا بطرفٍ من نشأة علمي النحو والصرف يَعْنُ لنا أن نتحدث
عن واضع علم الصرف فنقول وبالله التوفيق:

حرى خلافٌ كبير بين المؤرخين حول واضع علم الصرف، وإليك ما
ذُكِرَ في ذلك:

١- ذكرت بعض الروايات أن أول من تكلم في الصرف هو نصر بن
عاصم (ت ٨٩هـ) أو عبد الرحمن بن هرمز (ت ١١٧هـ) أو أبو إسحاق
الحضرمي (ت ١١٧هـ)، أو يحيى بن يعمر (ت ١٢٩هـ) وهذه الرواية لم
يعرها المؤرخون اهتماماً^(١).

٢- ذهب الشيخ خالد والسيوطي والصبان والشيخ أحمد الحملاني إلى
أنَّ وضاعه معاذ بن مسلم الهراء المتوفى (١٨٧هـ).

قال السيوطي: «وكان له رأي لأبي جعفر الرؤاسي عَمَّ يقال له معاذ بن
مسلم الهراء، وهو نحوي مشهور وهو أول من وضع التصريف»^(٢).

والذي دعا السيوطي ومن تبعه إلى ذلك ما اشتهر به معاذ من صياغة
الأبنية، ومسائل التمارين الاختراعية التي لم تسمع عن العرب.

(١) انظر: «أبنية الفعل» (ص ٩٥)، و«أعيان الشيعة» لمحسن الأمين ق ٢ ط ٤ (سنة ١٣٨٠هـ -

١٩٦٠م) بيروت وطبعة «الإنصاف» (١/١٥٠).

(٢) «المزهر» للسيوطي (٢/٤٠٠).

٣- ذهب أ. د/ عبد العزيز فاخر إلى أنَّ واضع علم الصرف هو واضع علم النحو وأنكر أن يكون معاذ هو واضع علم الصرف لما يأتي:

أ- أنَّ كتب التراجم التي أُلِّفت قبل السيوطي لم تشر إلى أن معاذًا هو واضع علم الصرف.

ب- أنَّ العلماء قديمًا وحديثًا من كوفيين وبصريين وغيرهم لم ينقلوا إلينا قاعدة صرفية يُظنُّ أنَّ معاذًا وضعها مع أنه من متقدمي الكوفيين.

ج- أنَّ معاذًا قد اشتهر بصوغ الأبنية الافتراضية للتمرين، وأولع بذلك حتى برم منه الكتاب والشعراء^(١)، كما ضعف تلك النسبة إلى معاذ أيضًا د/ عصام نور الدين^(٢) في «أبنية الفعل» إذ قال: أما ما قيل إنَّ أول من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهراء... فإن هذه الرواية لم تفهم من المحدثين جيدًا، وعلى كل حال فهذه الرواية لا تستحق التعليق؛ لعدم المهجية العلمية في أخذهم إياها، ولأنها محاولة غير مستندة إلى ما يدعمها.

هذا، ومعلوم أن واضع علم النحو هو الإمام علي كرم الله وجهه، فيكون على رأي أ. د/ عبد العزيز فاخر هو واضع علم الصرف أيضًا، وفي ذلك يقول د/ محمد سالم محيسن: «وقيل أن أو من وضع علم التصريف الإمام علي بن أبي طالب (ت ٤٠هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»^(٣)، فقليل إنَّ الإمام

(١) ينظر في ذلك «أبو عثمان المازني المجدد ومؤلفاته وأثره» رسالة دكتوراه إعداد د/ عبد العزيز محمد فاخر برقم ٧٨١ بكلية اللغة العربية بالأزهر الشريف.

(٢) انظر «أبنية الفعل» (ص ٩٤، ٩٥).

(٣) انظر «تصريف الأفعال والأسماء» د/ محمد سالم محيسن ط دار الكتاب العربي ط ١٩٨٣م (ص ١٤، ١٥).

عليّاً رضي الله عنه هو أول من فطن إلى الخطأ في بعض أبنية الكلمات وهيئاتها عند بعض المتكلمين، فوضع في البناء باباً أو بايين هما أساس علم الصرف^(١).

وقد جزم د/ عصام نور الدين بهذا الرأي إذ قال^(٢): «فعلّي بن أبي طالب رضي الله عنه إذاً أول من تكلم في النحو والصرف، ووضع التصميم الأول الذي سار عليه النحاة من بعده، وقد دلل على ذلك بأدلة منها:

١- أن عليّاً رضي الله عنه كان أفصح العرب بعد رسول الله ﷺ لكثرة ملازمته رسول الله ﷺ، ولذكاءه وصغر سنه وانطباعه على الإسلام كما كان أكثرهم وعياً بالقرآن الكريم وأحكامه.

٢- أن اشتغال علي رضي الله عنه بالنحو لم يكن غريباً على البيئة الدينية التي كان يعيش فيها؛ لأنّ النحو يخدم النص القرآني، والحديث النبوي الذين منهما تنبثق أمور الدين والدنيا.

٣- كثرة المؤرخين الذي قالوا إن عليّاً رضي الله عنه أو من وضع النحو، وأنه قال لأبي الأسود رضي الله عنه: انحُ هذا النحو^(٣).

٤- أن عليّاً رضي الله عنه وإن لم يؤلف كتاباً كاملاً في النحو فإنه اكتفى بوضع المنهج العام للدرس النحوي، وترك مهمة التأليف لأبي الأسود وغيره مثل صنيع المهندس المخترع الذي يرسم مخططات الأبنية أو الأدوات، ويترك

(١) انظر: «في التصريف العربي» د/ فتحي الدجني ط الكويت (ص ٢١).

(٢) انظر: «أبنية الفعل» (ص ٩١).

(٣) انظر «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر العسقلاني مطبعة دار السعادة ط ١ (سنة

١٣٠٨هـ) (ج ٢ ص ٢٤٢). وانظر أيضاً: «أعيان الشيعة» ق ٢ (ج ١ ص ١٤٦).

مهمة التنفيذ للمهندسين العاديين والعمال الفنيين.

٥- أنه من العجيب أن يقبل بعض من يؤلف في النحو رواية اختراع أبي الأسود الشكل الذي عُرف بنقط أبي الأسود للدلالة على الرفع والنصف والجر والتنوين، ويرفض رواية تلقي أبي الأسود الإيحاءات الأولى لعمله من علي رضي الله عنه، مع أن الرجلين متزامنان، ومع أن علم علي رضي الله عنه وثقافته لا وجه لمقارنتها بعلم أبي الأسود وثقافته، ثم أليس وضع أبي الأسود نقطه للدلالة على ما ذكر عملاً منطقيًا فلسفيًا حصرًا، فلم استساغوا ذلك ولم يستسيغوا وضع الإمام علي رضي الله عنه النحو والصرف^(١)؟

ولا شك أن هذه الأدلة كفيلة بأن تقنع الباحث وكل منصف بريادة الإمام علي وأبي الأسود رضي الله عنهما هذا المضمار، وأما ما اشتهر من أن معاذًا هو واضع علم الصرف ففيه نظر؛ لأنه ليس كل مشهور بصحيح، ومعاذ عند المحققين هو أول من حاول فصل علم الصرف عن علم الإعراب اللذين كانا ضمن علم النحو، ومن ثم قال أستاذنا الدكتور غريب نافع: «وأول من أفرد مسائل الصرف بالبحث والتأليف معاذ بن مسلم الهراء (ت ١٨٧هـ) فهو الذي بدأ التكلم فيه مستقلاً عن فروع العربية وأكثر من مسائل التمرين التي كان المتقدمون يسمونها التصريف، وقد ترسم العلماء خطاه واتبعوا منهجه واقتدوا به^(٢)».

وذهب أ. د/ عبد العزيز فاخر تبعًا للسيوطي وحاجي خليفة إلى أن أول

(١) انظر تفصيل أدلته في «أبنية الفعل» (ص ٩٢-٩٤).

(٢) انظر: «الصرف القياسي وأثره في نمو اللغة» أ. د/ غريب عبد المجيد نافع ط ١ (سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م) دار الطباعة المحمدية بالقاهرة (ج ١ ص ٢٣)، وانظر أيضًا: «أبنية الفعل» (ص ٩٥).

من أفرد التصريف بالتصنيف وفصله عن النحو هو أبو عثمان المازني المتوفى (سنة ٢٤٩هـ) في كتابه «التصريف» الذي شرحه ابن جني في شرح سماه

«المنصف»^(١) لكن يضعف هذا الرأي أن هناك من سبق المازني في ذلك كالأحمر أبي الحسن علي بن الحسن المعروف بالأحمر (ت ١٩٤هـ) الذي صنف كتاب «التصريف» والفراء يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ) الذي صنف «التصريف» وقد ذكره أبو علي الفارسي^(٢).



(١) انظر: «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة منشورات مكتبة المتنبّي بغداد (ج ١ ص ٤٠٥).

(٢) انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي ط بولاق (سنة ١٢٩٩م) (ج ٢ ص ٢٥٩).

ج- أهم ما ألف في التصريف:

بعد أن أبنا واضع هذا العلم ورجحنا أن يكون هو الإمام علياً كرم الله وجهه مفكراً ومنظراً، وأبا الأسود منفذاً، وأوضحنا أن أول من أفرد التصريف عن النحو بالتأليف هو معاذ بن مسلم الهراء يعنُّ لنا أن نتحدث عن أهم المصنفات الصرفية وهي فيما أرى نوعان:

أ- ما وصلتنا أسماؤها فقط:

١- كتاب «التصريف» لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت ١٢٠هـ).

٢- كتاب «التصريف» للمكيتمي (ت ١٢٥هـ).

٣- كتاب «التصريف» لمحنف (ت ١٢٥هـ).

٤- كتاب «التصريف» لعلي بن المبارك الأحمر الكوفي (ت ١٩٤هـ)^(١).

ب- ما وصلنا بالفعل من مؤلفات:

وهذا بدوره ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- ما امتزج بالنحو في مؤلف واحد وأهمها:

[«الكتاب» لسيبويه، كتاب «ليس في كلام العرب» لابن خالويه النحوي اللغوي (ت ٣٧٠هـ)، كتاب «الجمال» للحسن بن أحمد بن عبد الغفار

(١) انظر: «من تاريخ النحو» لسعيد الأفغاني بيروت دار الفكر (ص ٤٢).

الإمام أبي على الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، «المفصل» لجار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

٢- ما أفرد بالتصريف بعامة وأشهرها:

[كتاب «التصريف» لأبي عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ) وقد شرحه العلامة ابن جني في كتاب أسماه «المصنف»، و«التصريف الملوكي» لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وكتاب «المفتاح في الصرف» للإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، «ونزهة الطرف علم الصرف» لأحمد بن محمد الميداني النيسابوري (ت ٥١٨هـ).

٣- ما اختلف في بياض بعينه ويمثلها:

[كتاب «المذكر والمؤنث» للفراء (ت ٢٠٧هـ)، و«الممدود والمقصور» لأبي الطيب الوشاء (ت ٣٢٥هـ)، والمذكر والمؤنث لسعيد بن إبراهيم التستري الكاتب (ت ٣٦٠هـ)، وكتاب «الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات» لأبي بكر الأشبيلي الزبيدي (ت ٣٧٩هـ).

ثم تأتي شافية ابن الحاجب متوجة ما سبقها من أعمال صرفية ومضيفة إليها وتلت الشافية كتب كثيرة تأثرت بها أهمها:

[«التصريف العزي» للشيخ عز الدين الخزرجي الزنجاني (ت ٦٥٥هـ)، و«المتع في التصريف» لأبي الحسن الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، و«تصريف ابن مالك»، و«أساس التصريف» للإمام أبي الذبيح إسماعيل بن محمد الخصري اليمني (ت ٦٧٦هـ)، و«تصريف السيد الشريف الجرجاني» (ت ٨٣٦هـ).

ثم توالى بعد ذلك الأبحاث والمؤلفات الصرفية إلى يومنا هذا، ما زال الصرف رغم هذا بكرةً يحتاج إلى المزيد من الدرس المبني على الاستنباط من الكتاب والسنة وأدب العرب شعرًا ونثرًا.

وبعد هذا التطواف الموجز حول مسيرة علم التصريف يعين لنا أن نتحدث عن تعريف هذا العلم ونبادر إلى بيان معناه اللغوي ثم نردفه بالتعريف الاصطلاحي.



تعريف الصرف لغة:

إذا تتبعنا معنى أحرف الكلمة الصاد والراء والفاء وجدنا أن الصاد تدل على المعالجة الشديدة، والراء تبين عن الملكة، وتدل على شيوع الوصف، والفاء تنم عن لازم المعنى أي تدل على المعنى الكنائي،

وإذا عدنا إلى فهم المعنى الإجمالي لمعنى الكلمة وجدنا أن الفعل صرف يفيد مطلق التغير من حالٍ إلى حالٍ؛ لأنَّ المعالجة الشديدة الكامنة في معنى الصاد لا تتم إلا بالتغير والتحويل مضافة إلى الملكة وشيوع الوصف الكامنة في الراء مخصصة هذا التغير وذاك التحويل بدخول الفاء الذي يدل على لازم المعنى^(١).

هذا، وقد وردت مادة صرف مجردة ومزيدة فعلاً واسماً في القرآن الكريم ثلاثاً وثلاثين مرة^(٢) تفيد كلها معنى التغير والتحويل كقوله تعالى: ﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾^(٣).

﴿وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنِ يَشَاءُ﴾^(٤).

﴿رَبَّنَا أَصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ﴾^(٥).

(١) انظر: «تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي» لأسعد علي بيروت دار النعمان ط ١ (سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٨٦م) (ص ٦٣) وما بعدها، و«أبنية الفعل» (ص ٨٢).

(٢) انظر: «معجم ألفاظ القرآن الكريم» - ط ١ - مجمع اللغة العربية (ج ١ ص ٦٨٢، ٦٨٣).

(٣) الآية (٣٤) من سورة يوسف عليه السلام.

(٤) الآية (٤٣) من سورة النور.

(٥) الآية (٦٥) من سورة الفرقان.

﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا﴾^(١).

﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾^(٢).



تعريف الصرف اصطلاحاً:

هذا والصرف والتصريف في الأصل مصدران لصرف وصرّف يدور معناهما حول التحويل والتغيير والتقليب، يقال: صرفته عن وجهه صرفاً إذا رددته وحولته، وصرّفته في الأمر تصريفاً إذا قلبته، ومن هذا تصريف الرياح أي: تحويلها من جهة إلى جهة، فتارة تهب شمالاً، وتارة جنوباً، وتارة صباً أي من المشرق وتارة دبوراً أي من المغرب -، وصروف الدهر تقلباته، وتصريف السحاب تحويلها من جهة إلى أخرى، وتصريف الآيات: تبينها في أساليب مختلفة وصور متعددة^(٣).

ويجدر بنا أن نلاحظ أنّ تصريفاً أبلغ في الدلالة على التغيير من صرّف؛ لأنّ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالباً.

الصرف والتصريف في اصطلاح المتقدمين:

كان المتقدمون يرون أنّ التصريف قسم من النحو، وأن مدلول النحو

(١) الآية (١٩ من سورة الفرقان).

(٢) الآية (٦٤ من سورة البقرة)، والآية (٥ من سورة الجاثية)

(٣) «البيان في تصريف الأسماء» (ص ٥)

عام يشمل جميع القواعد والمسائل التي تتعلق بآخر الكلم العربية وغير الآخر، ولهذا عرفوا النحو بما يشمل التصريف فقالوا: علم يبحث عن أحوال الكلم العربية أفراداً وتركيباً، وكان الصرف أو التصريف يطلق على مبحث خاص من مباحث النحو يقال له الاشتقاق، أو اختراع الصيغ القياسية، أو مسائل التمرين، وعرفوه فقالوا: التصريف هو أن تأخذ من كلمة لفظاً لم تستعمله العرب على وزن ما استعملته، ثم تعمل في هذا اللفظ ما يقتضيه قياس كلامهم من إعلال وإبدال وإدغام وغير ذلك كأن تبني من خرج على مثال دحرج، ومن وأى بمعنى وعد على مثال كوكب^(١).

هذا هو معنى التصريف عند المتقدمين من النحاة، ولعل السر في هذه التسمية كثرة ما يعتري هذه الصيغ المخترعة من التغيير والتحويل.



(١) إذا بنيت من خرج على مثال دحرج قلت خرجج بتكرير اللام للإلحاق، وإذا بنيت من وأى على مثال كوكب قلت ووأى، فتعل الياء بقلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتي ساكنان الألف والتنوين فتحذف الألف، ويجوز بعد هذا أن تخفف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها فتصير واوي كفتى، ثم تقلب الواو الأولى همزة فتصير أوى، فيكون قد تم في هذه الكلمة أنواع الإعلال الثلاثة أعني الإعلال بالقلب وجوباً في اللام بقلبها ألفاً، وجوازاً في الفاء بقلبها همزة ثم الإعلال الحذف وجوباً، والإعلال بالنقل، ثم حذف الهمزة جوازاً.

الصرف والتصريف عند المتأخرين:

فإذا انتقلنا إلى معنى الصرف والتصريف عند المتأخرين وجدناهم جعلوا الصرف قسيم النحو لا قسماً منه فضيقوا دائرة النحو وقصروه على المباحث التي تتعلق بأواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء، وأطلقوا الصرف على ما سوى ذلك من القواعد التي تتعلق بالبنية وأحوالها معرفين إيّاه بأنه: علم يبحث عن أبنية الكلم العربية وأحوال هذه الأبنية من صحة وإعلال، وأصالة زيادة، وحذف وإمالة، وإدغام، وعمّا يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء^(١).

ماسبق هو تعريف الصرف بالمعنى العلمي سواء عند المتقدمين أم المتأخرين، أما تعريفه بالمعنى العملي فقد يطلق ويراد به المعنى المصدري، وهو تغيير الكلمة عن أصل وضعها إمّا لغرض معنوي، وإمّا لغرض لفظي، فالأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لتدلّ على ضروب من المعاني كتحويل المصدر إلى اسم الفاعل واسم المفعول وغير ذلك من المشتقات، وكالتحويل إلى التثنية والجمع والتصغير والنسب، والثاني التغيير لقصد التخفيف أو الإلحاق أو التخلص من التقاء الساكنين، وذلك التغيير يكون بالزيادة والحذف والإعلال والإدغام والإبدال وتخفيف الهمزة^(٢).

(١) ينظر: توضيح هذا التعريف وإخراج المحترزات في «البيان في تصريف الأسماء» (ص ٧)، (٨).

(٢) انظر المرجع السابق (ص ٩)، و«تصريف الأفعال والأسماء» (ص ١٥، ١٦).

موضوع علم الصرف:

أما موضوع هذا العلم الشريف فهو الكلمات العربية من حيث الهيئة والكيفية التي تكون عليها لتدل على معانيها المقصودة، ومن حيث التغيرات التي تعثر بها لأغراض لفظية.

والمراد من الكلمات العربية الأفعال المتصرفة، والأسماء المعربة، فلا يدخل التصريف الحروف؛ لأنها مجهولة الأصل.

ولهذا كانت ألفاتها كيا وإلى وحتى أصلية غير زائدة ولا منقلبة، وكذا لا يدخل الأفعال الجامدة كعسى وليس وهب بمعنى افترض، وتعلم بمعنى اعلم، ولا الأسماء المبنية كالضمائر وكم ومن وأولاء وحيث وغير ذلك إلا ناردًا أو شذوذًا؛ لأنها أشبهت الحرف، والتصريف أصل في الأفعال لكثرة تغيرها، وظهور الاشتقاق فيها^(١)، وكلما كان الاسم في شبه الحروف أقعد كان من الاشتقاق والتصريف أبعد^(٢).

ولا يدخل التصريف أيضًا الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية كإسماعيل وإبراهيم عليهما السلام ونحوهما، فلا يقال مثلاً إن إسماعيل من سَمِعَ ولا إبراهيم من بَرَه، ولا نوح عليه السلام من النوح وهكذا؛ لأنها نُقلت من لغة قوم ليس حكمها هذا اللغة^(٣).

(١) انظر «التيان» (ص ٩، ١٠).

(٢) «المنصف» لابن جني (١/١٣).

(٣) انظر: «المنصف» لابن عصفور (١/٢٣)، و«أبنية الفعل» (ص ٨٩).

ومن هنا يُعلم أنَّ اللغة العربية لغة اشتقاقية تصوغ للمعاني المختلفة أبنية متنوعة من المادة الواحدة.



مصادر هذا العلم:

استنبط علماء اللغة الأوائل قواعد علم التصريف من ثلاثة مصادر رئيسة هن:

١- القرآن الكريم ويدخل فيه القراءات والروايات المتواترة وغير المتواترة.

٢- السنة النبوية المطهرة.

٣- كلام العرب الخُلص المعتقد بكلامهم بما في ذلك شعرهم ورجزهم ونثرهم، وينبغي أن يُقدم النص القرآني والحديث النبوي على كلام العرب عند التعارض.

وهناك من جَانِبهم التوفيق فقدموا كلام العرب على الكتاب والسنة النبوية الشريفة ثم ذهبوا يطعنون في صحة القراءة أو الرواية ليشبّثوا وجهة نظرهم، أسأل الله أن يحفظنا من أي زيغ إنه سميع مجيب.

فأرجو أن تكون هذه المقدمة لكتابنا الأثير «شذا العرف» وافية بالمطلوب موصلة إلى المقصود مرضياً عنها من الواحد المعبود، وأعتذر إن كنت قد أطلت في البيان فذلك لحبي الشديد هذا العلم العظيم أسأل

الله أن ينفع به قارئه وكاتبه والمستمع إليه وناشره، وأن يكون ذلك في سجل أعمالنا جميعًا.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الفقير إلى ربه الغني به

د/ محمد بن أحمد بن علي بن عبد العاطي

الشهير بمحمد عبد المعطي

الأستاذ بجامعة الأزهر الشريف

طنطا في يوم الاثنين ٢٢ من شهر ذي القعدة ١٤٢٥هـ

الموافق الثالث من يناير ٢٠٠٥م

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

10/10/10

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خطبة الكتاب

اللهم إنا نحمدك يا مصرف القلوب على مزيد نعمك، ومترايف جودك وكرمك غمرتنا بإحسانك، الذي مصدره مجرد فضلك، وشملتنا بمضاعف نعمك وطولك؛ فسبحانك تعالت صفاتك عن الشبيه والمثال، وتنزهت أفعالك عن النقص والإعلال؛ لا راد لماضي أمرك، ولا وصول لقدرك حق قدرك، ونستمطرك غيث صلواتك الهامية، وتسليماتك الباهرة الباهية، على نبيك إنسان عين الوجود، المشتق من ساطع نوره كل موجود (محمد) المصطفى من خير العالمين نسباً، وأرفعهم قدراً، وأشرفهم حسباً، الذي صغر بصحيح عزمه جيش الجهالة، ومزق بسالم حزمه شمل الضلالة، وعلى آله مظاهر الحكيم، وصحبه مصادر الهمم، الذين مهدوا بلفيف جمعهم المقرون بالسداد سبيل الهدى ومعالم الرشاد.

وبعد، فما انتظم عقد علم إلا والصرف واسطته، ولا ارتفع مناره، إلا وهو قاعدته، إذ هو إحدى دعائم الأدب، وبه تعرف سعة كلام العرب، وتنجلي فرائد مفردات الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وهما الوسطة في الوصول إلى السعادة الدنية والدنيوية، وكان ممن تطلع لرشف أفوايقه، وتطلب جمع تفاريقه، طلبة مدرسة (دار العلوم) فإنهم أحد قوا بي من كل جانب، وكان المطلاب فيهم أكثر من الطالب، فما وسعني إلا أن أحفظ العلم ببذله، وألا أضن به على أهله، فسرحت نواظر

البحث في فجاج الكواغد، وبعثتها في طلب الشوارد، فاقتفت الأثر، حتى أتت بالمبتدأ والخبر، ثم جعلت أُمِّيز الصحيح من العليل. وأودع ما أقتطفه من ثمار الكثير في السهل القليل، فجاء بحمد الله كتاباً تروق معانيه، وتطيب مجانيه، عباراته شافية، وشواهد كافية، فأنعم نظرك فيه، وقيل: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ﴾، وإن رأيت هفوة فقل طغى القلم، فإن ذلك من دواعي الكرم، وحاشاك أن تكون ممن قيل فيهم: [البسيط]

فَإِنْ رَأَوْا هَفْوَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا مَنِّي وَمَا عَلِمُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا^(١)

وقد سمَّيته: شذا العرف، في فن الصرف

والله أسأل أن يُلبسه ثوب القبول، وأن ينفع به، إنه أكرم مسؤول.

وقد جعلته مرتباً على مقدمة وثلاثة أبواب. فالمقدمة فيما لا بد منه فيه.

والباب الأول: في الفعل.

والثاني: في الاسم.

والثالث: في أحكام تعمهما.



(١) البيت لقعن بن أم صاحب، وهو في «سمط اللائى» (ص ٣٦٢)، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص ١٤٥٠)، و«المحتسب» (٢٠٦/١) و«لسان العرب» «شور»، و«هيع»، و«أذن»، و«مغني اللبيب» رقم (٩٣٢)، و«شرح الأشموني» (٢٥٧/٣)، و«شرح شواهد المغني» (٩٦٥/٢) ولفظه هناك:

..... إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحاً

مقدمة

الصَّرْفُ، ويُقال له التصريف، وهو لغة: التغيير، ومنه تصديق الرياح، أي: تغييرها. واصطلاحًا بالمعنى العمليّ: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعان مقصودة لا تحصل إلّا بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتثنية والجمع، إلى غير ذلك. وبالمعنى العلميّ: علم بأصول يُعرف بها أحوالُ أبنية الكلمة، التي ليست بإعراب ولا بناء.

وموضوعه: الألفاظ العربية من حيث تلك الأحوال، كالصحّة والإعلال، والأصالة والزيادة، ونحوها.

ويختص بالأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفّة؛ وما ورد من تشية بعض الأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وجمعها وتصغيرها، فصورِي لا حقيقيّ.

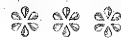
وواضعه: مُعَاذُ بْنُ مُسْلِمٍ الْهَرَّاءِ، بتشديد الراء، وقيل سيدنا عليّ كَرَّمَ الله وجهه. ومسائله: قضاياها التي تُذكر فيه صريحًا أو ضمّنًا، نحو: كلُّ واو أو ياء تحرّكت وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، ونحو: إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وهكذا.

وثمرته: صَوْنُ اللسان عن الخطأ في المفردات، ومراعاة قانون اللغة في الكتابة.

واستمداده: من كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، وكلام العرب.

وحررم الشرارع ففه: الوجلوب الكفائف.

والأبنفة جمع بناء؁ وهف هفة الكلفة الملوظة؁ من حركة وسكون؁ وعدد حروف؁ وترتفب. والكلفة: لفظ مفرد؁ وضعه الواضع لفدلً على معنى؁ بففث مفل ذكر ذلك اللفظ؁ فُهم منه ذلك المعنى الموضوع هو له.



تقسيم الكلمة

تنقسم الكلمة إلى: اسم وفعل وحرف.

فالاسم: ما وُضِعَ ليدلّ على معنى مستقلّ بالفهم ليس الزمن جزءاً منه،
مثل: رجل وكتاب.

والفعل: ما وُضِعَ ليدلّ على معنى مستقلّ بالفهم، والزمن جزء منه،
مثل: كَتَبَ وقرأ وأحفظ.

والحرف: ما وضع ليدلّ على معنى غير مستقلّ بالفهم مثل: هل وفي
ولم، ولا دَخَلَ له هنا كما مرّ.

ويختصّ الاسم بقبول حرف الجرّ، وأل، وبلحوق التنوين له،
وبالإضافة، وبالإسناد إليه، وبالنداء، نحو: [البسيط]:

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُنْشِئِ الْخَلْقِ مِنْ عَدَمٍ^(١)

ونحو: ﴿يَا بَرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات: ١٠٥، ١٠٥].

ويختصّ الفعل بقبول قَدْ، والسين، وسوف، والنواصب، والجوازم؛
وبلحوق تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، ونون التوكيد، وياء المخاطبة
له، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ [الأعلى: ١٤].

﴿سُقْرُوكَ فَلَا تَمْسَقْهُ﴾ [الأعلى: ٦].

(١) ورد في بعض نسخ بردة البوصيري في بدايتها، وتماهه:

ثم الصلاة على المختار في القدم

- ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥].
- ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].
- ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].
- ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧].
- ﴿قَالَتْ إِنَّكَ ابْنُ ابْنِ عَبْدِ مَنَافٍ﴾ [القصص: ٢٥].
- ﴿لَيْسَ جَنَّةٌ وَلَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].
- ﴿يَتَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [٧] ﴿أَرْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾ [٨] [الفجر: ٢٧-٢٨].

ويخص الحرف بعدم قبول شيء من خصائص الاسم والفعل.



الميزان الصرفي

١- لما كان أكثر كلمات اللغة العربية ثلاثياً، اعتبر علماء الصرف أن أصول الكلمات ثلاثة أحرف، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام، مصوّرة بصورة الموزون، فيقولون في وزن قمر مثلاً: فَعَلَ، بالتحريك، وفي حِمْل: فَعَلَ، بكسر الفاء وسكون العين، وفي كَرَم: فَعَلَ، بفتح الفاء وضمّ العين، وهَلَمَّ جَرًّا وَيُسَمُّونَ الحرف الأوّل فاء الكلمة، والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة.

٢- فإذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف: فإن كانت زيادتها ناشئة من أصل وضع الكلمة على أربعة أحرف أو خمسة، زدت في الميزان لاماً أو لامين على أحرف (ف ع ل) فتقول في وزن دَحْرَجَ مثلاً فَعَلَّلَ، وفي وزن جَحْمَرِش^(١) فَعَلَّلِل. وإن كانت ناشئة من تكرير حرف من أصول الكلمة، كرّرت ما يقابله في الميزان، فتقول في وزن قَدَّمَ مثلاً، بتشديد العين: فَعَّلَ، وفي وزن جَلَبَبَ: فَعَّلَلْ؛ ويقال له مُضَعَّفُ العين أو اللام. وإن كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرف أو أكثر من حروف (سألتمونيها)، التي هي حروف الزيادة، قابلت الأصول بالأصول، وعَبَّرت عن الزائد بلفظه، فتقول في وزن قائم مثلاً فاعِلَ، وفي وزن تقدّم: تَفَعَّلَ، وفي وزن: استخرج: اسْتَفْعَلَ، وفي وزن مجتهد: مُفْتَعِل وهكذا... وفيما إذا كان الزائد مبدلاً من تاء الافتعال، يُنطَقُ بها نظراً إلى الأصل، فيقال مثلاً في وزن اضطراب: افْتَعَلَ لا افْطَعَلَ، وقد أجازته الرضي.

٣- وإن حصل حذف في الموزون خُذف ما يقابله في الميزان، فتقول

(١) الجحمرش: المرأة الثقيلة السمجة، أو: العجوز الكبيرة.

في وزن قل مثلاً: فل وفى وزن قاضٍ: فاعٍ، وفي وزن عِدَّة: عِلَّة.

٤- وإن حصل قلبٌ في الموزون، حصل أيضاً في الميزان فيقال مثلاً في وزن جاه: عَفَل، بتقديم العين على الفاء.

ويعرف القلب بأمور خمسة:

الأول: الاشتقاق، كناء بالمدّ، فإن المصدر وهو النَّاي، دليل على أن ناء الممدود مقلوب نأي، فيقال ناء على وزن فَلَغ، وكما في جاه، فإنَّ ورُود وجه ووجهة، دليل على أن جاه مقلوب وجه، فيقال: جاه على وزن عَفَل. وكما في قِسِيّ، فإن ورود وهو قَوْس، دليل على أنه مقلوب قُؤُوس، فَقَدِّمَت اللام في موضع العين، فصار قُسُوءٌ على وزن فُلُوع، فقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها طَرَفًا، والواو الأولى، لاجتماعها مع الياء وَسَبَقَ إحداهما بالسكون، وكُسِرَت السينُ لمناسبة الياء، والقافُ لِعُسْرِ الانتقال من ضمٍّ إلى كسر... وكما في حادي أيضاً فإن ورود وَحْدَة دليل على أنه مقلوب (واحد) فوزن (حادي): عالف.

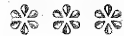
الثاني: التصحيح مع وجود مُوجب الإعلال، كما في أيسَ، فإن تصحيحه مع وجود الموجب، وهو تحرّك الياء وانفتاح ما قبلها، دليل على أنه مقلوب ييسَ، فيقال: أيسَ على وزن عَفَل. ويُعرَف القلبُ هنا أيضاً بأصله، وهو اليأس.

الثالث: نُذْرَة الاستعمال، كآرام جمع رِثم، وهو الظَّبِّي، فإنَّ نُذْرَتَه وكثرة أَرَام، دليل على أنه مقلوب آرام، ووزن آرام: أفعال: فَقَدِّمَت العينُ التي هي الهمزة الثانية، في موضع الفاء، وسُهِّلَت، فصارت آرام، فوزنه: أعْفال. وكذا آراء، فإنه على وزن أعْفال، بدليل مفرده، وهو

الرأي. وقال بعضهم: إن علامة القلب هنا ورود الأصل، وهو رثم ورأي.

الرابع: أن يترتب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف. وذلك في كل اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام، كجاء وشاء، فإن اسم الفاعل منه على وزن فاعل. والقاعدة أنه متى أُعْلِيَ الفعل بقلب عينه أَلْفًا، أُعْلِيَ اسم الفاعل منه بقلب عينه همزة، فلو لم نقل بتقديم اللام في موضع العين، لزم أن ننطق باسم الفاعل من جاء جائي بهمزتين، ولذا لزم القول بتقديم اللام على العين، بدون أن تقلب همزة، فتقول: جائي بوزن فاعل، ثم يعْلَ إعلال قاض فيقال جاء بوزن فال.

الخامس: أن يترتب على عدم القلب منع الصرف بدون مقتض، كأشياء، فإننا لو لم نقل بقلبها، لزم منع (أفعال) من الصرف بدون مقتض، وقد ورد مصروفًا. قال تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَّتُوهَا﴾، فنقول: أصل أشياء شَيَاء، على وزن فعلاء، قُدِّمَتِ الهمزة التي هي اللام، في مواضع الفاء، فصار أشياء على وزن لفعاء، فمنعها من الصرف نظرًا إلى الأصل، الذي هو فعلاء، ولا شك أن فعلاء من موازين ألف التانيث الممدودة، فهو ممنوع من الصرف، لذلك، وهو المختار.



الباب الأول في الفعل وفيه عدة تقاسيم

التقسيم الأول للفعل

ينقسم الفعل إلى ماضٍ، ومضارع، وأمر.

فالماضي: ما دلَّ على حدوث شيءٍ قبل زمن التكلم، نحو: قام، وقعد، وأكل وشرب. وعلامته أن يقبل تاء الفاعل، نحو: قرأت. وتاء التانيث الساكنة، نحو: قرأت هُند.

والمضارع: ما دلَّ على حدوث شيءٍ في زمن التكلم أو بعده، نحو: يقرأ ويكتب فهو صالح للحال والاستقبال. ويُعَيِّنُه للحال: لام الابتداء، و«أن» و«لا» و«ما» النافيتان نحو: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾. ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾. ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾.

ويعينه للاستقبال السين، وسوف، ولن، وأن، وإن، نحو: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الْآتَى كَاؤًا عَلَيْهَا﴾. ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾. ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾. ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾.

وعلامته: أن يصح وقوعه بعد «لم»، نحو: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولِدْ﴾. ولا بد أن يكون مبدوءاً بحرف من حروف (أنيت) وتسمى أحرف المضارعة.

فألهمزة: للمتكلم وحده، نحو: أنا أقرأ. والنون: له مع غيره أو للمعظم نفسه، نحو: نحن نقرأ. والياء: للغائب المذكر وجمع الغائبة، نحو محمد يقرأ، والنسوة يقرآن. والتاء: للمخاطب مطلقاً، ومفرد الغائبة ومشاها، نحو: أنت تقرأ يا محمد، وأنتما تقرأن، وأنتم تقرأون، وأنتِ يا هند تقرئين، وفاطمة تقرأ، والهندان تقرأن.

والأمر: ما يُطلبُ به حصول شيء بعد زمن التكلم، نحو: اجتهد. وعلامته أن يقبل نون التوكيد، وياء المخاطبة، مع دلالة على الطلب. وأما ما يدلّ على معاني الأفعال ولا يقبل علاماتها، فيقال له اسمُ فعل، وهو على ثلاثة أقسام: اسم فعل ماضٍ، نحو: هيَّهَاتَ وَشَتَّانَ، بمعنى بُعدَ وافترق.

واسم فعل مضارع كَوَيْ وَأُفَّ بمعنى أتعجب وأتضجر. واسم فعل أمر، كصَهْ بمعنى اسكت، وآمِينَ بمعنى استجب، وهو أكثرها وجوداً.



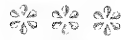
التقسيم الثاني للفعل

ينقسم الفعل إلى صحيح، ومعتل.

فالصحيح: ما خلت أصوله من أحرف العلة، وهي: الألف، والواو، والياء، نحو: كَتَبَ وَجَلَسَ. ثم إنَّ حرف العلة إن سكن وانفتح ما قبله يسمَّى لينًا، كَثَوْبٌ وَسَيْفٌ، فإن جانشه ما قبله من الحركات يسمَّى مدًّا، كَقَالَ يَقُولُ قِيْلًا؛ فعلى ذلك لا تنفك الألف عن كونها حرفَ علة، ومدًّا، ولين، لسكونها وفتح ما قبلها دائمًا، بخلاف أختيها.

والمعتل: ما كان أحد أصوله حرفَ علة، نحو: وجد، وقال، وسعى.

ولكلٍّ من الصحيح والمعتل أقسام:



أقسام الصحيح

ينقسم الصحيح إلى سالم، ومضعف، ومهموز.

فالسالم: ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمزة، والتضعيف، كضرب ونصر وقعد، وجلس، فإذاً يكون كل سالم صحيحاً، ولا عكس.

والمضعف: ويقال له الأصم لشدته، ينقسم إلى قسمين: مضعف الثلاثي ومزيده ومضعف الرباعي. فمضعف الثلاثي ومزيده: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو: قر، ومد، وامتد، واستمد، وهو محل نظر الصرفي. ومضعف الرباعي: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، كزلزل، وعسعس، وقلقل.

والمهموز: ما كان أحد أصوله همزة، نحو: أخذ، وسأل، وقرأ.



أقسام المعتل

ينقسم المعتل إلى: مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف.
فالمثال: ما اعتلت فاؤه، نحو: وَعَدَ وَيَسَّرَ و، وسمي بذلك لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه.

والأجوف: ما اعتلت عينه، نحو: قال وباع. وسمي بذلك لخلو جوفه، أي وسطه، من الحرف الصحيح. ويسمى أيضاً ذا الثلاثة، لأنه عند إسناده لتاء الفاعل، يصير معها على ثلاثة أحرف، كقُلت وبعث؛ في قال وباع.

والناقص: ما اعتلت لامه، نحو: غزا ورمى. وسمي بذلك لنقصانه و بحذف آخره في بعض التصاريف، كغَزَتْ وَرَمَتْ. ويسمى أيضاً ذا الأربعة، لأنه عند إسناده يصير معها على أربعة أحرف، نحو غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ.

واللفيف قسمان: أ- مَفْرُوق، وهو: ما اعتلت فاؤه ولامه، نحو: وَفَى وَوَقَى، وسمي بذلك لكون الحرف الصحيح فارقاً بين حرفي العلة.

ب- وَمَقْرُون، وهو ما اعتلت عينه ولامه، نحو: طَوَى وَرَوَى. وسمي بذلك لاقتران حرفي العلة بعضهما ببعض.

وهذه التقاسيم التي جرت في الفعل، تجري أيضاً في الاسم، نحو: شمس، ووجه، ويؤمن، وقول، وسيف، ودلو، وظبي، ووحي، وجو، وحي، وأمر، وبئر ونبأ، وجد، وبلبل.

التقسيم الثالث للفعل

بحسب التجرُّد والزيادة، وتقسيم كل:

ينقسم الفعل إلى مجرَّد ومزید، فالمجرَّد: ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علَّة. والمزید: ما زید فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية.

والمجرد قسمان: ثلاثي ورباعي. والمزید قسمان: مزید الثلاثي، ومزید الرباعي. أما الثلاثي المجرد فله باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب، لأنه دائماً مفتوح الفاء، وعينه إما أن تكون مفتوحة، أو مكسورة أو مضمومة، نحو: نصرَ وضربَ وفتحَ ونحو: كرمَ، ونحو: فرح وحسب. وباعتبار الماضي مع المضارع له ستة أبواب، لأن عين المضارع إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، وثلاثة في ثلاثة بتسعة، يمتنع كسر العين في الماضي مع ضمها في المضارع، وضم العين في الماضي مع كسرها أو فتحها في المضارع، فإذاً تكون أبواب الثلاثي ستة:



الباب الأول: فَعَلَ يَفْعَلُ

بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، كَنَصَرَ يَنْصُرُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ، وَأَخَذَ يَأْخُذُ، وَبَرَأَ يَبْرُؤُ، وَقَالَ يَقُولُ، وَغَزَا يَغْزُو، وَمَرَّ يَمُرُّ.



الباب الثاني: فَعْلٌ يَفْعُلُ

بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضَرَبَ يضْرِبُ، وَجَلَسَ
يَجْلِسُ، وَوَعَدَ يَعِدُ، وباع يبيع وورمى يرمي، ووقى يقي، وطوى يطوي،
وفرّ يفرّ، وأتى يأتي، وجاء يجيء، وأبر النخل يأبره، وهنأ يهنئ، وأوى
يأوي، ووأى يئي بمعنى وعد.



الباب الثالث: فعل يُفَعِّل

بالفتح فيهما، كَفَتَحَ يَفْتَحُ، وَذَهَبَ يَذْهَبُ، وَسَعَى يَسْعَى، وَوَضَعَ يَضَعُ، وَيَقَعُ يَنْقَعُ، وَوَهَلَ يَوْهَلُ، وَأَلَّهَ يَأْلَهُ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ، وَقَرَأَ يَقْرَأُ وَ

وكل ما كانت عينه مفتوحة في الماضي والمضارع، فهو حلقِيّ العين أو اللام. وليس كل ما كان حلقياً كان مفتوحاً فيهما. وحروف الحلق ستة: الهمزة والهاء والحاء والخاء، والعين، والغين.

وما جاء من هذا الباب بدون حرف حَلْقِيّ فشاذّ، كَأَبَى يَأْبَى، وَهَلَكَ يَهْلِكُ، فِي إِحْدَى لُغَتَيْهِ، أَوْ مِنْ تَدَاخُلِ اللُّغَاتِ، كَرَكَنَ يَرْكُنُ وَقَلَى يَقْلَى: غير فصيح. وَبَقِيَ يَبْقَى: لغة طيئ، والأصل كسر العين في الماضي، ولكنهم قلبوه فتحة تخفيفاً، وهذا قياس عندهم.



الباب الرابع: فَعِلْ يَفْعَلْ

بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، كفرح يفرح، وعلم يعلم، ووجل يوجل، ويبس يبس، وخاف يخاف، وهاب يهاب، وغيد يغيد، وعور يعور، ورضي يرضي، وقوى يقوى، وجي يوجي، وعض يعض، وأمن يأمن، وسئم يسأم، وصدئ يصدأ.

ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه، والامتلاء والخلو، والألوان والعيوب، والخلق الظاهرة، التي تذكر لتحلية الإنسان في الغزل: كفرح وطرب، وبطر وأشر، وغضب وحزن، وكشبع ووري وسكر، وكعطش وظمئ وصدئ وهيم، وكحمر وسود، وكعور وعمش وجهر وكغيد وهيف ولمي.



الباب الخامس: فَعْلُ يَفْعُل

بِضَمِّ العين فيهما، كَشَرُفَ يَشْرُفُ، وَحَسَنَ يَحْسُنُ، وَوَسَمَ يُوَسِّمُ، وَيَمُنُّ يَمُنُّ وَأَسْلَ يَأْسُلُ، وَلَوَمَ يَلُومُ، وَجَرَّوْ يَجْرُؤُ، وَسَرَّوْ يَسْرُوْ.

ولم يرد من هذا الباب يَأْيِي العين إلا لفظة هَيَّوْ: صار ذا هيئة. ولا يَأْيِي اللام وهو متصرف إلا نَهَوْ، من النُّهْيَةِ بمعنى العقل، ولا مُضَاعَفًا إِلَّا قَلِيلًا، كَشَرُّرْتَ مثلث الرءاء، وَلُبَّيْتُ، بضم العين وكسرهما، والمضارع تَلَبُّ بفتح العين لا غير.

وهذا الباب للأوصاف الخَلْقِيَّة، وهي التي لها مُكْتَب.

ولك أن تحول كل فعل ثلاثي إلى هذا الباب، للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه. وربما استعملت أفعال هذا الباب للتعجب، فتسليخ عن الحدث.



الباب السادس: فَعِلْ يَفْعُلْ

بالكسر فيهما، كحسب يحسب، ونعم ينعم. وهو قليل في الصحيح،
كثير في المعل، كما سيأتي:



تنبيهات

الأول: كل أفعال هذه الأبواب تكون معتدية ولازمة، إلا أفعال الباب الخامس، فلا تكون إلا لازمة. وأما رَحَّبْتَ الدارُ فعلى التوسع، والأصل رَحَّبْتَ بك الدارُ، والأبواب الثلاثة الأولى تسمى دعائم الأبواب، وهي في الكثرة على ذلك الترتيب.

الثاني: أن فعل المفتوح العين، وإن كان أوله همزة أو واوًا فالغالب أنه من باب ضرب، كَأَسَرَ، يَأْسِرُ، وَأَتَى، يَأْتِي ووعده يَعِدُ، ووزَنَ يَزِنُ، ومن غير الغالب: أَخَذَ وَأَكَلَ وَوَهَلَ. وإن كان مُضَاعَفًا فالغالب أنه من باب نصر، إن كان متعديًا كَمَدَّه يَمُدُّهُ، وَصَدَّه يَصُدُّهُ. ومن باب ضرب، إن كان لازمًا، كَخَفَّ يَخِفُّ، وَشَدَّ يَشُدُّ، بالذال المعجمة.

الثالث: مما تقدم من الأمثلة تعلم:

١- أن المضاعف يجيء من ثلاثة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفرح، نحو: سَرَّه يَسُرُّهُ، وَفَرَّ يَفِرُّ، وَعَضَّه يَعَضُّهُ.

٢- ومهموز الفاء يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر وضرب وفتح، وفرح، وشَرْفٌ، نحو: أَخَذَ يَأْخُذُ، وَأَسَرَ يَأْسِرُ، وَأَهَبَ يَأْهَبُ، وَأَمِنَ يَأْمَنُ، وَأَسْلَ يَأْسُلُ.

٣- ومهموز العين يجيء من أربعة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفرح، وشَرْفٌ، نحو: أَيَّ يَأِي، وَسَلَّ يَسَالُ، وَسَمَّ يَسَامُ، وَلَوَّمَّ يَلْوُمُ.

٤- ومهموز اللام يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب،

وفتح، وفرح، وشُرف، نحو: بَرَأَ يبرؤ، وهنأ يهنئ، وَقَرَأَ يقرأ، وصدئ يصدأ وجرؤ يجرؤ. والمثال يجئ من خمسة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وشُرف، وحسب؛ نحو: وَعَدَ يعد، وَهَلَ يوهل، وَوَجَلَ يوجل، وَوَسَمَ يوسم، وَوَرِثَ يرث، وقد ورد من باب نصر واحدة في لغة عامرية، وهي: وَجَدَ يجد، قال: جرير: [الكامل]:

لو شئتَ قد نَقَعَ الفؤادُ بشربةٍ تَدْعُ الحَوَالِمَ لا يَجِدُنَ غَلِيلًا^(١)

بضم الجيم وكسرهما. يقول لمحبوبته: لو شئتَ قد رَوِيَ الفؤادُ بشربةٍ من ريقك، تترك الصَّوَادِي، أي العطاش، لا يجدن حرارة العطش

٥- والأجوف يجئ من ثلاثة أبواب: من باب نَصَرَ، وضرب، وفرح، نحو: قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، وغيد يغيد، وعور يعور، إلا أن شرطه أن يكون في الباب الأول واوياً، وفي الثاني يائياً، وفي الثالث مطلقاً، وجاء طال يطول فقط من باب شُرف.

٦- والناقص يجئ من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرح، وشُرف. نحو: دعا، ورمى، وسعى، ورضي، وسرؤ. ويشترط في الناقص من الباب الأول والثاني، ما اشترط في الأجوف منهما.

٧- واللفيف المفروق يجئ من ثلاثة أبواب: من باب ضرب، وفرح، وحساب. نحو: وَفَى يفي، وَوَجَى يوجي، وَوَلَّى يلي.

(١) البيت لجرير في «لسان العرب» «وجد»، و«مغني اللبيب» رقم (٤٤٠)، و«شرح شواهد الشافية» (ص ٥٣-٥٦)، و«الدرر اللوامع» (١٠٣/٥). وقد نسبته في «شرح شافية ابن الحاجب» (٣٢/١) للبيد بن ربيعة، وخطأه عبد القادر البغدادي، والبيت في بعض المصادر.

٨- واللفيف المقرون يجيء من بابيّ ضرب، وفرح. نحو: روى يَرْوِي، وقوي يَقْوَى، ولم يرد يائِي العين واللام إلا في كلمتين من باب فرح، هما عَيِي، وَحَيِي.

الرابع: الفعل الأجوف، إن كان بالألف في الماضي، وبالواو في المضارع فهو من باب نصر، كقال يقول، ماعدا طال يطول، فإنه من باب شُرْف. وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب كباع يبيع، وإن كان بالألف أو بالياء أو بالواو فيهما، فهو من باب فرح، كخاف يخاف، وعَيِد يعَيِد، وعور يعور.

والناقص إن كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع، فهو من باب نَصَر، كدعا يدعو. وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب، كرمى يرمى. وإن كان بالألف فيهما، فهو من باب فتح، كسعى يسعى. وإن كان بالواو فيهما، فهو من باب شُرْف كسرؤ يسرؤ. وإن كان بالياء فيهما، فهو من باب حَسِب، كولي يَلِي. وإن كان بالياء في الماضي وبالألف في المضارع فهو من باب فَرَح، كرضي يَرْضَى.

الخامس: لم يرد في اللغة ما يجب كسر عينه في الماضي والمضارع إلا ثلاثة عشر فعلاً، وهي: وثق به، ووجد عليه، أي: حزن، وورث المال، وورع عن الشبهات، وورك، أي اضطجع، وورم الجرح ووري المنخ، أي: اكتنز، ووعق عليه، أي: عجل، ووفق أمره، أي: صادفه موافقاً، ووقه له، أي سمع، ووكم، أي: اغتم، وولي الأمر، ووميق، أي: أحب.

وورد أحد عشر فعلاً، تُكسر عينها في الماضي، ويجوز الكسر والفتح

في المضارع وهي يئس، بالباء الموحدة، وحسب، وويق، أي: هلك،
وَوَحِمَتِ الحُبْلَى، وَوَجَرَ صدره، وَوَغَرَ، أي: اغتاز فيهما، وولغ الكلب،
وَوَلِهَ، وَوَهَلَ، اضطرب فيهما، وَيئَسَ منه، وَييسَ الغصن.

السادس: كون الثلاثي على وزن معين من الأوزان الستة المتقدمة
سماعي، فلا يعتمد في معرفتها على قاعدة، غير أنه يمكن تقريبه بمراعاة
هذه الضوابط. ويجب فيه مراعاة صورة الماضي والمضارع معاً، لمخالفة
صورة المضارع للماضي الواحد كما رأيت، وفي غيره تراعي صورة
الماضي فقط، لأن لكل ماض مضارعاً لا تختلف صورته فيه.

السابع: ما بُني من الأفعال مطلقاً للدلالة على الغلبة في المفارقة
فقياس مضارعه ضم عينه، كسابقني زيد فسبقته، فأنا أسبُقه، ما لم يكن
واوِيّ الفاء، أو يائيّ العين أو اللام، فقياس مضارعه كَسُرَّ عينه، كواثبته
فَوَثَّبَتْه، فأنا أثبه وبايعته فَبَيْعَتْه، فأنا أبيعه، وراميته فَرَمَيْتَه، فأنا أرميه.



أوزان الرباعي المجرد وملحقاته

للرباعي المجرد وزن واحد، وهو فَعَّلَلْ، كدَحْرَجَ يُدَحْرِجُ، وَدَرَبَخَ يَدْرِبَخُ. ومنه أفعال نَحَتَّتْهَا العرب من مُرَكَّبَات، فتَحَفَّظَ ولا يِقَاسُ عليها، كَبَسَمَلْ: إذا قال: بِسْمِ اللَّهِ، وَحَوَّلَ إذا قال: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَطَلَّبَقَ إذا قال: أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَكَ، وَدَمَعَزَ إذا قال: أَدَامَ اللَّهُ عَزَّكَ، وَجَعَفَلَ إذا قال: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ.

وملحقاته سبعة:

الأول: فَعَّلَلْ، كَجَلَبَبَه، أي: أَلْبَسَه الجَلَبَابَ.

الثاني: فَوَعَلَ، كَجَوْرَبَه، أي: أَلْبَسَه الجَوْرَبَ.

الثالث: فَعَوَلَ كَرَهْوَكَ فِي مِشْيَتِهِ، أي: أَسْرَعَ.

الرابع: فَيَعَلَ كَبَيَّطَرَ، أي: أَصْلَحَ الدَوَابَّ.

الخامس: فَعَيَّلَ، كَشَرَيْفَ الزَّرْعِ. قَطَعَ شَرِيَا فِه.

السادس: فَعَلَى، كَسَلَقَى: إِذَا اسْتَلْقَى عَلَى ظَهْرِهِ.

السابع: فَعَتَّلَ كَقَلَنَسَه: أَلْبَسَه الْقَلَنَسَوَةَ.

والإلحاق: أَنْ تَزِيدَ فِي الْبِنَاءِ زِيَادَةً، لِتَلْحَقَهُ بَأَخْرَ أَكْثَرِ مِنْهُ، فَيَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهُ.



أوزان الثلاثي المزيد فيه

الفعل الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أقسام: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان وما زيد فيه ثلاثة أحرف. فغاية ما يبلغ الفعل بالزيادة ستة، بخلاف الاسم، فإنه يبلغ بالزيادة سبعة، لِثقل الفعل، وخِفة الاسم، كما سيأتي.

فالذي زيد فيه حرف واحد، يأتي على ثلاثة أوزان.

الأول: أَفْعَلَ، كَأَكْرَمَ، وَأَوَّلَى، وَأَعْطَى، وَأَقَامَ، وَآتَى، وَآمَنَ وَأَقَرَّ.

الثاني: فاعَلَ، كقاتَلَ، وآخَذَ، ووالِيَ.

الثالث: فَعَّلَ بالتضعيف، كفَرَّحَ، وزَكَّى، وَوَلَّى، وَبَرَّأَ.

والذي زيد فيه حرفان يأتي على خمسة أوزان:

الأول: انْفَعَلَ، كانْكَسَرَ، وانْشَقَّ، وانْقَادَ، وانْمَحَى.

الثاني: افْتَعَلَ، كاجْتَمَعَ، واشْتَقَّ، واختارَ، وادَّعَى، واتصلَ، واتقَى، واصطبرَ، واضطربَ.

الثالث: افْعَلَّ كاحْمَرَّ، واصْفَرَّ، واعورَّ. وهذا الوزن يكون غالباً في الألوان والعيوب؛ ونادر في غيرهما، نحو: ارْفَضَّ عَرَقًا، واخضَلَّ الروضَ ومنه ارْعَوَى.

الرابع: تَفَعَّلَ، كتَعَلَّمَ، وتَزَكَّى، ومنه اذْكُرَ واطَهَّرَ.

الخامس: تفاعل كتباعَدَ وتشاورَ، ومنه تبارك وتعالى، وكذا اثاقل وادّارك.

والذي زيد فيه ثلاثة أحرف يأتي على أربعة أوزان:

الأول: استفعَل، كاستخرج، واستقام.

الثاني: افْعَوَل، كاغْدَوَدَنَّ الشعر، إذا طال، واعشوشب المكان: إذا كثر عُشْبُه.

الثالث: افعَال كاحمارَّ واشهبَّ: قَوِيْتُ حمرة وشُهْبته.

الرابع: افْعَوَل كاجلوذ: إذا أسرع، واعلوَطَ، أي: تعلق بعنق البعير فركبه.



أوزان الرباعي المزيد فيه وملحقاته

ينقسم الرباعيّ المزيد فيه إلى قسمين: ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، فالذي زيد فيه حرف واحد، ووزن واحد، وهو تَفَعَّلَ كتحرج. والذي زيد فيه حرفان وزنان.

الأول: افعلَّل، كاحرنجم.

والثاني: افعلَّل، كاقشعر، واطمأن.

والملحق بما زيد فيه حرف واحد يأتي على ستة أوزان:

الأول: تفعَّل، كتَجَلَّبَب.

الثاني: تَفَعَّوْل، كترهُوك.

الثالث: تَفِيْعَل، كتَشِيْطَن.

الرابع: تَفَوَّعَل، كتَجَوَّرَب.

الخامس: تَمْفَعَل، كتَمَسْكَن.

السادس: تَفَعَّلَى، كتَسَلَّقَى.

والملحق بما زيد فيه حرفان، وزنان:

الأول: افعلَّلَل، كاقعنسس.

والثاني: افعلَّلَى، كاسلقنى.

والفرق بين وزْنِي احرنجم واقعنسَسَ، أن اقعنسَسَ إحدى لاميه زائدة للإلحاق، بخلاف احرنجم، فإنهما فيه أصليتان.

تنبيهان:

الأول: ظهر لك مما تقدم أن الفعل باعتبار مادته أربعة أقسام: ثلاثي ورباعي، وخماسي، وباعتبار هيئته الحاصلة من الحركات والسكنات سبعة وثلاثون باباً.

الثاني: لا يلزم في كل مجرد أن يستعمل له مزيد، ولا في كل مزيد أن يستعمل له مجرد، ولا فيما استُعمل فيه بعضُ المزيادات، أن يستعمل فيه البعض الآخر، بل المدار في كل ذلك على السماع، ويُستثنى من ذلك الثلاثي اللازم، فتطرد زيادة الهمزة في أوله للتعدية، فيقال في ذهب أذهب، وفي خرج أخرج



فصل في معاني صيغ الزوائد

١- أفعال.

تأتي لعدة معان:

الأول: التعدية، وهي تصيير الفاعل بالهمزة مفعولاً، كأقمت زيداً وأقعدته، وأقرأته. الأصل: قام زيد وقعد وقراً، فلما دخلت عليه الهمزة صار زيد مُقَامًا مُقْعَدًا مُقْرَأً، فإذا كان الفعل لازماً صار بها متعدياً لواحد، وإذا كان متعدياً لواحد صار بها متعدياً لاثنين، وإذا كان متعدياً لاثنين صار بها متعدياً لثلاثة. ولم يُوجد في اللغة ما هو متعدٍ لاثنين، وصار بالهمزة متعدياً لثلاثة، إلا رَأَى وَعَلِمَ، كَرَأَى وَعَلِمَ زيد بكرًا قائماً، تقول: أَرَيْتُ أو أَعْلَمْتُ زيداً بكرًا قائماً.

الثاني: صيرورة شيءٍ ذا شيءٍ، كألَبَنَ الرجل وأتمرَ وأفلسَ: صار ذا لبنٍ وثمر وفُلُوسٍ.

الثالث: الدخول في شيءٍ مكاناً كان أو زماناً، كأشأم وأعرق وأصبح وأمسى، أي: دخل الشأم، والعراق، والصباح، والمساء.

الرابع: السُّلب والإزالة، كأفدیتُ عين فلان، وأعجمت الكتاب أي: أزلتُ القَدَى عن عينه، وأزلتُ عَجْمَةَ الكتاب بنقطه.

الخامس: : مصادفة الشيء على صفة، كأحمدت زيداً: وأكرمته، وأبخلته، أي: صادفته محموداً، أو كريماً، أو بخيلاً.

السادس: الاستحقاق، كأحصَدَ الزرع، وأزَوَّجَتُ هند، أي: استحق

الحَصَاد، وهند الزَّوَّاج.

السابع: التعريض، كأرھنت المتاع وأبْعُثْهُ، أي: عرّضته للرهن والبيع.

الثامن: أن يكون بمعنى استفعل، كأعظمته، أي: استعظمته.

التاسع: أن يكون مطاوَعًا لفعل بالتشديد، نحو: فطَّرْته فأفطر وبشَّرْته فأبشر.

العاشر: التمكن، كأحفرتَه النهرَ، أي: مكنته من حفره.

وربّما جاء المهموز كأصله، كسَرَى وأسرى، أو أغنى عن أصله لعدم وروده، كأفلح: أي فاز. وندر مجئ الفعل متعديًا بلا همزة، ولازمًا بها، كَنَسَلْتُ ريش الطائر، وأنسلَ الريشُ، وعَرَضْتُ الشيء: أظهرته، وأعرض الشيء: ظهر، وكَبَيْتُ زيدًا على وجهه، وأكَبَّ زيد على وجهه، وقَشَعَتِ الرياحُ السَّحاب، وأقشعَ السحابُ، قال الشاعر: [الطويل]

كما أَبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةً فلما رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وتَجَلَّتْ^(١)

٢- فاعَل.

يكثر استعماله في معنيين:

أحدهما: التشارك بين اثنين فأكثر، وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً،

(١) هذا البيت ينسب لكثير عزة في أبيات آخر، وربما ضمنوها تائيته المشهورة والصواب أنها ليست منها وانظر «ديوان كثير» بتحقيق إحسان عباس، و«أمالى أبي علي القالي» (١٠٧/٢-١٠٩)، و«سمط اللآلئ» (٧٣٥/٢)، و«منتهى الطلب» رقم (١٩٩)، و«أسرار البلاغة» (ص ١١٠) و«الإيضاح» للخطيب القزويني (٤/٦٥)، و«زهر الآداب» للحصري (١/٢٤٦، ٣٥٤، ٤٥٣).

فيقابلة الآخر بمثله، وحينئذ فيُنسَب للبادئ نسبة الفاعلية وللمقابل نسبة المفعولية: فإذا كان أصل الفعل لازماً صار بهذه الصيغة متعدياً، نحو: ماشيته، والأصل: مَشَيْت ومَشَى. وفي هذه الصيغة معنى المغالبة، ويدلُّ على غلبة أحدهما، بصيغة فَعَلَ من باب نَصَرَ ما لم يكن واوِيَّ الفاء، أو يائي العين أو اللام، فإنه يُدَلَّ على الغلبة من باب ضَرَبَ كما تقدم، ومتى كان «فَعَلَ» للدلالة على الغلبة كان متعدياً، وإن كان أصله لازماً، وكان من باب نصر أو ضرب على ما تقدم من أيِّ باب كان.

وثانيهما: المُوالاة، فيكون بمعنى أفعل المتعدّي، كواليت الصوم وتابعته، بمعنى أوليتُ، وأتبعْتُ بعضه بعضاً.

وربما كان بمعنى فَعَلَ المضعف للتكثير، كضاعفت الشيء وضعفته، وبمعنى فَعَلَ، كدافع ودَفَعَ، وسافر وسَفَرَ، وربما كانت المفاعلة بتنزيل غير الفعل منزلته، كيُخادعون الله، جعلت معاملتهم لله بما انطوت عليه نفوسهم من إخفاء الكفر، وإظهار الإسلام، ومجازاته لهم، مخادعة.

٣- فَعَلَ.

يكثر استعمالها في ثمانية معان، تشارك أفعل في اثنين منها، وهما التعدية، كقَوِّمت زيدا وقَعَدته، والإزالة كجَرَّبْتُ البعير وقَشَرْتُ الفاكهة، أي: أزلت جَرَبه، وأزلت قشره.

وتنفرد بستة:

أولها: التكثير في الفعل، كَجَوَّلَ، وطَوَّفَ: أكثر الجولان، والطَّوَّفان، أو في المفعول، كغَلَّقَتِ الأبواب، أو في الفاعل كموَّتَتِ الإبل وبرَّكَتْ.

وثانيهما: صيرورة شيء شبه شيء، كقوَّس زيد وحجَّر الطين، أي: صار شبه القوس في الانحناء، والحجَّر في الجمود.

وثالثهما: نسبة الشيء إلى أصل الفعل، كفسَّقت زيدًا أو كفَّرتَه: نسبته إلى الفسق، أو الكفر.

ورابعهما: التوجُّه إلى الشيء، كشرَّقتُ، أو غرَّبت: توجهت إلى الشرق، أو الغرب.

وخامسها: اختصار حكاية الشيء، كهلَّل وسبَّح ولَبَّى، وأمَّن: إذا قال: لا إله إلا الله، سبحان الله، وليِّك، وآمين.

وسادسها: قبول الشيء، كشفَّعت زيدًا: قبلت شفاعته.

وربما ورد بمعنى أصله، أو بمعنى تفعل، كولي وتولَّى وفكَّر وتفكَّر. وربما أغنى عن أصله لعدم وروده، كعبَّره إذا عابه، وعجَّزت المرأة: بلغت السن العالية.

٤- انْفَعَلَ.

يأتي لمعنى واحد، وهو المطاوعة، ولهذا لا يكون إلا لازماً، ولا يكون إلا في الأفعال العلاجية. ويأتي لمطاوعة الثلاثي كثيراً، كقَطَعته فانقطع، وكسرتَه فانكسر؛ ولمطاوعة غيره قليلاً، كأطلقته فانطلق، وعدلته بالتضعيف فانهدل، ولكونه مختصاً بالعلاجات، لا يقال: علَّمته فانهلم، ولا فهَّمته فانفهم، والمطاوعة هي قبول تأثير الغير.

٥- افْتَعَلَ.

اشتهر في ستة معان:

أحدها: الاتخاذ، كاختتم زيد، واختدم: اتخذ له خاتما، وخادما؛
وثانيهما: الاجتهاد والطلب، كاكسب، واكتب، أي: اجتهد وطلب
الكسب والكتابة.

وثالثهما: التشارك، كاختصم زيد وعمر: اختلفا.

ورابعها: الإظهار، كاعتذر واعتظم، أي: أظهر العذر، والعظمة.

وخامسها: المبالغة في معنى الفعل، كاقترد وارتدّ، أي: بالغ في
القدرة والردّة.

وسادسها: مطاوعة الثلاثي كثيرا، كعدلته فاعتدل، وجمّعته فاجتمع.

وربما أتى مطاوعا للمضعف ومهموز الثلاثي، كقربته فاقترب، وأنصفته
فانتصف وقد يجئ بمعنى أصله، لعدم وروده، كارتجل الخطبة، واشتمل
الثوب.

٦- افْعَلْ.

يأتي غالبا لمعنى واحد، وهو قوة اللون أو العيب، ولا يكون إلا
لازما، كاحمر وابيضّ واعورّ واعمشّ: قويت حمرة وبياضه وعورّه
وعمّشه.

٧- تَفْعَلْ.

تأتي لخمسة معان:

أولها: مطاوعة فعل مضعف العين، كنبهته فتبه، وكسرتة فتكسر.

وثانيهما: الاتخاذ، كتوسد ثوبه: اتخذه وسادة.

وثالثهما: التكلف، كتصبر، وتحلم: تكلف الصبر والحلم.

ورابعها: التجنب كتخرج وتهجد: تجنب الحرج والهجوم، أي النوم.

وخامسها: التدريج، كتجرعت الماء، وتحفظت العلم؛ أي: شربت الماء جرعة بعد أخرى، وحفظت العلم مسألة بعد أخرى؛ وربما أغنت هذه الصيغة عن الثلاثي، لعدم وروده، كتكلم وتصدى.

٩- تَفَاعَلَ.

اشتهرت في أربعة معان:

أولها: التشريك بين اثنين فأكثر، فيكون كل منهما فاعلاً في اللفظ، مفعولاً في المعنى، بخلاف فاعل المتقدم، ولذلك إذا كان فاعل المتقدم متعدياً لاثنين، صار بهذه الصيغة متعدياً لواحد، كجاذب زيد عمرًا ثوبًا، وتجاذب زيد وعمرو ثوبًا. وإذا كان متعدياً لواحد صار بها لازماً، كخاصم زيد عمرًا، وتخاصم زيد وعمرو.

ثانيهما: التظاهر بالفعل دون حقيقته، كتناوم وتغافل وتعامى، أي: أظهر النوم والغفلة والعمى، وهي مُنتَفِية عنه، قال الشاعر: [الكامل]

ليس الغبيُّ بسيدٍ في قومِهِ لكنَّ سيِّدَ قومِهِ المتغابي^(١)

(١) البيت لأبي تمام، وهو في «ديوانه» (٨٧/١)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة (١/٢٢٥) و«زهر الآداب» (١/٧٧).

وقال الحريري: [الطويل]:

ولما تعامى الدهرُ وهو أبو الورى عن الرُّشدِ في أنحائه ومقاصده
تعاميتُ حتَّى قيلَ إني أخو عمِّي ولا غرو أن يحذو الفتى حذو والدِه^(١)
وثالثهما: حصول الشيء تدريجًا، كتزايد النيل، وتواردت الإبل أي:
حصلت الزيادة بالتدريج شيئًا فشيئًا.

ورابعها: مطاوعة فاعل، كباعدته فتباعد.

٩- استَفْعَلَ.

كثر استعمالها في ستة معان:

أحدها: الطلب حقيقةً، كاستغفرت الله، أي: طلبت مغفرته، أو مجازًا
كاستخرجت الذهب من المعدن، سُمِّيت الممارسة في إخراجه،
والاجتهاد في الحصول عليه طلبًا، حيث لا يمكن الطلب الحقيقي.
وثانيهما: الصَّيرورة حقيقةً، كاستحجر الطين، واستحصن المُهرُ، أي:
صار حَجَرًا وحِصَانًا، أو مجازًا كما في المثل:
«إِنَّ الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَشِيرُ»^(٢).

(١) البيت للحريري وهو في «مقامته السابعة البرقعيدية» (١/٢٩٥- شرح المقامات

للشريشي).

(٢) المثل في «جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (١/٢٣١)، و«مجمع الأمثال»

للميداني (٧/١)، و«لسان العرب» «بغث».

ويضرب، للدليل يصير عزيزًا أو يدعي العزة، وللضعيف يصير قويًا أو يدعي
القوة.

أي: يصير كالنسر في القوة. والبُعَاث: طائر ضعيف الطيران، ومعناه: إنَّ الضعيف بأرضنا يصير قويًا، لاستعانه بنا.

وثالثها: اعتقاد صفة الشيء، كاستحسن كذا واستصوبته، أي: اعتقدت حسنه وصوابه.

ورابعها: اختصار حكاية الشيء كاسترجع، إذا قال: إنا لله وإنا إليه راجعون.

وخامسها: القوة، كاستهتر واستكبر، أي: قوي هتُرُه وكبره.

وسادسها: المصادفة، كاستكرمت زيدًا أو استبخلته، أي: صادفته كريمًا أو بخيلًا.

وربما كان بمعنى أفعَلَ، كأجاب، واستجاب، ولمطاوعته كأحكمته فاستحكم، وأقمته فاستقام.

ثم إن باقي الصيغ تدل على قوة المعنى، زيادة على أصله، فمثلاً اعشَوْشَب المكان يدل على زيادة عُشْبِه أكثر من عَشَب، واخشَوْشَن يدل على قوة الخشونة أكثر من خَشَن، واحمارَّ يدل على قوة اللون، أكثر من حَمَر واحمرَّ، وهكذا.



التقسيم الرابع للفعل

بحسب الجمود والتصرف

ينقسم الفعل إلى جامد ومتصرف.

فالجامد: ما لازم صورة واحدة، وهو إما أن يكون ملازمًا للمضيّ كليس من أخوات كان، وكرب من أفعال المقاربة، وعَسَى وحرَى واخلولق من أفعال الرجاء، وأنشأ وطفق، وأخذ وجعل وعَلِقَ، من أفعال الشروع، ونِعِمَّ وحبَّذا في المدح، وبئس وساء في الذم، وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء، على خلاف في بعضها؛ وإما أن يكون ملازمًا للأمريّة، كهب وتعلّم، ولا ثالث لهما.

والمتصرف: ما لا يُلازمُ صورة واحدة، وهو إما أن يكون تامّ التصرف، وهو يأتي منه الماضي والمضارع والأمر، كنَصَرَ ودَحَرَجَ، أو ناقصه، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع فقط، كزال يزال، وبرح يبرح، وفَتِيئ يفتئ، وانفك ينفك، وكاد يكاد، وأوشك يوشك.



فصل في تصريف الأفعال بعضها من بعض

كيفية تصريف المضارع من الماضي: أن يُزاد في أوله أحد أحرف المضارعة، مضمومًا في الرباعي كيُدْحَرَج، مفتوحًا في غيره كيكتَب وينطلق ويستغفر.

ثم إن كان الماضي ثلاثيًا، سَكَّنت فاءه، وحرمت عينه بضمة أو فتحة أو كسرة، حسبما يقتضيه نص اللغة، كينصر ويفتح ويضرب، كما تقدّم، وإن كان غير ثلاثي، بقى على حاله إن كان مبدوءًا بتاء، كيتشارك ويتعلم ويتدحرج، وإلا كُسر ما قبل آخره، كيُعْظَم ويقَاتَل، وحذفت الهمزة الزائدة في أوله إن كانت كيُكْرَم ويستُخْرَج.

وكيفية تصريف الأمر من المضارع: أن يُحذف حرف المضارعة، كَعُظِّم وتشارك وتعلم، فإن كان أول الباقي ساكنًا زيدَ في أوله همزة، كانصُر وافتَح.

واضرب، وأكرم وانطلق واستغفر.



التقسيم الخامس للفعل

من حيث التعدي وال لزوم

ينقسم الفعل إلى متعد، ويسمى مجازًا، وإلى لازم ويسمى قاصرًا. فالمتعدي عند الإطلاق: ما يجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، نحو: حفظ محمد الدرس. وعلامته أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، نحو: زيد ضربه عمرو، وأن يصاغ منه اسم مفعول تام، أي: غير مقترن بحرف جرّ أو ظرف، نحو: مضروب.

وهو على ثلاثة أقسام:

_ ما يتعدّى إلى مفعول واحد، وهو كثير، نحو: حفظ محمد الدرس، وفهم المسألة.

_ وما يتعدّى إلى مفعولين، إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظنّ وأخواتها، وإما لا، وهو أعطى وأخواتها.

_ وما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو باب أعلم وأرى.

واللازم: ما لم يجاوز الفاعل إلى المفعول به، كقعد محمد، وخرج علي.

وأسباب تعدي الفعل اللازم أصالة ثمانية:

الأول: الهمزة كأكرم زيدٌ عمرًا.

الثاني: التضعيف كفرّحت زيدًا.

الثالث: زيادة ألف المفاعلة نحو: جالس زيد العلماء، وقد تقدّمت.

الرابع: زيادة حرف الجرّ، نحو: ذهبت بعليّ.

الخامس: زيادة الهمزة والسين والتاء، نحو: استخرج زيد المال.

السادس: التّضمين النحوي، وهو أن تُشْرَب كلمة لازمة معنى كلمة متعدية، لتتعدى تعديتها، نحو: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَتْبُ أَجَلَهُ﴾، ضَمَّنْ تعزموا معنى تَنَوُّوا، فعَدِّي تعديته.

السابع: حذف حرف الجر توسعًا، كقوله: [الوافر]

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ^(١)
ويطرّد حذفه مع أنّ وأن، نحو: قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ﴿أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

الثامن: تحويل اللازم إلى باب نصر لقصد المغالبة، نحو: قاعدته فقعدته فأنا أقعده، كما تقدم.

(١) البيت لجريير في «ديوانه» (ص ٢٧٨)، و«النقائض» (١٩٥)، و«الأغاني» (٢/ ١٧٩)، و«خزانة الأدب» (٩/ ١١٨)، و«الدرر» (٥/ ١٨٩)، و«لسان العرب» «مرر».

وتعوجوا: تملوا أو تقيموا.

قال عبد القادر بن عمر البغدادي: «أن حذف الجار منه على سبيل الشذوذ، والجار المحذوف إما الباء، وإما علي، فإن المرور يتعدى بهما [الخزانة: ٩/ ١١٨].

قلت: انظر: «مغني اللبيب» (١/ ١٩٩).

والحق أن تعدية الفعل سماعية، فما سُمِعَتْ تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره، وما لم تسمع تعديته، لا يجوز أن يُعَدَّى بهذه الأسباب. وبعضهم جعل زيادة الهمزة في الثلاثي اللازم لقصد تعديته قياسًا مطردًا، كما تقدم.

وأسباب لزوم الفعل المتعدي أصالة خمسة:

الأول: التّضمين، وهو أن تُشْرَب كلمة متعدية معنى كلمة لازمة، لتصير مثلها، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ ضُمِّن يخالف معنى يَخْرُج فآثار لازمًا مثله.

الثاني: تحويل الفعل المتعدي إلى فَعْل بضم العين، لقصد التعجب والمبالغة، نحو: ضَرَبَ زيدٌ، أي: ما أَضْرَبَهُ!.

الثالث: صيرورته مطاوعًا، ككسوته فانكسر، كما تقدم.

الرابع: ضعف العامل بتأخيره، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾.

الخامس: الضرورة، كقوله: [الكامل]

تَبَلَّتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدِ بَسَامٍ^(١)
أي: تسقيه ريقًا باردًا.



(١) البيت لحسان بن ثابت وهو في «ديوانه» (ص ١٠٧)، و«الأغاني» (٤/١٣٣) وفيها: تشفي الفجيع.

وفي «سيرة ابن هشام» (٣/١٧): تقي الضجيع.

التقسيم السادس للفعل

من حيثُ بناؤه للفاعل، أو المفعول

ينقسم الفعل إلى مبني للفاعل، ويُسمَّى معلومًا، وهو ما ذُكِرَ معه فاعله، نحو: حَفِظَ محمدُ الدرسَ. وإلى مبني للمفعول، ويسمَّى مجهولًا، وهو ما حُذِفَ فاعله وأُنِيبَ عنه غيره، نحو: حَفِظَ الدرسَ. وفي هذه الحالة يجب أن تغيَّر صورة الفعل عن أصلها، فإن كان ماضيًا غير مبدوء بهمزة وصل ولا تاء زائدة، وليست عينه أَلْفًا، ضُمَّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره ولو تقديرًا، نحو ضُرِبَ عليٌّ وَرَدَّ المَبِيعُ؛ فإن كان مبدوءًا بتاء زائدة، ضُمَّ الثاني مع الأوَّل، نحو: تُعَلِّمُ الحسابَ، وتُقَوِّلُ مع زيد، وإن كان مبدوءًا بهمزة وصل ضُمَّ الثالث مع الأوَّل نحو: انطَلَقَ بزيد وأُسْتُخْرِجَ المعدن، وإن كانت عينه أَلْفًا قلبت ياءً، وكُسِرَ أوله، بإخلاص الكسر أو إشمائه الضم، كما في قال وباع واختار وانقاد، تقول بيع الثوب، وقيل القول واختيرَ هذا، وأنقيد له، وبعضهم يُبْقِي الضم، ويقلب الألف واوًا وكما في قوله: [الرجز]

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا يُوعَ فَاشْتَرَيْتَ^(١)

(١) الرجز ينسب لرؤبة بن العجاج كما في «ملحق ديوانه» (ص ١٧١) وانظر «الدرر» (٢٦/٤)، و«شرح التصريح» (٢٩٥/١)، و«شرح شواهد المغني» (١١٩/٣). وقد أورد أبو علي القالي في «أماليه» (٢٠/١) بيتان سابقان لهذا البيت وردا في «ملحقات الديوان»، لكنه لم يذكر هذا البيت.

وقوله: [مشطور الرجز]:

حَوَكْتُ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَحْتَبِطُ الشَّوْكُ وَلَا تُشَاكُ^(١)

رُويَا بإخلاص الكسر، وبه مع إشماء الضم، وبالضم الخالص: وتُسبب اللغة الأخيرة لبني فُقْعَسٍ ودُبِيرٍ، وادّعى بعضهم امتناعها في انفعال وافتعل. هذا إذا أمن اللبس. فإن لم يؤمن، كُسر أول الأجوف الواوي، إن كان مضارعه على يفعل بضم العين، كقول العبد: سِمت، أي: سامني المشتري، ولا تَضَمُّه، لإيهامه أنه فاعل السَّوم، مع أن فاعله غيره، وضمَّ أول الأجوف اليائي، وكذا الواوي، إن كان مضارعه على يفعل، بفتح العين، نحو: بُعْتُ، أي: باعني سيدي، ولا يُكْسَرُ، لإيهامه أنه فاعل البيع، مع أن فاعله غيره، وكذا خُفْتُ، بضم الخاء، أي: أخافني الغير.

وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف، نحو: شُدَّ ومُدَّ، والكوفيون أجازوا الكسر، وهي لغة بني ضَبَّة، وقد قُرئ ﴿هَذِهِ بِضَلْعُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ بالكسر فيهما، وذلك بنقل حركة العين إلى الفاء، بعد توهم سلب حركتها، وجوز ابن مالك الإشماء في المضعف أيضًا حيث قال: [الرجز]:

وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يَرَى لِنَحْوِ حَبٍّ^(٢)

وإن كان مضارعاً ضمَّ أوله، وفتح ما قبل آخره ولو تقديرًا، نحو:

(١) الرجز بلا نسبة في «تلخيص الشواهد» (ص ٤٩٥)، و«الدرر» (٦/٢٦١)، «همع الهوامع» (٢/١٦٥) وشطره الأول في «أوضح المسالك» (١/١٣٩).

(٢) قال ابن مالك:

وإن بِشَكْلِ خَيْفٍ كَبَسٍ يُجْتَنَّبُ وما لـ «باعٍ» قد يرى لِنَحْوِ «حَبٍّ»
وما لِفَا «باعٍ»، لما العَيْنُ تَلِي في «اختار» و«انقاد» وَبَشَبِهِ يَنْجَلِي

يُضْرَبُ عَلَيَّ، وَيُرَدُّ الْمَبِيعُ.

فإن كان ما قبل آخر المضارع مدًا، كيقول ويبيع، قلب ألفًا، كيُقَال، ويباع.

ولا يُبنى الفعل اللازم للمجهول إلا مع الظرف أو المصدر المتصرفين المختصين، أو المجرور الذي لم يلزم الجارُّ له طريقة واحدة، نحو: سِيرَ يوم الجمعة، ووُقِفَ أمام الأمير، وجُلِسَ جلوسٌ حسن، وفُرِحَ بقدوم محمد، بخلاف اللازم حالة واحدة، نحو: عندًا، وإذا، وسُبْحَان، ومَعَاذ.

تنبيه:

ورد في اللغة عدة أفعال على صورة المبني للمجهول، منها: عُني فلان بحاجتك، أي: اهتم. وزُهي علينا، أي: تكبر. وفُلج: أصابه الفالج، وحُم: استحرَّ بدنه من الحمى. وسُل: أصابه السُّل. وجُنَّ عقله: استتر. وغُم الهلال: احتجب، والخبر: استعجم. وأغمي عليه: عُشي. وشُد: دهش وتَحير. وامتنع أو انتقع لونه: تغير.

وهذه الأفعال لا تنفك عن صورة المبني للمجهول، مادامت لازمة، والوصف منها على مفعول، كما يفهم من عباراتهم، وكأنهم لاحظوا فيها وفي نظائرها أن تنطبق صورة الفعل على الوصف، فأتوا به على فعل بالضم، وجعلوا المرفوع بعده فاعلاً.

ووردت أيضًا عدة أفعال مبنية للمفعول في الاستعمال الفصيح، وللفاعل نادرًا أو شذوذًا، وهذه مرفوعها يكون بحسب البنية، فمن ذلك بُهِتَ الخصمُ وبَهِتَ، كفرح وكَرُم، وهُزِلَ وهَزَلَه المرض، ونُخِيَ ونَخَاه، من النَّخوة، وزُكِمَ وزَكَمَهُ الله، ووُعِكَ ووَعَكَه، وطُلَّ دَمُهُ وطله،

ورُهِصَت الدابة ورهَصَها الحَجَر، ونُتِجَت الناقة، وتَتَجها أهلُها... إلى آخر ما جاء من ذلك، وعدّه اللغويون من باب عُني وعلاقة هذا المبحث باللغة أكثر منها بالصرف.



التقسيم السابع للفعل

من حيث كونه مؤكّداً أو غير مؤكّد

ينقسم الفعل إلى مؤكّد، وغير مؤكّد.

فالمؤكّد: ما لحقته نون التوكيد. ثقيلة كانت أو خفيفة، نحو: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ وغير المؤكّد: ما لم تلحقه، نحو: يُسَجَّنْ، ويكون.

فالماضي لا يؤكّد مطلقاً، وأما قوله: [الكامل]:

دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مَتِيماً لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحاً^(١)

فضرورة شاذة، سهّلها ما في الفعل من معنى الطلب، فعومل معاملة الأمر، كما شدّ توكيد الاسم في قول رؤبة بن العجاج: [الرجز]

أَقَائِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُوداً^(٢)

والأمر يجوز توكيده مطلقاً، نحو: اكْتُبَنَّ واجْتَهِدَنَّ.

(١) البيت بلا نسبة في «الجنى الداني» (ص ١٤٣)، و«الدرر» (٥/١٦١) و«همع الهوامع» (٢/٧٨)، و«مغني اللبيب» رقم (٥٥٧).

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج في «ملحق ديوانه» (ص ١٧٣)، و«شرح التصريح» (١/٤٢)، و«المقاصد النحوية» (١/١١٨)، ولرجل من هذيل في «حاشية ياسين» (١/٤٢)، و«خزانة الأدب» (٦/٥)، و«الدرر» (٥/١٧٦)، وعلى الشك بينهما في «خزانة الأدب» (١١/٢٤٠)، وبلا نسبة في «الجنى الداني» (ص ١٤١) والخصائص (١/١٣٦).

وأما المضارع فله ست حالات:

الأولى: أن يكون توكيده واجباً.

الثانية: أن يكون قريباً من الواجب.

الثالثة: أن يكون كثيراً.

الرابعة: أن يكون قليلاً.

الخامسة: أن يكون أقل.

السادسة: أن يكون ممتنعاً.

١- فيجب تأكيده إذا كان مُثَبِّتاً، مستقبلاً، في جواب قسم، غير مفصول من لامة بفاصل، نحو: ﴿وَتَأْلَهُ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ وحينئذٍ يجب توكيده باللام والنون عند البصريين، وخلوه من أحدهما شاذ أو ضرورة.

٢- ويكون قريباً من الواجب إذا كان شرطاً لأن المؤكدة بما الزائدة، نحو: ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ ﴿فَأِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ ومن ترك توكيده قوله: [البسيط]

يا صَاحِ إِمَّا تَعِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ فَمَا تُخَلِّي عَنِ الْخِلَانِ مِنْ شَيْئِي^(١)

وهو قليل في النثر، وقيل يختص بالضرورة.

٣- ويكون كثيراً إذا وقع بعد أداة طلب: أمر، أو نهْي، أو دُعَاء، أو

(١) البيت بلا نسبة في «خزانة الأدب» (٤٣١/١١)، و«شرح التصريح» (٢٠٤/٢) و«المقاصد النحوية» (٣٣٩/٤)، و«شرح الأشموني» (١١٥/٣).

عَرَضُ، أو تَمَنَّ، أو استفهام، نحو: ليقومن زيد، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾، وقول خِرْتَق بنت هَفَّان:
[الكامل]

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعَدَاوَةِ وَآفَةُ الْجُرُزِ^(١)

وقول الشاعر: [البسيط]

هَلَّا تَمُنَّ بَوَعْدِ غَيْرِ مُخْلِفَةٍ كَمَا عَهْدْتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ^(٢)

وقوله: [الطويل]

فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرِيْنِي لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بَكَ هَائِمٌ^(٣)

وقوله: [الكامل]

أَفْبَعْدَ كِنْدَةٍ تَمْدَحَنَّ قَبِيلًا^(٤)

(١) البيت للخرنق بنت هفان وبعده:

السَّارِلُونَ بِكُلِّ مُفْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَايِدَ الْأَزْرِ
وهما في «ديوانها» (ص ٤٣)، و«الأشباه والنظائر» (٦/٢٣١)، و«أمالى المرتضى»
(١/٢٠٥)، و«سمط اللآلى» (ص ٥٤٨)، و«شرح الأشموني» (٢/٣٢٦-٣٢٧).

(٢) البيت بلا نسبة في «الدرر» (٥/١٥١)، و«شرح التصريح» (٢/٢٠٤)، و«المقاصد
النحوية» (٤/٣٢٣)، و«همع الهوامع» (٢/٧٨)، و«شرح الأشموني» (٣/١١٠).

(٣) البيت بلا نسبة في «الدرر» (٥/١٥١)، و«شرح التصريح» (٢/٢٠٤)، و«المقاصد
النحوية» (٤/٣٢٣)، و«همع الهوامع» (٢/٧٨)، و«شرح الأشموني» (٣/١١٠).

(٤) صدر هذا البيت:

قَالَتْ فُطَيْمَةُ: حَلَّ شَعْرَكَ مَدَحَهُ

وهو لامرئ القيس في «ديوانه» (ص ٣٥٨)، وانظر: «خزانة الأدب» (١١/٣٨٣-
٣٨٤)، و«شرح التصريح» (٢/٢٠٤)، و«همع الهوامع» (٢/٧٨)، و«شرح
الأشموني» (٣/١١١).

٤- ويكون قليلاً إذا كان بعد لا النافية، أو ما الزائدة التي لم تُسبق بِإِنْ الشرطية، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ وإنما أُكِّد مع النافي، لأنه يشبه أداة النهي صورة، وقوله: [الطويل]

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا^(١)

وكقول حاتم: [الطويل]:

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنْكَ وَارِثٌ إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمًا^(٢)

وما زائدة في الجميع، وشمل الواقعة بعد رب كقول جذيمة الأبرش: [المديد]

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثُوبِي شِمَالًا^(٣)

وبعضهم منعها بعدها، لمضِيَّ الفعل بعد رب معنى، وخصه بعضهم بالضرورة.

(١) البيت بلا نسبة في «خزانة الأدب» (٢٢/٤)، (٢٨١/٦)، (٢٢١/١١)، (٤٠٣)، و«شرح الحماسة» للمرزوقي (ص ١٦٤٣)، و«شرح شواهد المغني» (٧٦١/٢)، و«شرح الأشموني» (١١٧/٣).

قلت: وقوله: «وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا».

قد ذهب مثلاً يُضْرَبُ للفرع يشبه أصله، وللولد يشبه أباه، والعِضَةُ: شجر الشوك كالطلح والعوسج، وشكيرها: شوكةا، أو ما يَنْبُتُ حول الشجرة من أصلها، وقيل صغار ورقها؛ أي: أن ما ظهر من الصغار يدل على الكبار.

(٢) البيت لحاتم الطائي في «ديوانه» (ص ٢٢٣)، و«الدرر» (١٦٣/٥) و«شرح التصريح» (٢٠٥/٢)، و«شرح شواهد المغني» (٩٥١/٢)، و«شرح الأشموني» (١١٧/٣).

(٣) البيت لجذيمة بن الأبرش في «الأغاني» (٢٥٧/١٥)، و«خزانة الأدب» (١١/٤٠٤)، و«الدرر» (٢٠٤/٤)، و«الكتاب» (٥١٨/٣)، و«لسان العرب» «شمل»، و«شرح التصريح» (٢٠٦/٢)، و«شرح الأشموني» (١٠٧/٢).

٥- ويكون أقل إذا كان بعد «لم» وبعد أداة جزاء غير «إما» شرطاً كان المؤكد أو جزاء، كقوله [في] وصف جبل: [مشطور الرجز]

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَسَّمًا^(١)

أي: يعلمن، وكقوله: [الكامل]

مَنْ تَتَقَفَّنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبٍ أَبَدًا وَتَقْتُلُ بَنِي قَتِيْبَةٍ شَافِي^(٢)

وقوله: [الطويل]:

ومهما نَشَأَ مِنْهُ فَرَزَاةٌ تَمْنَعَا^(٣)

أي تمنعن.

(١) الرجز للعجاج في «ملحق ديوانه» (٣٣١/٢)، وله ولأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي، أو للديبري، أو لعبد بني عبس في «خزانة الأدب» (٤٠٩/١١)، (٤١١) وبلا نسبة في «خزانة الأدب» (٣٨٨/٨، ٤٥١)، و«رصف المبانى» (ص ٣٣٠، ٣٣) و«سر صناعة الإعراب» (٦٧٩/٢) و«الكتاب» (٥١٦/٣). ونسبة السيرافي في «شرح أبيات الكتاب» (٢٦٦/٢) إلى الديبري.

قال العيني على «هامش خزانة الأدب» (٨٠/٤- القديمة): أقول: قائله هو أبو حيان الفقعسي، كذا قاله ابن هشام الحنيلي، وقال ابن هشام اللخمي: قائله مساور العبسي، ويقال: العجاج والد رؤبة». وانظر: «الدرر» (١٥٨/٥).

(٢) البيت لبنت مرة بن هاعان الحارثي في «خزانة الأدب» (٣٨٧/١١، ٣٩٩)، و«الدرر» (١٦٣/٥) ولبنت أبي الحصين من قبيلة مذحج في «شرح أبيات سيبويه» (٢٦٢/٢)، وبلا نسبة في «الكتاب» (٥١٦/٣).

(٣) صدره:

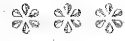
فَمَهْمَا نَشَأَ مِنْهُ فَرَزَاةٌ تُعْطِكُم

وهو للكميت بن معروف في «حماسة البحتري» (ص ١٥)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢٧٢/٢)، وللكميت بن ثعلبة في «خزانة الأدب» (٣٨٧/١١، ٣٨٨، ٣٩٠)، و«لسان العرب» (٢٢٢)، ولعوف بن عطية في «الدرر» (١٦٥/٥) و«الكتاب» (٣/ ٥١٥) وبلا نسبة في «خزانة الأدب». (٥١٠-٥٠٩/٧).

٦- ويكون ممتنعاً إذا انتفت شروط الواجب، ولم يكن مما سبق، بأن كان في جواب قسم منفي، ولو كان النافي مقدراً، نحو: تالله لا يذهب العرف بين الله والناس، ونحو قوله تعالى: ﴿تَاللّٰهِ تَفْتَوُاْ تَذَكَّرُ يُوْسُفَ﴾ أي: لا تفتأ. أو كان حالاً كقراءة ابن كثير: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ ۖ﴾ وقول الشاعر: [المتقارب]

يَمِينًا لَأُبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ يُزَخْرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ^(١)

أو كان مفصلاً من اللام، نحو: ﴿وَلَيْنَ مُتَمِّمٍ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ ونحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ۖ﴾.



(١) البيت بلا نسبة في «شرح التصريح» (٢/٢٠٣)، و«المقاصد النحوية» (٤/٣٣٨) و«شرح الأشموني» (٣/١١٤).

حكم آخر الفعل المؤكّد بنون التوكيد

١- إذا لحقت النون الفعل، فإن كان مسندًا إلى اسم ظاهر، أو إلى ضمير الواحد المذكور، فُتِحَ آخره لمباشرة النون له، ولم يحذف منه شيء، سواء كان صحيحًا أو معتلاً، نحو: لَيَنْصُرَنَّ زيد، وَلَيَقْضِيَنَّ، وَلَيَغْزُونَ، وَلَيَسْعَيْنَّ، برّد لام الفعل إلى أصلها.

٢- وإن كان مسندًا إلى ضمير الاثنين، لم يُحذف أيضًا من الفعل شيء، وحُذِفَت نون الرفع فقط، لتوالي الأمثال، وكُسِرَت نون التوكيد، تشبيهًا لها بنون الرفع، نحو: لَتَنْصُرَانَّ يا زيدان، وَلَتَقْضِيَانَّ، وَلَتَغْزَوَانَّ، وَلَتَسْعَيَانَّ.

٣- وإن كان مسندًا إلى واو الجمع، فإن كان صحيحًا حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وواو الجمع، لالتقاء الساكنين، نحو: لَتَنْصُرُنَّ يا قوم، وإن كان ناقصًا وكانت عين الفعل مضمومة أو مكسورة، حذفت أيضًا لام الفعل زيادة على ما تقدم، نحو: لَتَغْزُنَّ وَلَتَقْضُنَّ يا قوم، بضم ما قبل النون في الأمثلة الثلاثة، للدلالة على المحذوف، فإن كانت العين مفتوحة حُذِفَت لام الفعل فقط، وبقي فتح ما قبلها، وحركت واو الجمع بالضمّة، نحو: لَتَخْشُونَّ وَلَتَسْعُونَّ. وسيأتي الكلام على ذلك في الحذف لالتقاء الساكنين، إن شاء الله تعالى.

٤- وإن كان مسندًا إلى ياء المخاطبة، حذفت الياء والنون، نحو: لَتَنْصُرَنَّ يا دعدُ، وَلَتَغْزَنَّ وَلَتَرْمَنَنَّ، بكسر ما قبل النون، إلا إذا كان الفعل ناقصًا، وكانت عينه مفتوحة، فتبقى ياء المخاطبة محركة بالكسر، مع فتح ما قبلها، نحو: لَتَسْعَيْنَّ وَلَتَخْشَيْنَّ يا دعدُ.

٥- وإن كان مسندًا إلى نون الإناث، زيدت ألف بينها وبين نون التوكيد و وكسرت نون التوكيد، لوقوعها بعد الألف، نحو: لَتَنْصُرُنَّ يا نِسْوةً وَلَتَسْعَيْنَّ، وَلَتَغْزُونَّ، وَلَتَرْمِينَ.

والأمر مثل المضارع في جميع ذلك، نحو: اضْرِبَنَّ يا زيدا، واغْزُورَنَّ وارْمِئَنَّ واسْعَيْنَنَّ ونحو: اضْرِبَانِ يا زيدانِ واغْزِوا وَاغْزِوا وارْمِيا واسْعِيا. ونحو اضْرِبَنَّ يا زيدون واغْزُورَنَّ واقْضَنَّ، ونحو اخْشَوْنَّ واسْعَوْنَّ... الخ. وتختصّ النون الخفيفة بأحكام أربعة:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث، لالتقاء الساكنين على غير حذّه، فلا تقول اخْشِئَنَّ.

الثاني: أنها لا تقع بعد ألف الاثنين، فلا تقول: لا تَضْرِبَانِ يا زيدان، لما تقدم.

ونقل الفارسي عن يونس إجازته فيهما، ونظّر له بقراءة نافع: «ومَحْيَايَ» بسكون الياء بعد الألف.

الثالث: أنها تُحذف إذا وليها ساكن، كقول الأضبط بن قُرَيْع السَّعْدِي: [المنسرح]

فَصِلْ حِبَالَ الْبَعِيدِ إِنْ وَصَلَ الْحَبْلُ وَأَقْصِ الْقَرِيبَ إِنْ قَطَعَهُ
وَلَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(١)

(١) البيتان للأضبط بن قُرَيْع السَّعْدِي في «الأغاني» (٦٨/١٨)، و«خزانة الأدب» (٤٥٠/١١، ٤٥٢)، و«الدرر» (١٦٤/٢) و(١٧٣/٥)، و«الشعر والشعراء» (١/٣٩٠)، و«لسان العرب» «قنس»، «ركع»، «هون».

أي: لا تهينَنَّ.

الرابع: أنها تُعطى في الوقف حكم التنوين، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً، نحو لنُسَفَعَا، وليَكُونَا.

ونحو: [الطويل]

وإِيَّاكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا^(١)

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفَتْ، ورُدَّ ما حُذِفَ في الوصل لأجلها.

تقول في الوصل: اضربُنْ يا قوم، واضربُنْ يا هند، والأصل: اضربُونِ واضربِينِ، فإذا وقعت عليها حذفت النون، لشبهها بالتنوين، فترجع الواو والياء، لزوال الساكنين، فتقول: اضربوا، واضربي



(١) البيت للأعشى في «ديوانه» (ص ١٨٧)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢/٢٤٤-٢٤٥)، و«الدرر» (٥/١٤٩)، و«شرح التصريح» (٢/٢٠٨) و«الكتاب» (٣/٥١٠) و«لسان العرب» «نصب»، «سبح»، «نون»، و«شرح شواهد المغني» (٢/٥٧٧، ٧٩٣).

تتمة

في حكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر ونحوها

١- حكم الصحيح السالم: أنه لا يدخله تغيير عند اتصال الضمائر ونحوها به، نحو: كتبْتُ، وكتبوا، وكتبْتُ.

٢- وحكم المهموز: كحكم السالم، إلا أن الأمر من أخذَ وأكلَ، تحذف همزته مطلقاً، نحو: خُذْ وكُلْ؛ ومن أمر وسأل في الابتداء، نحو مُروا بالمعروف، وانْهَوْا عن المنكر، ونحو ﴿سَلِّ بَيْنَ إِسْرَاءَ﴾ ويجوز الحذف وعدمه إذا سبقا بشيء، نحو قلت له: مُر، أو أوْمُر، وقلت له: سَلِّ، أو اسأَل. وكذا تحذف همزة رأى، أي: عين الفعل المضارع والأمر، كيرى وره، الأصل: يَرَأَى، نُقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء ساكنة مع ما بعدها؛ والأمر محمول على المضارع. وتحذف همزة أرى، أي: عينه أيضاً في جميع تصاريفه، نحو: أرى ويرى وأره وإذا اجتمعت همزتان في أول الكلمة وسكنت ثانيتهما، أبدلت مداً من جنس حركة ما قبلها، كما سيأتي:

٣- حكم المضعف الثلاثي ومزيده: يجب في ماضيه الإدغام، نحو: مدَّ واستمدَّ، ومدُّوا واستمدُّوا، ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك، فيجب الفك، نحو: مدَّدَتْ، والنسوة مَدَدْنَ، واستمددت، والنسوة استمددْنَ ويجب في مضارعه الإدغام أيضاً: نحو: يُرَدُّ ويسترَدُّ، ويردُّون ويسترَدُّون ما لم يكن مجزوماً بالسكون، فيجوز الأمران، نحو: لَمْ يُرَدِّ ولم يَرُدِّدْ، ولم يسترَدِّ ولم يسترَدِّدْ، وما لم تتصل به نون النسوة، فيجب الفك، نحو: يَرُدُّون ويسترَدُّون. بخلاف ما إذا كان مجزوماً بغير السكون، فإنه

كغير المجزوم، تقول: لم يردُّوا ولم يسترِدُّوا. والأمر كالمضارع المجزوم في جميع ذلك، نحو: رُدَّ يا زيدُ وارِدُّ، واسترِدَّ واسترِدِّ، وارِدُّن يا نسوة، وردُّوا، واسترِدُّوا.

٤- حكم المثال: قد تقدم أنه إما يائي الفاء، أو واويها. فاليائي لا يحذف منه في المضارع شيء، إلا لفظين حكاهما سيبويه، وهما يَسَرَ البعيرُ يَسِرُّ، كوعَدَ يَعِدُ، من اليَسَرِ كالضَّرَبِ: أي اللين والانقياد، وَيَسَسَ يَيْسُسُ في لغة. والواوي تحذف فاؤه من المضارع، إذا كان على وزن «يفعل» بكسر العين، وكذا من الأمر، لأنه فرعه، نحو: وعدَ يَعِدُ عِدًا، ووَزَنَ يَزِنُ زِنًا وأما إذا كان يائيًا كَيَنَعَ يَنْعَعُ، أو كان واويًا، وكان مضارعه على وزن يفعل بضم العين، نحو: وَجَهَ يَوْجُهُ، أو على وزن يَفْعَل بفتحها نحو: وَجَلَّ يَوْجَلُّ، فلا يُحذف منه شيء وسمع ياجل وَيَجَلُّ. وشذَّ يَدَعُ، وَيَزَعُ، وَيَذَرُ، وَيَضَعُ، وَيَقَعُ، وَيَلْعُ، وَيَلْغُ، وَيَهَبُ، بفتح عينها، وقيل لا شذوذ، إذ أصلها على وزن يفعل بكسر العين، وإنما فتحت لمناسبة حرف الحلق، وحُمِلَ يَذَرُ على يَدَعُ. أما الحذف في يَطَأُ وَيَسَعُ فشاذ اتفاقًا، إذ ماضيهما مكسور العين، والقياس في عين مضارعه الفتح وأما مصدر نحو: وعدَ ووَزَنَ، فيجوز فيه الحذف وعدمه، فتقول: وعدَ يَعِدُ عِدَّةً ووَعَدًا، ووَزَنَ يَزِنُ زِنَةً ووَزَنًا، وإذا حذفت الواو من المصدر عَوَّضْتَ عنها تاء في آخره، كما رأيت، وقد تحذف شذوذًا كقوله: [البسيط]

إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَأَنْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا^(١)

وشذَّ حذف الفاء في نحو رِقَّة: للفضَّة، وحِشَّة بالمهملة للأرض الموحشة وجهة للمكان المتجه إليه، لانتفاء المصدرية عنها.

(١) البيت للفضل بن عباس في «شرح التصريح» (٢/ ٣٩٦)، و«شرح الشافية» (١/ ١٥٨)، و«شرح شواهد الشافية» (ص ٦٤)، و«لسان العرب» و«وعد» و«خلط».

٥- **حكم الأءوف:** إن أعلت عینه، وءءركت لأمه، ءبءت العین. وإن سءنء بالءزم، ءءو: لم یقل، أو بالبناء فف الأمر، ءءو قل، أو لاءءاله بضمیر رفع مءءرك، ءءف عینه، وءلك فف الماضف، بعء ءءوئل فعل بفءء العین إلی فعل بضمها إن كان أصل العین واوًا كقال، وإلی فعل بالكسر إن كان أصلها یاء كباع، وءنقل ءركة العین إلی الفاء ففهما، لءكون ءركة الفاء ءالة علی أن العین واو فف الأول، وفاء فف الءانی، ءقول: قُلْتُ وبعُتْ، بالضم فف الأول، والكسر فف الءانی. بءلاف مضموم العین ومكسورها، كطال وءاف، فلا ءءوئل ففهما، وإنما ءنقل ءركة العین إلی الفاء للءالة علی البئیة، ءقول: طُلْتُ وءُفْتُ بالضم فف الأول، والكسر فف الءانی. هذا فف المءرءء، والمزفءء مءله فف ءءف عینه إن سءنء لأمه، وأعلت عینه بالقلب، كأقمء، واءءرت وائءءء. وإن لم ءعل العین لم ءءءف، كقاومء، وقوومء.

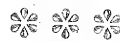
٦- **حكم الناقص،** إذا كان الفعل ماضفًا، وأسند لواو الجماعة، ءءف منه ءرف العلة، وبقی فءء ما قبله إن كان للمءءوف ألفًا، وضم إن كان واوًا أو یاء، فءقول فف ءءو: سَعَى سَعَوًا، وفف سَرَوُ وَرَضِیَ سَرَوْا وَرَضُوا وإذا أسند لءفر الواو من الضمائر البارزة، لم یءءف ءرف العلة، بل فبقف علی أصله، وءقلب الألف واوًا أو یاء ءبعًا لأصلها، إن كانت ءالءة فءقول فف ءءو: سَرَوْا سَرَوْنَا. وفف رَضِیَ رَضِینًا، وفف عَزَا ورمى عَزَوْنَا وَرَمِینًا، وعَزَوْا وَرَمِینًا. فإن زاءء علی ءالءة قلبء یاء مطلقًا، ءءو: أعطف واستعطف وإذا لءقء ءاء ءالءف ما آءره ألف ءءف مطلقًا، ءءو رَمَتْ، وأعطء، واستعطء، بءلاف ما آءره واو أو یاء، فلا یءءف منه شفء. وأما إذا كان مضارعًا، وأسند لواو الجماعة أو یاء المءاطبة، ففءءف ءرف العلة، وففءء ما قبله إن كان للمءءوف ألفًا، كما فف

الماضي، ويؤتي بحركة مجانسة لواو الجماعة، أو ياء المخاطبة، إن كان المحذوف واوًا أو ياء، فتقول في نحو: يسعى: الرجال يسعون، وتسعين يا هند، وفي نحو: يغزو ويرمي: الرجال يغزون ويرمون، وتغزين وترمين يا هند وإذا أسند لنون النسوة لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، غير أن الألف تقلب ياء، فتقول في نحو: يغزو ويرمي: النساء يغزون ويرمين وفي نحو: يسعى: النساء يسعين. وإذا أسند لألف الاثنين لم يحذف منه شيء أيضًا، وتقلب الألف ياء، نحو: الزيدان يغزوان ويرميان ويسعيان. والأمر كالمضارع المجزوم، فتقول: اغز، وارم واسع، واغزوا، وارميا واسعيا، واغزوا، وارموا، واسعوا.

٧- حكم الليف: إن كان مفروقًا، فحكم فائه مطلقًا حكم فاء المثال، وحكم لامه حكم لام الناقص، كوقى تقول: وقى يقى قه؛ وإن كان مقرونًا. فحكمه حكم الناقص، كطوى يطوي أطو... إلى آخره.

تنبيه: يتصرف الماضي باعتبار اتصال ضمير الرفع به إلى ثلاثة عشر وجهًا. اثنان للمتكلم نحو نصرت، نصرنا. وخمسة للمخاطب نحو: نصرت، نصرت نصرتما نصرتم، نصرتن. وسنة للغائب نحو: نصر، نصرا، نصروا، نصرت، نصرتا نصرن. وكذا المضارع، نحو أنصر، ننصر. تنصر يا زيد، تنصران يا زيدان، أو يا هندان، تنصرون، تنصرين، تنصرن. ينصر، ينصران، ينصرون. هند تنصر الهندان تنصران، النسوة ينصرن. ومثله المبني للمجهول.

ويتصرف الأمر إلى خمسة: انصر، انصرا، انصروا، انصري، انصرن.



الباب الثاني فف الكلام على الاسم وففه عدة تقاسفم

التقسفم الأول للاسم

من ففث التجرد والزفافة

فنفسم الاسم إلى مجرد ومزفد، والمجرد إلى ثلاثف؁ ورباعف؁ وخماسف؁.

١- فأوزان الثلاثف المفق عليها عشرة:

١- فُعل؁ بفتح فسكون؁ كسَهم وسَهَل.

٢- فُعل؁ بفتحفن؁ كَقَمَر وبَطَل.

٣- فعل؁ بفتح فكسر؁ ككُتِف. وحَذِر.

٤- فُعل؁ بفتح فضم؁ كعَضُد وفقِظ.

٥- فُعل؁ بكسر فسكون؁ كجُمَل وفنكس.

٦- فُعل؁ بكسر ففتح؁ كعَنَب وزفم؁ أف متفرق.

٧- فُعل؁ بكسرتفن؁ كإِبِل وبِلز؁ وهذا الوزن قلفل؁ فف أفعف سففوفه

أنه لم يرد منه إلا إبل.

٨- فُعَل: بضم فسكون، كَقُفْل وحُلُو.

٩- فُعَل: بضم ففتح، كَصُرَد وحُطَم.

١٠- فُعَل: بضميتين، كَعُنُق، وناقَة سُرْح: أي سريعة. وكانت القسمة العقلية تقتضي اثني عشر وزناً، لأن حركات الفاء ثلاثة، وهي الفتح والضم والكسر، ويجري ذلك في العين أيضاً ويزيد السكون، والثلاثة في الأربعة باثني عشر، يقل فعل بضم فكسر، كدُئِل: اسم لدُوَيْيَّة، أو اسم قَبِيلَة، لأن هذا الوزن قصد تخصيصه بالفعل المبني للمجهول. وأما فعل، بكسر فضم فغير موجود، وذلك لعسر الانتقال من كسر إلى ضم. ويجاب عن قراءة بعضهم: ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْحُبُكِ﴾ (٧) بكسر فضم، بأنه من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة، إذ يقال حُبُك بضميتين، وحِك بكسرتين، فالكسر في الفاء من الثانية، والضم في العين من الأولى. وقيل كُسِرَت الحاء اتباعاً لكسرة تاء «ذات». ثم إن بعض هذه الأوزان قد يخفّف، فنحو: كَتِف، يخفف بإسكان العين فقط، أو به مع كسر الفاء. وإذا كان ثانيه حرف حلق، خُفّف أيضاً مع هذين بكسرتين، فيكون فيه أَرْبَع لغات كفخذ. ومثل الاسم في ذلك الفعل كَشِيَهْد ونحو: عَضُد وإبل وعُنُق، يخفّف بإسكان العين.

٢- وأوزان الاسم الرباعي المجزّد المتفق عليها خمسة:

١- فَعَلَل: بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه، كَجَعَفَر.

٢- وفِعْلِل: بكسرهما وسكون ثانيه كزُبْرِج للزينة.

٣- وفُعِّلَ: بضمهما وسكون ثانيه، كَبُرْتُنَ لِمَخْلَبِ الأسد.

٤- وفِعِّلَ بكسر ففتح فلام مشددة كَقَمَطَرِ لوعاء الكتب.

٥- وفِعِّلَ بكسر فسكون ففتح كِدْرَهُم.

وزاد الأخفش وزن فُعِّلَ، بضم سكون ففتح، كَجُخْدَبَ: اسم للأسد وبعضهم يقول: إنه فرع جُخْدَبَ بالضم. والصحيح أنه أصل ولكنه قليل.

٣- وأوزان الخماسي أربعة:

١- فَعَّلَلْ، بفتحات، مشدد اللام الأولى كَسَفَرَجَل.

٢- وفَعْلَلِلْ: بفتح أوله وثالثه، وسكون ثانيه، وكسر رابعه، كَجَحْمَرَش للمرأة العجوز.

٣- وفِعْلَلْ: بكسر فسكون ففتح، مشدد اللام الثانية كَقِرْطَعَبَ: للشيء القليل.

٤- وفُعْلَلْ بضم ففتح فتشديد اللام الأولى مكسورة كَقُدْعَمِل، وهو الشيء القليل.

تنبيه: قد علمت مما تقدم أن الاسم المتمكن لا تقل حروفه الأصلية عن ثلاثة، إلا إذا دخله الحذف، كيد ودم، وعدة وسنة وأن أوزان المجرد منه عشرون، أو أحد عشرون، كما تقدم.

٤- وأما المزيد فيه فأوزانه كثيرة، ولا يتجاوز بالزيادة سبعة أحرف، كما أن الفعل لا يتجاوز بالزيادة ستة. فالاسم الثلاثي الأصول المزيد فيه نحو: اشهباب، مصدر اشهباب. والرباعي الأصول المزيد فيه نحو: اخرنجام،

مصدر احرنجمت الإبل إذا اجتمعت. والخماسي الأصول لا يَزاد فيه إلا حرفٌ مدٌّ قبل الآخر بعده، نحو: عَضْرُفُوط، مُهْمَلُ الطَّرَفَيْنِ، بفتحين بينهما سكون، مضموم الفاء، اسم لدويّة بيضاء، وقَبْعَثْرِي، بسكون العين وفتح ما عداها: اسم للبعير الكثير الشعر.

وأما نحو: خَنْدَرِيس: اسم للخمر، فقليل: إنه رباعيٌّ مزيد فيه، فوزنه فنعليل و الأولى الحكم بأصالة النون، إذ قد ورد هذا الوزن في نحو: بَرَقْعِيد، لَبَلَد، وَدَرْدَيْس: للداهية، وَسَلْسِيل: اسم للخمر، ولعين في الجنة، قيل: معرّب، وقيل عربيّ منحوت من سلس سبيله، كما في «شفاء الغليل». وبالجمله فأوزان المزيد فيه تبلغ ثلاث مئة وثمانية على ما نقله سيويه؛ وزاد بعضهم عليها نحو الثمانين، مع ضَعْف في بعضها، وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب الزيادة، قانون يعرف به الزائد من الأصلي.



التقسيم الثاني للاسم

من حيث الجمود والاشتقاق

ينقسم الاسم إلى جامد ومشتق:

الجامد: ما لم يؤخذ من غيره، ودلّ على حدث، أو معنى من غير ملاحظة صفة، كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل: رَجُلٌ وشَجَرٌ وبَقَرٌ، وأسماء الأجناس المعنوية، كنَصْرٍ وفَهْمٍ وقيام وقعود وضوءٌ وثورٌ وزمان.

والمشتق: ما أخذ من غيره، ودلّ على ذات، مع ملاحظة صفة، كعالم وظريف. ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق، كَفَهْمٍ من الفهم، ونَصْرٍ من النصر.

وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، كأورقت الأشجار، وأسبعت الأرض: من الورق والسبع، وكَعَقَرَبَتِ الصَّدْغُ، وفَلْفَلَتِ الطعام، ونَزَجِسْتُ الدواء: من العَقْرَبِ، والتَّرْجِسِ، والفُلْفُلِ، أي: جعلت شعر الصدغ كالعقرب وجعلت الفلفل في الطعام، والترجس في الدواء.

والاشتقاق: أخذ كلمة من أخرى، مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

صغير، وهو ما اتحدت الكلمتان فيه حروفاً وترتيباً، كَعَلِمَ من العِلْمِ، وفِهَمَ من الفهم.

وكبير، وهو ما اتحدتا فيه حروفاً لا ترتيباً، كجبد من الجذب.

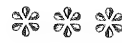
وأكبر: وهو ما اتحدتا فيه أكثر الحروف، مع تناسق في الباقي كنَعَق من النَّهَق، لتناسب العين والهاء في المخرج.

وأهم الأقسام عند الصرفي هو الصغير.

وأصل المشتقات عند البصريين المصدر، لكونه بسيطاً، أي: يَدُلُّ على الحدث فقط، بخلاف الفعل، فإنه يَدُلُّ على الحدث والزمن. وعند الكوفيين: الأصل الفعل، لأن المصدر يجئ بعده في التصريف، والذي عليه جميع الصَّرْفِيّين الأول.

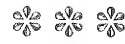
ويُشتق من المصدر عشرة أشياء: الماضي، والمضارع، والأمر، وقد تقدّمت؛ واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة.

ويلحق بها شيئان: المنسوب والمصغّر. وكل يحتاج إلى البيان.



المُصَدَّر

قد علمت أن أبنية الفعل ثَلَاثِيَّة، ورُبَاعِيَّة، وخُمَاسِيَّة، وسَدَاسِيَّة، ولكل بناء منها مصدر.



مصادر الثلاثي

قد تقدم أن للماضي الثلاثي ثلاثة أوزان: فَعَلَ بفتح العين، ويكون مُتَعَدِّيًا كضربه ولازمًا كَقَعَدَ، وفَعِلَ: بكسر العين، ويكون متعديًا أيضًا كَفَهِمَ الدرس، ولازمًا كرضي، وفعل: بضم العين، ولا يكون إلَّا لازمًا.

١ و ٢- فأما فَعَلَ بالفتح، وفَعِلَ بالكسر المتعديان، فقياس مصدرهما: فَعَلَ، بفتح فسكون، كضَرَبَ ضَرْبًا، وردَّ ردًّا، وفَهِمَ فَهْمًا، وأَمِنَ أَمْنًا، إلَّا إِنْ دَلَّ الأول على حرفة، فقياسه فعالة بكسر أوله، كالخياطة والحياسة.

٣- وأما فَعِلَ بكسر العين القاصر، فمصدره القياسي: فعل بفتحتين، كَفَرَحَ فَرَحًا وجوى جوى، وشَلَّ شَلًّا؛ إلَّا إِنْ دَلَّ على حرفة أو ولاية، فقياسه: فَعَالَة بكسر الفاء، كَوَلِيَ عليهم ولاية. أو دَلَّ على لون، فقياسه: فُعْلَة، بضم فسكون كحوى حوَّة، وحمز حمرة، أو كان علاجًا ووصفه على فاعل، فقياسه الفُعُول، بضم الفاء، كأزِفَ الوقت أزوفاً، وقدم من السفر قُدُومًا، وصعد في السُّلَم والدَّرَج صُعودًا.

٤- وأما فَعَلَ بالفتح اللازم فقياس مصدره: فُعُول بضم الفاء، كقعد قعودًا، وجلس جلوسًا، ونهض نهوضًا، ما لم تعتل عينه، وإلَّا فيكون على فَعَلَ بفتح فسكون كَسِيرَ أو فعال كقيام، أو فَعَالَة كنياسة. وما لم يدلَّ على امتناع، وإلَّا فقياس مصدره فعال بالكسر، كأبَى إباءً، ونَفَرَ نفارًا، وَجَمَعَ جماعًا، وأبق إباقًا أو على تَقَلُّب فقياس مصدره: فَعْلَان، بفتحات، كجال جَوْلَانًا، وغلى غليانًا. أو على داء، فقياسه فُعال بالضم كَمَشَى بطنه مُشَاءً. أو على سير فقياسه: فَعِيل كَرَحَلَ رحيلًا، وذَمَلَ ذَمِيلًا. أو على صوت فقياسه: الفُعال بالضم والفعل، كصَرَخ صُراخًا، وعَوَى

الكلب عُواء، وصَهَلَ الفرس صَهِيلاً، ونَهَقَ الحمار نهيقاً وزأر الأسد زئيراً، أو على حرفة أو ولاية فُقاس مصدره فعالة بالكسر، كَتَجَرَ تجارة، وعَرَفَ على القوم عِرَافة: إذا تكلم عليهم، وسَفَرَ بينهم سِفارة: إذا أصلح.

٥- وأما فَعَلَ بضم العين فقياس مصدره: فُعولة، كصُعِبَ الشيء صُعوبة، وعُذِبَ الماء عُذوبة، وفَعَّالَةٌ بالفتح، كَبُلِّغَ بلاغة، وفُصِّحَ فُصَاحَةٌ، وصُرِّحَ صِرَاحَةٌ.

وما جاء مخالفاً لما تقدّم فليس بقياسي؛ وإنما هو سماعي، يحفظ ولا يقاس عليه.

فمن الأول: طَلَبَ طلباً، وَبَتَ نباتاً، وَكَتَبَ كتاباً، وَحَرَسَ حِرَاسَةً، وَحَسَبَ حُسْبَاناً، وَشَكَرَ شُكْرًا، وَذَكَرَ ذِكْرًا، وَكَتَمَ كِتْمَانًا، وَكَذَبَ كَذِبًا، وَغَلَبَ غَلَبَةً، وَحَمَى حِمَايَةً، وَغَفَرَ غُفْرَانًا، وَعَصَى عَصِيَانًا، وَقَضَى قَضَاءً، وَهَدَى هِدَايَةً، وَرَأَى رُؤْيَةً.

ومن الثاني: لَعِبَ لَعِبًا، وَنَضِجَ نَضِجًا، وَكَرِهَ كَرَاهِيَةً، وَسَمِنَ سِمْنًا، وَقَوِيَ قُوَّةً وَقَبِلَ قَبُولًا، وَرَحِمَ رَحْمَةً.

ومن الثالث: كَرُمَ كَرَمًا، وَعَظُمَ عِظْمًا، وَمَجَّدَ مَجْدًا، وَحَسَنَ حُسْنًا، وَحَلَمَ حِلْمًا وَجَمَلَ جَمَالًا.



مصادر غير الثلاثي

لكل فعل غير ثلاثي مصدرٌ قياسي.

١- فمصدر فَعَلَ بتشديد العين: التفعيل، كطَهَّرَ تطهيرًا، ويسَّرَ تيسيرًا. هذا إذا كان الفعل صحيح اللام. وأما إذا كان معتلًا فيكون على وزن تَفَعَّلَ، بحذف ياء التفعيل، وتعويضها بتاء في الآخر، كزَكَّى تزكية، وربَّى تربية. وندر مجئ الصحيح على تفعلة، كجَرَّبَ تجربة، وذَكَرَ تذكرة، وبَصَّرَ تبصرة، وفَكَّرَ تفكيرًا وكَمَّلَ تكملة وفرَّقَ تفرقة، وكَرَّمَ تكريمة. وقد يعامل مهموز اللام معاملة معتلها في المصدر، كَبَرَأً تبرئة، وجزأً تجزئة، والقياس تبرئًا وتجزئًا. وزعم أبو زيد أن ورود «تَفَعَّلَ» في كلام العرب مهموزًا أكثر من «تَفَعَّلَ» فيه، وظاهر عبارة سيبويه يفيد الاختصار على ما سُمع، حيث لم يرد منه إلا نَبَأٌ تنبيًا.

٢- ومصدر أَفْعَلَ: الإفعال كأكرم إكرامًا، وأحسن إحسانًا، هذا إذا كان صحيح العين، أما إذا كان معتلًا، فتنقل حركتها إلى الفاء، وتقلب ألفًا، لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن ثم تحذف الألف الثانية لالتقاء الساكنين، كما سيأتي، وتعوض عنها التاء كأقام إقامة، وأناب إنابة، وقد تحذف التاء إذا كان مضافًا، على ما اختاره ابن مالك، نحو «وإقام الصلاة»، وبعضهم يحذفها مطلقًا. وقد يجئ على فعال بفتح الفاء، كأثبت نباتًا، وأعطى عطاءً ويُسمونه حينئذ اسم مصدر.

٣- وقياس مصدر ما أوله همزة وصل قياسية كانطلق واقتدر، واصطفى واستغفر، أن يُكسَّرَ ثالث حرف منه، ويزاد قبل آخره ألف، فيصير مصدرًا، كانطلاق واقتدار، واصطفاء واستغفار، فخرج نحو: اطَّأير

واطَّيرَ، فمصدرها التَّفَاعُلُ والتَّفَعُّلُ، لعدم قياسية الهمزة. وإن كان اسْتَفْعَلَ
معتل العين عُمِلَ في مصدره ما عُمِلَ في مصدر «افْعَلَ» معتل العين،
كاستقام استقامة، واستعاذ استعاذة.

٤- وقياس مصدر ما بُدِئَ بتاء زائدة: أن يضم رابعه، نحو: تَدَحَّرَجَ
تَدَحَّرُجًا، وَتَشَيَّطَنَ تَشَيَّطُنًا، وَتَجَوَّرَبَ تَجَوَّرَبًا، لكن إذا كانت اللام ياء
كسيرة الحرف المضموم، ليناسب الياء، كتواني توائي، وتغالي تغاليًا.

٥- وقياس مصدر فَعْلَلَّ وما ألحق به: فَعْلَلَّةً، كدَحَّرَجَ دَحَّرَجَةً وَزَلَزَلَ
زَلْزَلَةً، وَوَسَّوَسَ وَسْوَسةً، وَبَيَّطَرَ بَيَّطَرَةً، وَفَعَّلَلَ بِكسر الفاء، إن كان
مضاعفًا، نحو: زَلَزَلَ زِلْزَالًا، وَوَسَّوَسَ وَسْوَاسًا، وهو في غير المضعَّف
سَمَاعِي كَسَرَهَافَ سِرْهَافًا، وإن فُتِحَ أول مصدر المضاعف فالكثير أن يراد
به اسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ﴾ أي الموسوس.

٦- وقياس مصدر فَاعَلَ: الْفِعَالُ بالكسر والمُفَاعَلَةُ، كقاتل قتالًا ومُقاتلة
وخاصم خصامًا ومُخاصمة. وما كانت فاؤه ياء من هذا الوزن يمتنع فيه
الْفِعَالُ، كياسر مُياسرة، ويامن مُيامنة. هذا هو القياس.

وما جاء على غير ما ذكر فشاذ، نحو كَذَّبَ كِذَابًا، والقياس تكذيبًا
وكقوله: [الرجز]:

بَاتَ يُنْزِي دَلْوَهُ تَنْزِيًا كَمَا تُنْزِي شَهْلَهُ صَبِيًا^(١)

والقياس: تنزية. وقولهم: تَحَمَّلَ تَحِمْلًا بكسر التاء والحاء وشد الميم

(١) الرجز بلا نسبة في «الخصائص» (٣٠٢/٢)، و«شرح التصريح» (٧٦/٢)،
و«شرح الشافية» (١٦٥/١)، و«شرح شواهد الشافية» (ص ٦٧)، و«لسان العرب».
«شهل» و«نزا».

والقياس تحملاً. وتراعى القوم رَمِيًّا، بكسر الراء والميم مشددة، وتشديد الياء، وآخره مقصور. والقياس: تَرَامِيًا. وَحَوَّلَ الرجل حِيْقَالًا: ضعف عن الجماع، والقياس حَوَّلَ، واقتصر جلدُه قُشْعِرِيْرَةً، بضم ففتح فسكون: أي أخذته الرعدة، والقياس اقشعرازا.

فائدة:

كل ما جاء على زنة تَفْعَال فهو بفتح التاء، إلا تَبَيَّن، وتَلَقَّاء، والتَّنْصَال، من المناضلة، وقيل: هو اسم، والمصدر بالفتح.



تنبيهات

الأول: يصاغ للدلالة على المرة من الفعل الثلاثي مصدر على وزن «فَعْلَةٌ» بفتح فسكون، كجلس جلسة، وأكل أكلة. وإذا كان بناء مصدره الأصلي بالتاء، فيدلُّ على المرة بالوصف، كَرَجِمَ رَحْمَةً واحدة.

ويُصاغ منه للدلالة على الهيئة مصدر على وزن «فِعْلَةٌ» بكسر فسكون، كجلس جلسة، وفي الحديث: «إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَةَ»^(١).

وإذا كانت التاء في مصدره الأصلي دُلَّ على الهيئة بالوصف، كنَشَدَ الضَّالَّةَ نَشْدَةً عظيمة. والمرة من غير الثلاثي، بزيادة التاء على مصدره كانطلاقة، وإن كانت التاء في مصدره دُلَّ عليها بالوصف، كإقامة واحدة. ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة، وشَدَّ خمرة ونقبة وعمة، من اختمرت المرأة، وانتقبت، وتعمَّم الرجل.

الثاني: عندهم مصدر يقال له (المصدر الميمي)، لكونه مبدوء بميم زائدة.

ويصاغ من الثلاثي على وزن مَفْعَل، بفتح الميم والعين وسكون الفاء، نحو: مَنَصَّرَ وَمَضْرَبَ، ما لم يكن مثلاً صحيح اللام، تحذف فائوه في المضارع كوعده فإنه يكون على زنة مَفْعَل، بكسر العين، كموعِد وموضع. وشَدَّ من الأول: المرجع والمصير، والمعرفة، والمقدرة، والقياس فيها الفتح. وقد ورد الثلاثة الأولى بالكسر، والأخير مثلاً، فالشدوذ في حالتي الكسر والضم.

(١) أخرجه مسلم (٥٤).

ومن غير الثلاثي: يكون على زنة اسم المفعول، كمْكْرَم، ومُعَظَّم، ومقام.

الثالث: يصاغ من اللفظ مصدر، يقال له المصدر الصناعي، وهو أن يزداد على اللفظة ياء مشددة، وتاء التأنيث، كالحرية، والوطنية، والإنسانية، والهجمية، والمدنية.



اسم الفاعل

هو ما اشتُقَّ من مصدر المبني للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلق به.

وهو من الثلاثي على وزن فاعل غالبًا، نحو: ناصر، وضارب، وقابل، ومادّ، وراق، وطاوٍ، وبائع. فإن كان فعله أجوف مُعَلًّا قلبت ألفه همزة، كما سيأتي في الإعلال.

ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، كَمُدَّحَرَجٍ وَمُنْطَلَقٍ وَمُسْتَخْرَجٍ، وقد شدَّ من ذلك ثلاثة ألفاظ، وهي أَسْهَبٌ فهو مُسْهَبٌ، وأَحْصَنٌ فهو مُحْصَنٌ، وأَلْفَجٌ بمعنى أفلس فهو مُلْفَجٌ، بفتح ما قبل الآخر فيها. وقد جاء من أفعال على فاعل، نحو أعشب المكان فهو عاشب، وأورس فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، ولا يقال فيها مُفْعَل.

صيغ المبالغة:

وقد تُحوَّل صيغة «فاعل» للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث، إلى أوزان خمسة مشهورة، تسمى صيغ المبالغة، وهي:

١- فَعَّالٌ: بتشديد العين، كأَكَّالٍ وشرَّاب.

٢- وَمِفعالٌ: كمنحار.

٣- وفَعُولٌ كعَفُور.

٥- وفعل: بفتح الفاء وكسر العين كحذر.

وقد سُمعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة، منها فَعِيل: بكسر الفاء وتشديد العين مكسور كسِكَّير. ومِفْعِيل: بكسر فسكون كمِعْطير، وفُعْلَة: بضم ففتح، كهُمَزَة وَلُمَزَة. وفاعُول كفاروق. وفُعال، بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها كطوال وكُبار، وبالتشديد أو التخفيف وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَمَكْرُؤًا مَكْرًا كَبَّارًا﴾.

وقد يأتي «فاعل» مرادًا به اسم المفعول قليلًا، كقوله تعالى: ﴿فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ أي مرضية، وكقول الشاعر: [البسط]

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُعَيْتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي^(١)

أي: المطعوم المكسي، كما أنه قد يأتي مُرادًا به النسب، كما سيأتي.

وقد يأتي فعيل مرادًا به فاعل، كقدير بمعنى قادر. وكذا فعول بفتح الفاء، كغفور بمعنى غافر.



(١) البيت للحطيئة في «ديوانه» (ص ١٠٨)، و«الأغاني» (٢/ ١٥٥)، «خزانة الأدب» (٦/ ٦٩٩)، و«شرح الشواهد الشافية» (ص ١٢٠)، و«لسان العرب» «طعم»، و«كسا».

الصفة المشبهة باسم الفاعل

هي لفظ مَصْوُغ من مصدر اللازم، للدلالة على الثبوت.

ويغلب بناؤها من لازم باب فرح، ومن باب شَرَف؛ ومن غير الغالب نحو: سَيِّد ومَيِّت: من ساد يسود ومات يموت، وشَيْخ: من شاخ يشيخ.

وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزناً: اثنان مختصان بباب فَرِح، وهما:

١- «أَفْعَل» الذي مؤنثه «فَعْلَاء» كأحمرَ وحمراء.

٢- «وَفْعَلَان» الذي مؤنثه «فَعْلَى»، كعُطْشَان وعُطْشَى.

وأربعة مختصة بباب شَرَف، وهي:

١- «فَعَلَّ» بفتحيتين، كَحَسَنَ وَبَطَلَ.

٢- «وَفُعْل» بضميتين كُجُب، وهو قليل.

٣- «وَفُعَال» بالضم، كشُجَاع وفُرَات.

٤- (فَعَال) بالفتح والتخفيف، كرجل جَبَان، وامرأة حَصَان، وهي العفيفة وستة مشتركة بين البابين:

١- «فَعْل» بفتح فسكون، كسَبَطٍ وَضَخَم. الأول: من سَبَط بالكسر؛ والثاني: من ضَخَم بالضم.

٢- «فَعْل» بكسر فسكون: كصِفَرٍ وَمِلْح، الأول: من صَفِر بالكسر، والثاني: من مَلَح بالضم.

٣- و«فُعِلَ» بضم فسكون، كحُرِّ وصُلِّبَ. الأول: من حَرَّ، أصله حَرِرَ بالكسر، والثاني من صَلَّبَ بالضم.

٤- و«فَعِلَ» بفتح فكسر، كفَرِحَ ونَجِسَ. الأول: من فرح بالكسر، والثاني: من نَجَسَ بالضم.

٥- وفاعل: كصاحب وطاهر. الأول: من صَجِبَ بالكسر، والثاني: من طَهَّرَ بالضم.

٦- و«فَعِيلَ» كبخيل وكريم الأول: من بَخِلَ بالكسر، والثاني: من كَرُمَ بالضم. وربما اشترك «فاعل» و«فَعِيلَ» في بناء واحد، كماجد ومجيد، ونابه ونبيه. وقد جاءت على غير ذلك، كشكُسَ بفتح فضم، لسيء الخلق.

ويطرد قياسها من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت، كمعتدل القامة، ومنطَلِقُ اللسان، كما أنها قد تُحوَّلَ في الثلاثي إلى زنة «فاعل» إذا أريد بها التجدد والحدوث: نحو زيد شاجعٌ أمسٍ، وشارفٌ غداً، وحاسنٌ وجهه، لاستعمال الأغذية الجيدة والنظافة مثلاً.

تنبيهان:

الأول: بالتأمل في الصفات الواردة من باب فرح، يُعَلَمُ أن لها أحوال، باعتبار نسبتها لموصوفها، فمنها ما يحصل ويسرع زواله، كالفرح والطرب. ومنها ما هو موضوع على البقاء والثبوت، وهو دائر بين الألوان، والعيوب والجلى، كالحمرة، والسمرة، والحمق، والعمى، والغيد، والهيف. ومنها ما هو في أمور تحصل وتزول، لكنها بطيئة الزوال، كالرّي والعطش، والجوع والشبع.

الثاني: قد ظهر لك مما تقدم أن «فِعِيلاً» يأتي مصدرًا، وبمعنى فاعِل وبمعنى مفعول، وصفة مشبهة. ويأتي أيضًا بمعنى مُفاعِل، بضم الميم وكسر العين كجليس وسَمير، بمعنى مُجالس ومُسامر، وبمعنى مُفَعِّل بضم الميم وفتح العين، كحَكيم بمعنى مُحَكِّم، وبمعنى مُفَعِّل، بضم الميم وكسر العين، كبديع بمعنى مُبدِع. فإذا كان فعيل بمعنى فاعِل أو مُفاعِل أو صفة مشبهة، لحقته تاء التأنيث في المؤنث، نحو رَحِيمَة، وشريفة، وجليسة، ونديمة، وإن كان بمعنى مفعول، استوى فيه المذكر والمؤنث إن تبع موصوفه: كرجل جَرِيح وامرأة جريح وربما دخلته الهاء مع التبعة للموصوف، نحو: صفة ذميمة، وخَصْلَة حميدة.

وسياتي ذلك في باب التأنيث إن شاء الله تعالى.



اسم التفضيل

١- هو الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة.

٢- وقياسه أن يأتي على «أفعل» كزيد أكرم من عمرو، وهو أعظم منه. وخرج عن ذلك ثلاثة ألفاظ، أتت بغير همزة، وهي خير، وشر، وحب، نحو خير منه، وشر منه، وقوله: [البسيط]

وحب شيء إلى الإنسان ما منعا^(١)

وحذفت همزتهن لكثرة الاستعمال، وقد ورد استعمالهن بالهمزة على الأصل كقوله: [الرجز].

سلا خير الناس وابن الأخير^(٢)

وكقراءة بعضهم: ﴿سَيَعْمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ الْآثِرِ﴾ ﴿٣٦﴾ بفتح الهمزة والشين، وتشديد الراء، وكقوله ﷺ: «أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل»^(٣).

(١) الشطر للأحوص الأنصاري وصدره:

وزادني كلفا في الحب أن منعت

وهو في «ديوانه» (ص ١٩٥)، و«الأغاني» (٣٠١/٤) و«الدر» (٢٦٦/٦)، و«لسان

العرب» «حب».

(٢) الرجز بلا نسبة في «الدر» (٢٦٥/٦)، و«شرح التصريح» (٢١٠١/٢)، و«همع

الهوامع» (١٦٦/٢).

(٣) أخرجه البخاري.

وقيل: حذفها ضرورة في الأخير، وفي الأولين، لأنهما لا فعل لهما، ففیهما شدوذان على ما سیأتی.

٣- وله ثمانية شروط:

الأول: أن يكون له فعل، وشذَّ مما لا فعل له، كهو أَقْمَنُ بكذا، أي أحق به، وألص من شِطَاط بَنُوهُ من قولهم: هو لَصَّ أي: سارق.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثيًا، وشذَّ: هذا الكلام أَخْصَرُ من غيره، من اختُصر المبنى للمجهول، ففيه شدوذ آخر كما سیأتی، وسُمِع هو أعطاهم بالدراهم، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أفقر من غيره، وبعضهم جَوَّز بناءه من أفعَل مطلقًا، وبعضهم جوزه إن كانت الهمزة لغير النقل.

الثالث: أن يكون الفعل متصرفًا، فخرج نحو: عَسَى وَلَيْسَ، فليس له أفعَل تفضیل.

الرابع: أن يكون حَدُّهُ قابلاً للتفاوت: فخرج نحو: مات، وفَنِي فليس له أفعَل تفضیل.

الخامس: أن يكون تامًا، فخرجت الأفعال الناقصة، لأنها لا تدل على الحدث.

السادس: ألا يكون مَنفِيًّا، ولو كان النفي لازماً. نحو: ما عاج زيد بالدواء، أي: ما انتفع به، لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.

والسابع: ألا يكون الوصف منه على أَفْعَل الذي مؤنثه فَعْلَاء، بأن يكون دالًّا على لون، أو عيب، أو حِلْيَة، لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل. وأهل الكوفة يصوغونه من الأفعال التي الوصف منها على أَفْعَل

مطلقاً، وعليه دَرَج المتنبي يخاطب الشيب، قال: [البسيط]

أَبْعَدُ بَعْدَتْ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ^(١)

وقال الرضي في «شرح الكافية»: ينبغي المنع في العيوب والألوان الظاهرة، بخلاف الباطنة، فقد يصاغ من مصدرها، نحو: فلان أبله من فلان، وأرعن، وأحمق منه.

والثامن: ألا يكون مبنياً للمجهول ولو صورة، لئلا يلتبس بالآتي من المبنى للفاعل، وسمع شدوداً هو «أزهى من ديك»، «وأشغل من ذات النحيتين» و«كلام أخضر من غيره»، من زهي بمعنى تكبر، وشغل، واختصر، بالبناء للمجهول فيهن، وقيل إن الأول قد ورد فيه زها يزهو، فإذن لا شدود فيه

٤- ولاسم التفضيل باعتبار اللفظ ثلاث حالات:

الأول: أن يكون مجرداً من أل والإضافة، وحينئذ يجب أن يكون مفرداً مذكراً، وأن يؤتى بعده بمن جارة للمفضل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَا مَنَا﴾، وقوله ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾.

وقد تحذف من ومدخولها نحو: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ (٧) وقد جاء الحذف والإثبات في: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾.

(١) البيت للمتنبي في «ديوانه» (٢/ ٣٣٣)، وذكره المصنف استثناساً وإلا فليس المتنبي ممن يحتج بشعرهم.

الثانية: أن يكون فيه أل، فيجب أن يكون مطابقاً لموصوفه، وألا يؤتى معه بمن، نحو: محمد الأفضل، وفاطمة الفضلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهنديات الفضليات، أو الفضل.

وأما الإتيان معه بمن مع اقترانه بأل في قول الأعشى: [السريع] وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصِي وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ^(١) فخرج على زيادة «أل»، أو أن «من» متعلقة بأكثر نكرة محذوفة، مُبْدَلاً من أكثر الموجودة.

الثالثة: أن يكون مضافاً.

فإن كانت إضافته لنكرة، التزم فيه الأفراد والتذكير، كما يلزمان المجرد، لاستوائهما في التنكير، ولزمت المطابقة في المضاف إليه، نحو: الزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وفاطمة أفضل امرأة. وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾. فعلى تقدير موصوف محذوف، أي: أول فريق.

وإن كانت إضافته لمعرفة، جازت المطابقة، وعدمها، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْثَرَ مُجْرِمِينَ﴾، وقوله: ﴿وَلَنَجْذِثَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ بالمطابقة في الأول، وعدمها في الثاني.

٥- وله باعتبار في الأول ثلاث أيضاً:

الأولى: ما تقدّم شرحه، وهو الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة

(١) البيت للأعشى يهجو علقمة بن علاثة، وهو في «ديوانه» (ص ١٩٣) و«خزانة الأدب» (١/١٨٥)، (٣/٤٠)، و«الخصائص» (١/١٨٥) و«لسان العرب» «كثر».

وزاد أحدهما على الآخر فيها.

الثانية: أن يُراد به أن شيئاً زاد في صفة نفسه، على شيء آخر في صفته، فلا يكون بينهما وصف مشترك، كقولهم: العسلُ أحلى من الخل، والصيفُ أحرُّ من الشتاء. والمعنى: أن العسل زائد في حلاوته على الخل في حموضته، والصيف زائد في حره على الشتاء في برده.

الثالثة: أن يراد به ثبوت الوصف لمحله، من غير نظر إلى تفضيل كقولهم: «الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان»، أي: هما العادلان، ولا عدلٌ في غيرهما، وفي هذه الحالة تجب المطابقة؛ وعلى هذا يُخرج قول أبي نواس: [البسيط]

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فِقَاقِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الدَّهَبِ^(١)

أي: صغيرة وكبيرة، وهذا كقول العروضيين: فاصلة صُغْرَى وفاصلة كُبْرَى. وبذلك يندفع القول الأول بلحن أبي نواس في البيت، اللهم إلا إذا علم أن مراده التفضيل، فيقال إذ ذاك بلحنه، لأنه كان يلزمه الإفراد والتذكير، لعدم التعريف، والإضافة إلى معرفة.

تنبيهان:

الأول: مثل اسم التفضيل في شروطه فعلُ التعجب، الذي هو انفعال النفس عند شعورها بما خفي سببه.

وله صيغتان: ما أفْعَلَهُ، وأفْعِلْ به، نحو: ما أحسنَ الصدق! وأحسنْ به! وهاتان الصيغتان هما المبوّب لهما في كُتُب العربية، وإن كانت صيغة

(١) البيت لأبي نواس، في «ديوانه» (ص ٣٤)، و«خزانة الأدب» (٢٧٧/٨)، ٣١٥.

كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾! وقوله ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا!»^(١) وقولهم: لله درّه فارسًا!.

وقوله: [مجزوء الكامل]

يا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ!^(٢)

وأصل احسبن بزيد! أحسن زيد، أي: صار ذا حُسْن، ثم أريد التعجب من حسنه، فحوّل إلى صورة صيغة الأمر، وزيدت الباء في الفاعل، لتحسين اللفظ. وأما ما أفعله! فإن «ما»: نكرة تامة، وأفعل: فعل ماضٍ، بدليل لحاق نون الوقاية في نحو: ما أحوجني إلى عفو الله!

الثاني: إذا أردت التفضيل أو التعجب مما لم يستوف الشروط، فات بصيغة مستوفية لها، واجعل المصدر غير المستوفي تمييزاً لاسم التفضيل، ومعمولاً لفعل التعجب، نحو فلان أشد استخراجاً للفوائد، وما أشد استخراجه وأشدّه باستخراجه.



(١) أخرجه البخاري (٢٨٣)، ومسلم (١١٥).

(٢) صدره:

بانت لتحزينا تحفارة

وهو للأعشى في «ديوانه» (ص ٢٠٣)، و«خزانة الأدب» (٣/٣٠٨-٣١٠) و«المقاصد النحوية» (٣/٦٣٨)، و«لسان العرب» «بشر».

اسما الزّمان والمكان

١- هما اسمان مَصُوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه.

٢- وهما من الثلاثيِّ على وزن «مَفْعَل» بفتح الميم والعين، وسكون ما بينهما إن كان المضارع مضموم العين، أو مفتوحها، أو معتلّ اللام مطلقاً، كمُنْصِر، ومَذْهَب، ومَرْمَى، ومَوْقَى، ومَسْعَى، ومَقَام، ومَخَاف، ومَرَضَى.

وعلى «مَفْعِل» بكسر العين، إن كانت عين مضارعة مكسورة، أو كان مثلاً مطلقاً في غير معتل اللام، كمَجْلِس، ومَبِيع، ومَوْعِد، ومَيْسِر، ومَوْجِل، وقيل إن صحت الواو في المضارع، كَوَجَل يَوْجَل، فهو من القياس الأوّل.

ومن غير الثلاثيِّ: على زنه اسم مفعوله، كمُكْرَم ومُسْتَخْرَج ومُسْتَعَان. ومن هذا يُعْلَم أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميميّ واحدة في غير الثلاثيِّ، وكذا في بعض أوزان الثلاثي، والتميز بينهما بالقرائن، فإن لم توجد قرينة، فهو صالح للزمان، والمكان، والمصدر.

٣- وكثيراً ما يُصاغ من الاسم الجامد اسم مكان على وزن «مَفْعَلَة»، بفتح فسكون ففتح، للدلالة على كثرة الشيء في ذلك المكان، كمَأْسَدَة، ومَسْبَعَة، ومَطْبَخَة، ومَقْتَأَة: من الأسد، والسُّبُع، والبطيخ، والقثاء.

٤- وقد سُمِعَت ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح، كالمسجد: للمكان الذي بُني للعبادة وإن لم يُسَجَد فيه، والمَطْلَع، والمسْكِن، والمسْك، والمنْبِت، والمَرْفَق، والمسْقِط، والمَفْرِق، والمَحْشِر، والمَجْزِر،

والمَظِنَّة، والمَشْرِق، والمَغْرِب. وسمع الفتح في بعضها، قالوا: مَسْكَن،
وَمَسْك، وَمَفْرَق، وَمَطْلَع. وقد جاء من المفتوح العين: المجمع
بالكسر.

قالوا: والفتح في كلِّها جائز وإن لم يُسمع.

قال أستاذنا المرحوم الشيخ حسين المرصفي^(١) في «الوسيلة»: هذا إذ
لم يكن اسم المكان مضبوطاً، وإلاَّ صح الفتح، كقولك اسجُدْ مَسْجِدَ زيد
تَعُدْ عليك بركته، بفتح الجيم، أي: الموضع الذي سَجَد فيه.

وقال سيبويه: «وأما موضع السجود فالمسجد، بالفتح لا غير» أ. ه
فكأنه أوجب الفتح فيه.



(١) هو حسين بن أحمد بن حسين المرصفي: أديب محاضر أزهرى مصرى، تولى
التدريس بالأزهر، ثم بدار العلوم، وله عدة مؤلفات منها: «الكلم الثمان»،
و«زهرة الرسائل»، وأهم مصنفاته: «الوسيلة الأدبية في العلوم العربية» في
مجلدين وقد تخرج بهذا الكتاب علماء وأدباء ذوو عدد. وتوفي سنة (١٣٠٧هـ).
وانظر «الأعلام» (٢/٢٣٢).

اسم الآلة

١- هو اسم مَصْنُوعٌ من مصدر ثلاثي، لما وقع الفعل بواسطته.

٢- وله ثلاثة أوزان: مِفْعَال، وَمِفْعَل، وَمِفْعَلَة، بكسر الميم فيها، نحو: مفتاح، ومنشار، ومقراض، ومحلب، ومبرد، ومشرط، ومكنسة، ومقرعة، ومصفاة.

وقيل: إن الوزن الأخير فرع ما قبله. وقد خرج عن القياس ألفاظ، منها: مُسْعَط، ومُنْخَل، ومُنْصَل، ومُدَقّ، ومُدْهَن، ومُكْحَلَة، ومُحْرَضَة، بضم الميم والعين في الجميع.

وقد أتى جامدًا على أوزان شَتَّى، لا ضابط لها، كالفأس، والقُدُوم والسَّكين، وهَلُمَّ جَرًّا.



التقسيم الثالث للفعل

من حيث كونه مذكرًا أو مؤنثًا

١- ينقسم الاسم إلى مذكر ومؤنث: فالمذكر كرجل، وكتاب، وكروسي. والمؤنث نوعان:

١- حقيقي، وهو ما دلّ على ذات جرٍ، كفاطمة وهند.

٢- ومجازي، وهو ما ليس كذلك، كأذن، وفار، وشمس. ويُستدل على تأنيثه: بضمير المؤنث أو إشارته، أو لحوق تاء التأنيث في الفعل، نحو: هذه الشمس رأيتها طلعت. أو ظهور التاء في تصغيره كأذينة، أو حذفها من اسم عدده كثلاث آبار.

٢- وينقسم المؤنث إلى لفظي: وهو ما وُضع لمذكر وفيه علامة من علامات التأنيث، كطلحة وزكريّا والكُفري، وإلى معنوي، وهو ما كان علمًا لمؤنث ولبس فيه علامة، كمریم وهند وزينب، وإلى لفظي ومعنوي، وهو ما كان علمًا لمؤنث وفيه علامة كفاطمة، وسلَمَى، وعاشُوراء، مُسمًى به مؤنث.

٣- ولكون المذكر هو الأصل، لم يُحتج فيه إلى علامة، بخلاف المؤنث فله علامتان:

الأولى: التاء، وتكون ساكنة في الفعل، نحو: قَامَتِ هندٌ ومتحرّكة فيه، نحو: هي تقوم؛ وفي الاسم، نحو: صائِمة وظريفة، وأصل وضع التاء في

الاسم: للفرق بين المذكر والمؤنث، في الأوصاف المشتقة المشتركة بينهما، فلا تدخل في الوصف المختص بالنساء، كحائض، وحائل وفارك، وثيب، ومُرْضِع وعائس. أما دخولها على الجامد المشترك معناه بينهما، فسماعي، كرجلٍ ورجُلة، وإنسان وإنسانة، وفتى وفتاة.

ويُستثنى من دخولها في الوصف المشترك خمسة ألفاظ، فلا تدخل فيها:

أحدها: «فَعُول» بمعنى فاعل، كرجل صَبُور وامرأة صَبُور، ومنه: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا﴾، أصله بَغُويًّا: اجتمعت الواو والياء وسُقِيت إحداهما بالسكون. فقلبت الواو ياء، وأدغمتا، وقلبت الضمة كسرة. وما قيل من أنه لو كان على زنة فَعُول لقليل: بَغُوا كَنُهو، مردود بأن نُهوًا شاذ، في قولهم رجل نُهو عن المنكر.

وأما قولهم امرأة ملولة، فالتاء فيه للمبالغة، إذ يقال أيضًا رجل ملولة، وأما عدوّة فشاذ، وسَوَّغه الحمل على صديقه. وإذا كان «فَعُول» بمعنى مفعول، لحقته التاء، نحو: جمل ركوب، وناقة ركوبة.

ثانيهما: «فَعِيل» بمعنى مفعول إن تبع موصوفه، كرجل جريح، وامرأة جريح، فإن كان بمعنى فاعل، أو لم يتبع موصوفه، لحقته، كامرأة رحيمة، ورأيت قتيلة.

ثالثها: «مَفْعَال» كمَهْذار، وشَدَّ مِيقانة.

رابعها: «مَفْعِيل» كمُعْطير، وشَدَّ مِسْكينة. وقد سُمع حذفها على القياس.

خامسها: «مَفْعَل» كِمَغْشَم.

وقد تزداد التاء لتمييز الواحد من جنسه، كلبن ولبنة، وتمر وتمرّة، ونمل ونملة، فلا دليل في الآية الكريمة على تأنيث النملة. ولعكسه في كمء وكمأة. وللمبالغة كراوية. ولزيادتها كعلامة. ولتعويض فاء الكلمة كعدة، أو عينها كإقامة، أو لامها كسنة، أو مدّة كتركيزية. ولتعريب العَجَمِيّ، نحو: كَيْلَجَة في كَيْلَج: اسم لِمِكْيَال. وتزداد في الجمع عوضاً عن ياء النسب في مفردة، كأشاعثة وأزارقة، ولمجرد تكثير البنية كقرية وعُرْفَة، أو للإلحاق بمفرده، كصيارفة، للإلحاق بكراهية.

العلامة الثانية: الألف. وهي قسمان: مفردة، وهي المقصورة كحُبلى وبُشْرَى؛ وغير مفردة، وهي التي قبلها ألف، فتقلب هي همزة، كحُمراء وعُذراء.

وللمقصورة أوزان، منها:

فُعْلَى: بضم ففتح، نحو: أُرْبَى: للدهاية، وادمى: لموضع، وكذا شَعْبَى، قال جرير: [الوافر]

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلْوَمًا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتِرَابًا^(١)

وفُعْلَى: بضم فسكون، كبهمى لنبت، وحُبلى صفة، وبُشْرَى مصدرًا.

وفُعْلَى: بفتحات، كَبَرْدَى اسم لنهر، قال حسان: [الكامل]

يَسْقُون مَن وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسِلِ^(٢)

(١) البيت لجرير في «ديوانه» (ص ٦٥)، و«الأغاني» (٢١/٨)، و«خزانة الأدب» (٢/١٨٣)، و«لسان العرب» «شعب»، و«المقاصد النحوية» (٤٩/٣).

(٢) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه في «ديوانه» (ص ١٢٢)، و«خزانة الأدب» (٤/٣٨١)، =

وَحِيدَى: للهمار السرف فف مشفه؛ وبَشَكَى: للناقة السرفعة.
 وَفَعَلَى: بفتح فسكون كَمَرَضَى جمعًا، وَنَجَوَى مصدرًا، وَشَبَعَى صفة.
 وَفَعَالَى: بالضم والتخفف، كَحُبَارَى: لطارر، وَسُكَارَى: جمعًا،
 وَعُغْلَادَى: صفة للشفد فف الإبل.

وَفُعَلَى: بضم ففتح العفن المشددة، كَسَمَّهَى: للباطل.
 وَفِعَلَى: بكسر ففتح، فلام مشددة، كَسِبَطَرَى لِمَشْفة ففها تبختر.
 وَفِعَلَى: بكسر فسكون نحو: حِجَلَى، جمع حَجَلَة بفتحات: اسم
 لطارر، وَظَرَبَى جمع ظَرَبَان، بفتح فكسر: اسم لدَوِيَّة مُنتنة الرائحة. ولم
 فوجد فف اللغة جمع على هذا الوزن إلا هذا اللفظان وذكرى مصدرًا.
 وهذا الوزن إن لم فكن جمعًا ولا مصدرًا، فإن لم فنون فألفه للتأنفث،
 كَقِسْمَة ضِفْرَى: أى جائزة، وإن نُون، فألفه للإلحاق، نحو: عِزْهَى: لمن
 لا فلهو؛ وإن نُون عند بعض، ولم فنون عند آفرن، فففه وجهان، كذفرى
 لعظم خلف أذن البعر.

وَفِعْلَى: بكسرتفن، مشددة العفن، نحو: هَجِيرَى: للهدفان، وَحِثْيَى:
 مصدر حَثَّ.

وَفُعَلَى: بضمئفن مشددة اللام كَحُذْرَى: من الحذر، وَكُغْرَى: اسم
 لوعاء الطَّلَع وَفُعْلَى: بضم ففتح العفن مشددة كَلْغَيْرَى: للغز، وَخُلَيْطَى:
 للاختلاط.

وَفُعَالِي: بضم ففتح العين المشددة كخُبَارِي وشُقَارِي: لبنين،
وحُصَارِي: لطائر.

وللممدود أوزان. منها:

فعلاء: بفتح فسكون.

صحراء: اسما، ورَغَبَاء: مصدرًا، وطَرْفَاء: جمعًا في المعنى وحمراء:
صفة لمؤنث أفعل، وهَطْلَاء: صفة لغيره، كديمة هَطْلَاء.

وأفْعِلَاء: بفتح وسكون، مثلث العين، مخفَّف اللام، كأربعاء لليوم
المعروف.

وَفُعُلَاء: بضميتين بينهما ساكن، كقُرْفُصَاء. لهيئة مخصوصة في
القُعود.

وفَاعُولَاء، كتاسوعاء وعاشوراء: التاسع والعاشر من المحرَّم.

وفَاعِلَاء، بكسر العين كقاصِعاء، وناقفاء: لبابِي اليربوع.

وفُعْلِيَاء، بكسرتين بينهما سكون، مخفف الياء، ككِبْرِيَاء.

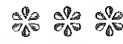
وفُعِلَاء بفتح العين، وتثليث الفاء، كجَنَفَاء بفتحات: لمواضع، وسِيرَاء،
بكسر ففتح: لثوب خَزٌّ مخطَّط، ونُقْسَاء. بضم ففتح.

وفُئْعِلَاء، بضميتين بينهما سكون، كخَنَفْسَاء: للحيوان المعروف.

وفُعِيلَاء: بفتح فكسر، كقَرِيثَاء بالثاء المثلثة: لنوع من التمر.

ومَفْعُولَاء: كمَشْيُوخَاء: جمع شيخ.

ومما تقدم علم أن هناك أوزاناً مشتركة بينهما، وهي فَعْلَى، بفتح فسكون، كَسَكْرَى وصَحْرَاءَ، وفَعْلَى: بضم ففتح كَأَرَبَى وَحُنْفَاءَ، وفَعْلَى، بفتحات كَجَمَزَى: لسرعة العدو، وَحُنْفَاءَ: لموضع، وأَفْعَلَى: بفتح فسكون ففتح، كأَجْفَلَى: للدعوة العامة، وأَرْبَعَاءَ: لليوم المعروف.



التقسيم الرابع للاسم

من حيث كونه منقوصًا، أو مقصورًا
أو ممدودًا، أو صحيحًا

١- ينقسم الاسم إلى منقوص، ومقصور، وممدود، وصحيح.
فالمقصور: هو الاسم المُعَرَّب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها،
كالداي والمنادي، فخرج بالاسم: الفعل كَرَضِي، وبالمعرب: المبنئ
كالذي، وبالذي آخره ياء: المقصور، وبلازمة: الأسماء الخمسة في حالة
الجر، وبمكسور ما قبلها نحو: طَبِي ورمي، فإنه ملحق بالصحيح،
لسكون ما قبل يائه.

والمقصور: هو الاسم المُعَرَّب الذي آخره ألف لازمة، كالهُدَى،
والمصطفى، فخرج بالاسم: الفعل والحرف، كَدَعَا وإلى، وبالمعرب:
المبنئ، كأنا وهذا، وبما آخره أَلْف: المنقوص، وبلازمة: الأسماء
الخمس في حالة النصب، والمثنى في حالة الرفع.

والممدود: هو الاسم المعرب الذي آخره همزة تلي ألفًا زائدة، كصحراء
وحمراء.

والصحيح: ما عدا ذلك، كرجل وكتاب.

٢- وكل من المقصور والممدود: قياسي، وهو موضع نظر الصرفي،
وسماعي وهو موضع نظر اللغوي، الذي يَسْرُد ألفاظ العرب، ويضع

معانيها بإزائها.

فالمقصود القياسي: هو كل اسم معتل اللام، له نظيرٌ من الصحيح، ملتزمٌ ففتح ما قبل آخره، وذلك كمصدر الفعل المعتل اللام، الذي على وزن فَعَلَ، بفتح فكسر، كالجَوَى والهَوَى والعَمَى، فإنه نظيرُ الفَرَح والأَشْرِ والطَّرَب؛ وكفَعَلَ بكسر ففتح، في جمع فُعْلة، بكسر فسكون، وفُعَلٌ، بضم ففتح، في جملة فُعْلة، بضم فسكون، نحو: فِرْيَة وفِرَى، ومِرْية ومِرَى، ومُدْية ومُدَى، ورُبْية ورُبَى؛ فإنَّ نظيرهما قِرْب بالكسر وقُرْب بالضم في جمع قِرْبة بالكسر وقُرْبة بالضم. وكذا كل اسم مفعول معتل اللام زائد على الثلاثة، كمُعْطَى ومُسْتَدْعَى، فإن نظيره مُكْرَم ومُسْتَخْرَج، وكذا أفعَل صيغة تفضيل كالأَقْصَى، أو لغيره كالأَعْمَى، ونظيرهما من الصحيح الأبعد والأعمش. وكذا ما كان جمعاً لفُعْلَى أنشَى أفعَل، كالدُّنْيا والدُّنْا. ونظيره الأخرى والآخر. وكذا ما كان من أسماء الأجناس دالاً على الجمعية بالتجرّد من التاء، على وزن فَعَلَ بفتحتين، وعلى الوحدة بالتاء كحَصَاة وحَصَى، ونظيره مَدْرَة ومَدَر. وكذا المَفْعَل مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان، نحو: مَلْهُى ومَسْعَى ونظيره مَذْهَب ومَسْرَح.

والممدود القياسي: كل اسم معتل اللام له نظير من الصحيح الآخر، مُلْتَزَمٌ فيه زيادة ألف قبل آخره وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل، نحو: ارْغَوَى ارْغواء، وابتغى ابتغاء، واستقصى استقصاء، فإن نظيرها من الصحيح: احمَرَّ احمرازا، واقتدر اقتدارا، واستخرج استخراجا. وكذا مَصْدَرُ كُلِّ فعل معتل اللام يوازن أفعَلَ، كأعطى إعطاءً، وأملَى إملاءً، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً، وأحسن إحساناً. وكذا كل ما كان مفرد الأفعلة، ككِسَاء وأكْسِيَة، ورداء وأردية، فإن نظيره من الصحيح حمارٌ وأحمرة، وسلاحٌ وأسلحة. وكذا كل مصدر لفَعَلَ بفتحتين دالاً على

صوت أو داء، كالرُّغاء: لصوت البعير، والثُّغاء: لصوت الشاة، فإن نظيره الصُّراخ، وكالمُشاء، فإن نظيره الرُّكام. والسماعي منها ما فقد ذلك النظير.

فمن المقصور سماعًا: الفتى: واحد الفتيان، والجِجا: أي العقل، والسِّفا أي الضَّوء، والثَّرى: أي التراب.

ومن الممدود سماعًا الثَّراء بالفتح: لكثرة المال، والجِذاء بالكسر: للنعل، والفتاء بالضم: لحدائة السنّ، والسَّناء بفتح السين: للشرف.

٣- وقد أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة كقوله: [الرجز]

لأبَدُ من صَنَعًا وإن طَالَ السَّفَرُ^(١)

واختلفوا في مدّ المقصور؛ فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وحُجَّتْهم قول الشاعر: [الوافر]

سَيُغْنِيَنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرَ يَدُوم وَلَا غِنَاءُ^(٢)

(١) عجزه:

وإن تحنى كل عود ودبر

والرجز بلا نسبة في «شرح التصريح» (٢/٢٩٣)، «درر المقاصد النحوية» (٤/١١)، و«همع الهوامع» (٢/١٥٦)، «تاج العروس» «صنع» و«لسان العرب» «صنع».

(٢) البيت بلا نسبة في «الدرر» (٦/٢٢٢)، و«شرح التصريح» (٢/٢٩٣)، و«المقاصد النحوية» (٤/٥١٣)، و«المنقوص والممدود» (ص ٢٨).

التقسيم الخامس للاسم

من حيث كونه مفردًا، أو مثنى، أو مجموعًا

ينقسم الاسم إلى مفرد، ومثنى، ومجموع.

فالمفرد: ما دل على واحد، كرجل وامرأة وقلم وكتاب. أو هو ما ليس مثنى ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما، ولا من الأسماء الخمسة المبيّنة في النحو.

والمثنى: ما دل على اثنين مُطلقًا، بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون، كرجلان وامرأتان، وكتابان وقلمان، أو رجلين وامرأتين وكتابين وقلمين، فليس منه كلاً وَكِلْتَا، واثنان، واثنان، وَزَوْج، وَشَفْع، لأن دلالتها على الاثنين ليست بالزيادة.

٢- وشرط الاسم الذي يراد تثنيته: أن يكون مفردًا، فلا يثنى المجموع ولا المثنى، بأن يُقال رجلاَنان وزيدونان.

وأن يكون معربًا، وأما اللذان وهذان، فليسا بُمَثْنَيْنِ، وكذا مؤنثهما، وإنما هما على صورة المثنى.

وأن يكونا متَّفِقَيْنِ في اللفظ والوزن والمعنى، فلا يقال العُمران، بضم ففتح في أبي بكر وعُمر، لعدم الاتفاق في اللفظ، ولا العُمران^(١)، بفتح

(١) أي: لا يقال ذلك على وجه كونه مثنى حقيقة، وإن كان يقال تغليبا.

فسكون، في عَمَرُو وعُمَر، لعدم الاتفاق في الوزن. ولا العَيْنان في الباصرة والجارية، لعدم الاتفاق في المعنى.

وأن يكون منكَرًا، فلا يُثنى العَلَمُ باقياً على عِلْمِيته، وأن يكون له مُمَائل، فلا يُثنى الشمس والقمر، لعدم المماثلة، وقولهم القَمَران للشمس والقمر تغليب. وألا يستغني بثنية غيره عنه، فلا يُثنى سواء، للاستغناء عن ثنيته بثنية سِيّ.

٣- والجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مذكر سالم، ومؤنث سالم، وجمع تكسير.

فجمع المذكر السالم، هو لفظ دل على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون، أو ياء ونون، كالزیدون والصالحون، والزیدین والصالحین.

والمفرد الذي يُجمع هذا الجمع: إما أن يكون جامداً أو مشتقاً، ولكل شروط. فيُشترط في الجامد: أن يكون علماً لمذكر عاقل، خالياً من التاء، ومن التركيب، فلا يقال في رجل: رَجُلُون، لعدم العلمية، ولا في زينب: زينبون، لعدم التذكير ولا في لاحق علم الفرس: لاحقون لعدم العقل، ولا في طلحة: طَلَحَتُون، لوجود التاء، ولا في سيبويه: سَيَّبُونْهُون، لوجود التركيب.

ويشترط في المشتق: أن يكون صفة لمذكر عاقل، خالية من التاء، ليست على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، ولا فعْلان الذي مؤنثه فعْلَى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا يقال في مُرْضِع مُرْضِعُون، لعدم التذكير، ولا في نحو: فارِه صفة فَرَس فارهون، لعدم العقل، ولا في علامة عَلَامَتُون، لوجود التاء، ولا في نحو: أحمر أحمرُون، لمجيئه على

وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وشذ قول حكيم الأعور بن عياش الكلبي:
[الوافر]

فما وَجِدَتْ نساءَ بني تميم حَلالَ أسودين وأحمرين^(١)

ولا في نحو: عَطْشان: عَطْشانون، لكونه على فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَى، ولا في نحو: عَدَل وصَبُور وجَرِيح: عَدْلون، وصَبُورون، وجَرِيحون، لاستواء المذكر والمؤنث فيهما.

وجمع المؤنث السالم: ما دلّ على أكثر من اثنين، بزيادة ألف وتاء على مفرده، كقاطمات وزينبات. وهذا الجمع ينقاس في جميع أعلام الإناث، كزيب وهند ومريم. وفي كل ما ختم بالتاء مطلقاً، كفاطمة وطلحة، ويستثنى من ذلك امرأة وشاة، وقُلة بالضم والتخفيف: اسم لُعبة، وأمة، لعدم ورودها.

وفي كل ما لحقته ألف التأنيث مطلقاً: مقصورة أو ممدودة، كسَلْمَى وحُبْلَى وصَحراء وحسناء. ويستثنى من ذلك فعلاء مؤنث أفعل، وفَعْلَى مؤنث فَعْلان، فلا يجمعان هذا الجمع، كما لا يجمع مذكرهما جمع مذكر سالمًا، وفي مصغر غير العاقل كجَبِيل ودُرَيْهم، وفي وصفه أيضًا، كشامخ صفة جَبَل، ومعدود صفة يوم وفي كل خُماسي لم يُسمع له جمع تكسير، كسُرَادِق وحَمَّام واضْطَبَل.

وما سوى ذلك فمقصور على السماع، كسموات وسِجَلات وأُمَّهات.

(١) البيت لحكيم الأعور في «خزانة الأدب» (١٧٨/١)، و«شرح شواهد الشافية» (ص ١٤٣)، وللكميت بن زيد في «ديوانه» (١١٦/٢)، و«المقرب» (٥٠/٢)، وبلا نسبة في «شرح شافية ابن الحاجب» (١٧١/٢).
ويروى: أحمرين وأسودين. ويروى مطلعة: فما وجدت بنات بني نزار.

كيفية التثنية

إذا كان الاسم الذي تريد تثنيته صحيحًا، أو منزلًا منزلة الصحيح، كرجل وامرأة وظبي، ودَلُو، زدت الألف والنون، أو الياء والنون، بدون عمل سواها، فتقول: رجلان، وامرأتان، ودلوان، وظبيان.

وإذا كان منقوصًا محذوف الياء كقاضٍ وداعٍ، رددتها في التثنية، فتقول: قاضيان وداعيان.

وإذا كان مقصورًا، وتجاوزت ألفه ثلاثة، قلبتها ياءً كحُبْلَى ومستدعى، فتقول حُبْلَيَان ومستدعيَان، وشَدَّ قَهْقَرَان وخَوْزَلَان بالحذف، في تثنية قَهْقَرَى وخَوْزَلَى وكذا تقلب ياء إذا كانت ثلاثة مبدلة منها، كفتيان ورحيان في فتى ورحى، فرارًا من التقاء الساكنين لو بقيت، وحذرًا من التباس المفرد بالمشئى حال إضافته لياء المتكلم لو حُذفت. وشَدَّ في حِمَى حِمَوَان بالواو، وكذا إذا كانت غير مبدلة وأمليت، كمتى علما، فتقول في تثنية مَتَيَان.

وتقلب ألف المقصور واوًا إذا كانت مبدلة منها كعَصَا وقفًا، فتقول عَصَوَان وقفوان، وشَدَّ في رَضًا رَضِيَان بالياء، مع أنه واوٍ. وكذا تقلب واوًا إذا كانت غير مبدلة ولم تُمل، كَلَدَى وإذا مسمًى بهما، فتقول لَدَوَان وإِدَوَان.

وإذا كان ممدودًا، فيجب إبقاء همزته إن كانت أصلية، كقرَّاءان ووُضَّاءان، في تثنية قرَّاء ووُضَّاء، الأول الناسك، والثاني وضيء الوجه. ويجب قلبها واوًا، إن كانت للتأنيث، كحمروان وصحراوان، في حمراء

وصحراء. وقال السيرافي: إذا كان قبل ألف التأنيث واو، وجب تصحيح الهمزة، لثلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف، كشعواء، فتقول عشواءان، والكوفيون يجيزون الوجهين فيهما، وشذَّ حَمَرايان بالياء، وخُنْفُسان وعاشوران وقُرْفُصان، بالحذف، في ثنية خُنْفُساء وعاشوراء، وقُرْفُصاء. وإذا كانت همزته بدلاً من أصل، جاز فيه التصحيح والقلب، ولكن التصحيح أرجح، ككساء وحياء أصلهما: كساو وحَيَّاي، فتقول كساوان وحَيَّاوان.

وإذا كانت همزته للإلحاق، كعِلْبَاء وقُوبَاء بالموحدة، زيدت الهمزة فيهما، للإلحاق بقرطاس وقُرْناس، بضم فسكون، وهو أنف الجبل، ترجح القلب على التصحيح، فتقول عِلْبَاوان وقُوبَاوان، أو عِلْبَاآن وقُوبَاآن. وقيل: ، التصحيح فيه أرجح.



كيفية جمع الاسم مذكر سالم

إذا كان الاسم المراد جمعه صحيحاً زيدت الواو والنون، أو الياء والنون عليه، بدون عمل سواها.

وإذا كان منقوصاً حذفت ياؤه، وضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، فتقول: القاضون والداعون، أو القاضين والداعين، أصلهما القاضيون والداعيون والقاضيين والداعيين. وسيأتي سبب الحذف في التقاء الساكنين.

وإن كان الاسم مقصوراً حذفت ألفه، وأبقيت الفتحة للدلالة عليها، نحو: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾. ﴿وَأَنْتُمْ عِنْدَنَا لِمَنِ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ (١٧)، أصلهما: الْأَعْلَوُونَ وَالْمُصْطَفَوْنَ.

وحكم الممدود في الجمع، حكمه في التثنية، فتقول في وُضَاءٍ وُضَاءُونَ، وفي حَمَرَاءٍ علمًا لمذكر حَمَرَاوُونَ، ويجوز الوجهان في نحو: عَلِبَاءٍ وَعِلِبَاءٍ عَلَمِينَ لمذكر.

ومما تقدم تعلم أن أولو، وعالمون، وأَرْضُونَ، وسُنُونَ، وبُنُونَ، ثُبُون، وَعِزُونَ، وأَهْلُونَ، وعِشْرُونَ وبابه، ليست من جمع المذكر السالم، وإنما هي ملحقة به.



كيفية جمع الاسم المؤنث السالم

إذا كان المفرد بلا تاء، كزئنب ومزئيم، زدت عليه الألف والتاء، بدون عمل سواها، فتقول زئنبات ومزئيمات.

وإذا كان مقصوراً عومل معاملة التثنية، فتقول: فتيات، وحُبليات، ومُصْطَفَيَات، ومَتَيَات: في فَتَى، وحُبْلَى، ومصْطَفَى، ومَتَى، (مسمًى بها مؤنث)، وتقول عَصَوَات، وإذَوَات، وإلَوَات، في عصا وإذا وإلى (مسمًى بها مؤنث)، وكذا إن كان ممدوداً أو منقوصاً، فتقول: صَحْرَاوَات وَقُرَّاءَات، وَعِلْبَاوَات، أو علباءات وكساءات أو كساوات. وتقول في قاض (مسمًى به مؤنث): قاضيات.

وإذا كان المفرد مختوماً بالتاء، زائدة كانت كفاطمة وخديجة، أو عوضاً من أصل كأخت وبنت وعدة، حذفت منه في الجمع، فتقول: فاطمات، وخديجات، وبَنَات، وأخَوَات، وعِدَات.

ومتى كان المفرد اسماً ثلاثياً، سالم العين ساكنها، مؤنثاً، سواء خُتم بتاء أو لا، جاز في عين جمعه المؤنث السالم الفتح، والتسكين، وإتباع العين للفاء، إلا إن كانت الفاء مفتوحة، فيتعين الإلتباع، وأما قول بعض العُذريين: [الطويل]

وَحُمِلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَاطَقْتُهَا وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ^(١)

بتسكين فاء زَفْرَات: فضرورة أو كانت لام مضمومة الفاء ياء كدُمِيَّة، أو

(١) البيت لعروة بن حزام في «خزانة الأدب» (٣/ ٣٨٠)، «الدرر» (١/ ٨٦)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٥١٩).

لام مكسورها واوًا كذروءة، فيمتنع الإلتباع، فنحو: دعد وجفنة بفتح فائهما، يتعين فيه الفتح في الجمع، ونحو: جمل وبسرة بالضم، وهند وكسرة بالكسر، يجوز فيه الثلاث، ونحو: دمية بالضم، وذروءة بالكسر، يمتنع فيه الإلتباع، وشذّ جرواء بكسر الراء.

أما الصفحة كضخمة، أو الرباعيّ كزنب، أو معتل العين كجُور، أو مضعفها كـ (جُنة) بثلاث الجيم، أو متحركها كشجرة فلا تتغير فيها حالة العين في الجمع.



جمع التكسير

هو ما دلَّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفردة تغييرًا، مقدَّرًا كقُلُك، بضم فسكون، للمفرد والجمع، فزنته في المفرد كزنة قُفْل، وفي الجمع كزنة أُسْد، وكهيجان لنوع من الإبل، ففي المفرد ككتاب، وفي الجمع كرجال. أو تغييرًا ظاهرًا، إما بالشكل فقط، كأُسْد بضم فسكون، جمع أسد بفتحيتين. وإما بالزيادة فقط كصنوان، في جمع صنو بكسر فسكون فيهما. وإما بالنقص فقط، كَتُخَم في جمع تخمة بضم ففتح فيهما. وإما بالشكل والزيادة كرجال بالكسر، في جمع رَجُل بفتح فضم. وإما بالشكل والنقص ككُتِب بضميتين. في جمع كتاب بالكسر. وإما بالثلاثة، كغلمان بكسر فسكون، في جمع غلام بالضم.

أما التغير بالنقص والزيادة دون الشكل، فتقتضيه القسمة العقلية، ولكن لم يوجد له مثال.

وهذا الجمع عام في العقلاء وغيرهم، ذكورًا كانوا أو إناثًا. وأبنيته سبعة وعشرون منها أربعة للقلة، والباقي للكثرة.

والجمعان قيل إنهما مختلفان مبدأً وغايةً، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من أحد عشر إلى مالا نهاية له. وقيل: إنهما متفقان مبدأً لا غايةً، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من ثلاثة إلى مالا نهاية له.

وإنما تعتبر القلة في تكرات الجموع، أما معارفها بآل أو بالإضافة فصالحة للقلة والكثرة، باعتبار الجنس أو الاستغراق، وقد ينوب أحدهما عن الآخر وضعًا: بأن تضع العرب أحد البناءين أو الاستغراق للقلة

والكثرة، ويستغنون به عن وضع الآخر، فيستعمل مكانه بالاشتراك المعنوي لا مجازاً، ويسمى ذلك بالنيابة وضعاً. كأرجل، بفتح فسكون فضم، في جمع رَجُل بكسر فسكون، وكرجال بكسر ففتح، في جمع رَجُل بفتح فضم، إذ لم يضعوا بناء كثرة للأوّل، ولا قِلّة للثاني، فإن وضع بناء ان للفظ واحد، كأفلس وفلوس بفتح فسكون، وأثوب وثياب، في جمع ثوب، فاستعمال أحدهما من مكان الآخر يكون مجازاً، كإطلاق أفلس على أحد عشر، وفلوس على ثلاثة، ويسمى بالنيابة استعمالاً.



جموع القلة

الأول: أفعل فسكون فضم. ويطرد في:

١- كل اسم ثلاثي صحيح الفاء والعين ولم يضاعف، على وزن فَعْل، بفتح فسكون، ككَلْب وأكْلَب، وظَبِي وأظَب، ودَلُو وأذِل. وما كان من هذا النوع واويّ اللام أو يائيها، تكسر عينه في الجمع، وتحذف لامه، كما سيأتي في الإعلال. وشذَّ أوجُه، وأكفَّ، وأغين، وأثوب، وأسيف في قوله [مشطور الرجز]

لِكُل دهر قد لبستُ أثوباً حتَّى اكتسى الرأسُ قناعاً أشهباً^(١)

وقوله: [البسيط]

كانَّهم أسيفٌ بيضٌ يَمَانِيَّةٌ عَضْبٌ مضاربُها باقٍ بها الأثرُ^(٢)

٢- وفي اسم رباعي مؤنث بلا علامة، قبل آخره مدّ، كذراع وأذرع، ويمين وأيمن، وشذَّ أفعل في مكان، وغراب، وشهاب، من المذكور.

الثاني: أفعال، بفتح فسكون، ويكون جمعاً لكل ما لم يطرد فيه أفعل السابق، كثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وحمل بكسر فسكون وأحمال وصُلب بضم فسكون وأصلاّب، وباب، وأبواب، وسبب بفتحيتين وأسباب، وكَتِف بفتح فكسر وأكتاف، وعَضُد بفتح وأعضاد، وجُنُب بضمّتين وأجناب، ورُطَب بفتح وأرطاب، وإبل بكسرتين وآبال، وضلع

(١) البيت لحمد بن ثور الهلالي في «ديوانه» (ص ٦١).

(٢) البيت بلا نسبة في «شرح التصريح» (٣٠١/٢)، و«لسان العرب» «أثر»، و«سيف»، و«المقاصد النحوية» (٥٢٣/٤).

بكسر ففتح وأضلاع، وشدّ أفراخ في قول الحُطَيْثَةِ: [البسيط]

ماذا نقول لأفراخٍ بذِي مَرَحٍ زُغِبِ الحواصلِ لا ماءً ولا شَجَرٌ^(١)
كما شدّ أحمال جمع حَمَلٍ، بفتح فسكون، في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ
الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

الثالث: أَفْعَلَةٌ، بفتح فسكون فكسر، ويطرد في كل اسم مُذكر رُباعيّ
قبل آخر مدّ، كطعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، ويُلْتَزَمُ
في فِعَالٍ، بفتح أوله أو كسره، مضَعَّف اللام أو معلتها، كَتَبَاتٍ وَأَبْتَةٌ،
وزِمَامٍ وَأَزْمَةٌ، وَقَبَاءٍ وَأَقْبِيَّةٍ، وكِسَاءٍ وَأَكْسِيَّةٍ؛ ولا يجمعان على غيره إلا
شدوذاً.

الرابع: فِعْلَةٌ، بكسر فسكون، ولم يطرد في شيء، بل سمع في ألفاظ،
منها شَيْخَةٌ جمع شَيْخٍ، وَثِيرَةٌ جمع ثَوْرٍ، وَفَتِيَّةٌ جمع فَتًى، وَصَبِيَّةٌ جمع
صَبِيٍّ وَصَبِيَّةٍ، وَغُلْمَةٌ جمع غُلَامٍ، وَثَنِيَّةٌ جمع ثَنًى بِضَمِّ الأول أو كسره،
وهو الثاني في السيادة. ولعدم اطراده قيل إنه اسم جمع لا جمع.



(١) البيت للحطيثية في «ديوانه» (ص ١٦٤)، و«الأغاني» (١٥٦/٢)، و«خزانة الأدب»
(٢٩٤/٣)، و«شرح التصريح» (٣٠٢/٢).

جموع الكثرة

الأول: فَعَلَ، بضم فسكون. وينقاس في أَفْعَلَ ومُؤَنَّثِهِ فَعْلَاءَ صفتين، كَحُمَرٍ بضم فسكون، في جمع أحمر وحمراء.

ويكثر في الشعر ضُمُّ عينه إن صحَّت هي ولامه ولم يضعَّف، نحو:
[البسيط]

وَأَنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجْلِ^(١)

بضم الجيم جمع نَجْلَاءَ: أي واسعة، بخلاف نحو: بِيضٍ وَعُغْمِي وَعُغْرٌ فلا يُضَمُّ، لاعتلال العين في الأول، واللام في الثاني، والتضعيف في الثالث.

وكما يكون جمعًا لأَفْعَلَ الذي مؤنثه فَعْلَاءَ، يكون جمعًا أيضًا لأَفْعَلٍ الذي لا مؤنث له أصلًا، كأَكْمَرٍ لعَظِيمِ الكَمَرَةِ وآدَرَ بالمد العظيم الخُصِيَّةَ، وكذا لَفَعْلَاءَ الذي لا أفعل له كَرْتَاءَ.

الثاني: فُعْلٌ، بضمّتين. ويطرّد في وصف على فَعُولٍ بمعنى فاعل كغفور وعُفْرٌ، وصَبُورٌ وصُبْرٌ. وفي كل اسم رباعيّ قبل آخره مدٌّ، صحيح الآخر مذكّرًا كان أو مؤنثًا، كَقَذَالٍ بالفتح، وهو جَمَاعٌ مؤخَّرُ الرأس، وقُدْلٌ، وِحْمَارٌ وَحُمَرٌ، وكُرَاعٌ بالضم وكُرْعٌ، وقُضِيبٌ وقُضْبٌ، وعمود وعمُد.

(١) صدره:

طَوَى الْجَنِيدَانِ مَا قَدْ كُنْتَ أَتَشْرَهُ

وهو لأبي سعد المخزومي في «ديوانه» (ص ٥١)، و«أمالِي القالي» (٢٥٩/١)، و«الدرر» (٢٧٥/٦)، وبلا نسبة في «المقاصد النحوية» (٥٣٠/٤).

ويشترط في مفردة أيضاً ألا يكون مضعفاً مدته ألف. ثم إن كانت عين هذا الجمع واوًا وجب تسكينها، كسُور، وسُوك جمعِي سِوار وسِواك، وألا جاز ضمُّها وتسكينها، نحو قُدْل بضمَّتَيْن، وقُدْل بالسكون، وسُيْل بضمَّتَيْن، وسُيْل بكسر فسكون، جمع سَيَال: اسم شجر له شوك لكن إن سكنت الياء وجب كسر ما قبلها، نظير بَيْض في جمع أبيض.

للفرق بين صحيح اللام ومعتلها.

السابع: فَعَلَى، بفتح فسكون ففتح. ويَطْرُد في وصفٍ دالٍ على هلاك، أو توجُّع، أو تشُّت، بزنة فَعِيل، نحو: قَتِلَ وقَتَلَى، وجَرِحَ وجَرَحَى وأَسِيرَ وأَسْرَى، ومَرِيضٌ ومَرَضَى. أو زمة فَعِل بفتح فكسر، كزَمَنَ وزَمَنَى، أو زنة فاعل، كهالك وهلكَى، أو زنة فَعِيل بفتح فسكون فكسر، كميت وموتَى أو زنة أفعل كأحمق وحَمَقَى، أو زنة فَعْلان، كعطشان وعَطَشَى.

الثامن: فَعَلَة بكسر ففتح. وهو كثير في فُعل بضم فسكون اسمًا صحيح اللام، كقُرْطٍ وقِرْطَة، ودُرْجٍ ودرْجَة، وكُوزٍ وكِوزَة، ودُبٌّ ودِيبَة. وقُلٌّ في اسم صحيح اللام على فعل بفتح فسكون، كغُرْدٍ بالغين المعجمة لنوع من الكمأة وغِرْدَة، أو بكسر كقُرْدٍ وقِرْدَة.

التاسع: فُعَل، بضم الأول، وتشديد الثاني مفتوحًا. ويطرُد في وصف على وزن فاعل وفاعلة صحيحي اللام، كراكَعٍ وراكعة، وصائِمٍ وصائمة نقول في الجمع رُكَّعٌ وصُومٌ. وندر في معتلها كغازٍ وغَزَى، كما ندر في فَعيلة وفُعلاء بضم ففتح، كخريدة وخُرْد، ونُقَسَاء ونُقِّس.

العاشر: فَعَال، بضم الأول، وفتح الثاني مشدَّدًا. ويطرُد كسابقه في وصف على فاعل، فيقال: صائِمٌ وصوَّامٌ وقارئٌ وقرَّاء، وعاذلٌ وعُدَّالٌ. وندر في وصف على فاعلة، كصُدَّادٌ في قول القُطامي: [البسيط]

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادٍ^(١)

(١) البيت للقطامي في «ديوانه» (ص ٧٩)، و«أمالى الزجاجي» (ص ٥٩)، و«المقاصد النحوية» (٤/٥٢١).

كما ندر في المعتل، كغازٍ وعُزَّاء، وسارٍ وسُرَّاء.

الحادي عشر: فَعَال، بكسر ففتح مخففاً.

ويطرَّد في ثمانية أنواع:

الأول والثاني: فَعَلَ وفَعَّلَ بفتح فسكون، اسمين أو وصفين، ليست عينهما ولا فاؤه ياء، مثل: كَلَب وكَلْبَة وكِلَاب، وصَعَب وصَعْبَة وصِعَاب، وتُبدل واو المفرد ياء في الجمع، كَثُوب وثِيَاب، وندر فيما عينه أو فاؤه الياء منهما، كضَيْف وضِياف، وَيَعْر وَيَعَار، وهو الجَدْي يُربطُ في زُبْيَة الأسد

الثالث والرابع: فَعَلَ وفَعَّلَ، بفتحتين اسمين صحيحي اللام، ليست عينهما ولا مهمما من جنس، نحو: جَمَلَ وجِمَال، ورَقَبَة ورِقَاب.

الخامس: فُعَلَ بكسر فسكون اسماً كقَدَح وقِداح، وذئِب وذئَاب، ونَهِيَ، وهو الغدير، ونهاء.

السادس: فُعَلَ بضم فسكون، اسماً غيرَ واوَيَّ العين، ولا يائي اللام، كَرُمَح ورِماح وجُبَّ وجِبَاب.

السابع والثامن: فَعِيل وفَعِيلَة، وصفي باب كَرُم، صحيحي اللام، كظَرِيف وظِرَاف. وتلزم هذه الصيغة فيما عينه واو من هذا النوع، فلا يُجمع على غيرها، كطويل وطويلة وطوال. وشاعت أيضاً في كل وصف على فُعْلان بفتح فسكون للمذكر، وفَعْلَى للمؤنث، وفُعْلان بضم فسكون له، وفُعْلانة لها، كعُضْبَان وعُضْبَى وغَضَاب، وعُطْشَان وعُطْشَى وعِطَاش، وكخُمُصَان وخُمُصانة وخِمَاص.

الثناف عشر: فُعول؁ بضمفنف؁ وفطرء:

١- فف اسم على فَعِل؁ بفتح فكسر؁ ككَبء وكُبوء؁ وَوَعِل وُوُعول؁ ونَمَر ونُمور.

٢- وفف فَعَل اسمًا ثلاثفًا ساكن العفن؁ مثَلت الفاء؁ نحو: كَعَب وكعُوب؁

٣- وُجُء وُجُوء.

٤- وضرُس وضرُوس

وفشطر أن لا تكون عفن المفتوح أو المضموم واوًا كحَوْض وحوُت؁ ولا لام المضموم فاء كمُءف. وشذ فف نُؤف: وهف الحفرة تجعل حول الخباء؁ لوقاففه من السفل نفف؁ ولا مضعفًا كخُف. وفُحفظ فف فَعَل بفتحفن كأسء وأسوء؁ وذَكَر وذُكور؁ وشَجَن؁ وهو الحزن؁ وشُجون.

الثالث عشر: فَعْلان؁ بكسر فسكون؁ وفطرء فف:

١- اسم على فُعال بالضم؁ كغُرَاب وغُرَبان؁ وغُلام وغِلمان.

٢- أو فَعَل بضم ففتح كصُرء وصِرءان. وبه فُسْتَعْنف عن أفعال فف جمع هذا المفرد.

٣- أو فُعَل بضم الفاء أو فتحها واوفف العفن الساكنة؁ كحوُت وحبفان؁ وكُوز وكفزان؁ وتاج وتفجان؁ ونار ونفران؁ وقَل فف نحو: غَزَال غَزْلان؁ وفف خروف خرْفان؁ وفف نِسوة نِسوان.

الرابع عشر: فُعْلان بضم فسكون. وفكثر فف:

- ١- اسم على فَعَل بفتح فسكون، كظَهَر وظُهِران، وبَطُن وبُطُنان.
 - ٢- أو على فَعَل بفتحيتين صحيح العين وليست هي ولامه من جنس واحد، كذَكَر وذُكَّران، وَحَمَل بالمهملة، وهو ولد الضأن الصغير وحُمْلان.
 - ٣- أو على فَعِيل كقَضِيب وقُضبان وغَدِير وغُدَّران. وقَلَّ في نحو: راكب رُكبان، وفي أسود سودان.
- الخامس عشر: فُعلاء، بضم ففتح ممدوداً. ويطرد في: ١- وصف مذكَر عاقل، على زنة فاعل بمعنى فاعل، غير مضعَّف ولا معتل اللام، ولا واوَيَّ العين، نحو: كريم وكُرماء، وبخيل وبُخلاء، وظريف وظُرُفاء. وشذَّ أسيرٌ وأُسراء، وقَتِيلٌ وقُتلاء، لأنهما بمعنى مفعول. أو بمعنى مُفْعِل، بضم فسكون فكسر، كسميع بمعنى مُسْمِع، وأليم بمعنى مُؤْلِم، تقول فيهما: سُمعاء وألماء، أو بمعنى مُفاعِل، كخُلطاء وجُلساء، في خَلِيط بمعنى مُخَالِط، وجَلِيس بمعنى مجالس.
- ٣- أو على زنة فاعل دالاً على معنى كالغزيرة، كصالح وصُلحاء، وجاهل وجُهلاء. وشذَّ شُجعاء في شُجاع، وجُبَّناء في جَبَّان، سُمحاء في سَمَح، وخُلفاء في خليفة، لأنها ليست على فَعِيل ولا فاعل.
- السادس عشر: أفعلاء، بفتح فسكون فكسر، ويَطْرَد في مُفْرَد سابقه الأول، وهو فَعِيل، لكن بشرط أن يكون معتلً اللام أو مضعَّفاً، كغني وأغنياء، ونبي وأنبياء، وشديد وأشداء، وعزيز وأعزاء، وهو لازم فيهما. وشذَّ في نَصِيب أنصِباء، وفي صديق أصدقاء، وفي هَيِّن أهوناء، لأنها ليست معتلة اللام ولا مضعَّفة.

السابع عشر: فَوَاعِل، وَيَطْرُد في: فاعلةً اسماً أو صفة، كَنَاصِيَة ونَوَاص، وكَاذِبَة وكَوَاذِب؛ وفي اسم على فَوَعْل، بفتح فسكون ففتح، أو فَوَعْلَة بفتح الأول والثالث وسكون ما بينهما، أو فاعَل بفتح العين أو كسرهما، كَجَوْهَر وجَوَاهِر، وصَوْمَعَة وصَوَامِع، وخَاتَم وخَوَاتِم، وكَاهِل وكَوَاهِل، أو فاعَل بكسر العين وصفاً لمؤنث، كحَائِض وحَوَائِض، وحَامِل وحَوَامِل؛ أو لمذكر غير عاقل كصَاهِل وصَوَاهِل، وشَاهِق وشَوَاهِق، وشَدَّ في فارسٍ فَوَارِس، وفي ناكس بمعنى خاضع نَوَاكِس، وفي هَالِكٍ هَوَالِك.

ويطْرُد أيضاً في فاعلاء، بكسر العين والمد، كقَاصِعَاء وقَوَاصِيع، ونَافِقَاء ونَوَافِق.

الثامن عشر: فَعَائِل، بالفتح وكسر ما بعد الألف. ويطْرُد في رُبَاعِيٍّ مؤنث، ثلاثة مدّة، سواء كان تأنيته بالتاء أو بالألف مطلقاً، أو بالمعنى، كسَحَابَة وسَحَائِب، ورسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، وذُوَابَة وذَوَائِب، وحَلُوبَة وحَلَائِب، وشمال بالكسر، وشمال بالفتح: ريح تهب من جهة القطب الشمالي، وشَمَائِل، وعَجُوز وعَجَائِز، وسعيد علم امرأة وسعائِد، وحَبَارَى وحَبَائِر، وجُلُولَاء: قرية بفارس، وجَلَائِل.

ويُشْتَرَط في ذي التاء من هذه الأمثلة: الاسمِيَّة، إلَّا فَعِيلَة، فيشترط فيها ألا تكون بمعنى مفعولة، وشَدَّ ذَبِيحَة وذَبَائِح. ونَدِر في وَصِيد: وهو اسم للبيت أو فنائه: وصائد، وفي جَزُور جزائر، وفي سماء اسم للمطر: سمائي.

التاسع عشر: فَعَالِيٍّ بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه.

العشرون: فعَالِي، بفتح أوله وثانيه ورابعه.

وهاتان الصيغتان تشتركان في أشياء، وينفرد كل منهما في أشياء.

فتشتركان في فعَلَاء اسمًا كصَحْرَاء، أو صفة لا مذكّر لها كعذراء، وفي ذي الألف المقصورة للتأنيث كحُبْلَى، أو الإلحاق، كذِفْرَى بكسر الأول: اسم للعظم الشاخص خلف أذن الناقة، وألفه للإلحاق بدرهم، وعَلَقَى بفتح الأول: اسم لبن، فتقول في جمعها صحارٍ وصحارى، وعذارٍ وعذارى، وحَبَالٍ وحَبَالَى، وذَفَارٍ وذَفَارَى، وعَلَاقٍ وعَلَاقَى.

وتنفرد «الفعالي» بكسر اللام في أشياء: منها فعَلَاءة بفتح فسكون، كمؤمأة: اسم للفلاة الواسعة التي لا نبات بها، وفعَلَاءة بالكسر كسيَعَلَاءة، اسم لأخبث الغيلان؛ وفِعْلِيَّة بكسرتين بينهما سكون مخفف الياء كهبرية، وهو ما يعلق بأصول الشَّعر كنخالة الدقيق، أو ما يتطاير من زَعَب القُطْن والريش؛ وفَعْلُوَّة بفتح فسكون فضم كعرقوَّة، اسم للخشبة المعترضة في فم الدلو، وما حذف أول زائديه كحِبْنَطِي: اسم لعظيم البطن، وقَلَسُوَّة لما يُلبَس على الرأس، وبُلْهَنِيَّة، بضم ففتح فسكون فكسر: اسم لسعة العيش، وحُبَارَى بضم الأول، تقول في جمعها: موام، وسَعَالٍ، وهَبَارٍ، وعَرَاقٍ، وحَبَاطٍ، وقَلَاسٍ، وبَلَاهٍ، وحَبَارٍ.

وينفرد «الفعالي» بفتح اللام في وصف على فعَلَان، كعطشانٍ وغَضْبَان، أو على فعَلَى بالفتح كعطُشَى وغَضِبَى، تقول في الجمع عطاشى وغَضَابَى. والراجع فيهما ضم الفاء كسُكَارَى.

ويحفظ المفتوح اللام في نحو: حَبِطٍ بفتح فكسر وحَبَاطَى، ويتيم وَيَتَامَى وَأَيِّمٌ، وهي الخالية من الزوج وأيامى، وطاهر وطهارى، في قول

امرئ القيس: [الطويل]

ثياب بني عوف طهاري نقيّة^(١)

وفي شاة رئيس: إذا أصيب رأسها، ورأسى. ويحفظ المضموم في نحو: قديم وقدامى، وأسير وأسارى.

الحادي والعشرون: فعاليّ بفتحيتين وكسر اللام وتشديد الياء، ويطرّد في كل ثلاثي ساكن العين، زيد في آخره ياء مشدّدة، ليست متجدّدة للنسب، ككرسي وبُختيّ وقُمريّ، بالضم، أو لنسب تُنوسِي كَمَهريّ، تقول في جمعها: كراسي، وبخاتيّ، وقماريّ، ومهاريّ. والفرق أن ياء النسب يدل اللفظ بعد حذفها على معنى بخلاف ياء نحو: كرسي، إذ يختل اللفظ بعد سقوطه ولا يكون له معنى، وشذّ قباطيّ في قبطي لأن ياءه للنسب، والقيط: نصارى مصر.

ويحفظ في إنسان، وظربان بفتح فكسر، إذ قد سمع أناسيّ وظراييّ، وليساً جمعاً لأنسي وظربيّ بل أصلهما: أناسيّ وظراييّ، قلبت النون فيهما ياء، وأدغمت الياء في الياء. وسُمِع في عذاراء وصحراء، تقول فيهما: عذاريّ وصحاريّ.

الثاني والعشرون: فعاليل. ويطرّد في الرباعيّ المجرّد ومزيده، وكذا في الخماسي المجرّد ومزيده، فتقول في جَعْفَر وبُرْثُن وزَبْرَج: جعافِر، وبَرائِن وزَبارج. أما الخماسيّ فإن لم يكن رابعه يشبه الزائد، حُذِف الخماس

(١) البيت لامرئ القيس وهو في «ديوانه» (ص ٨٣)، و«لسان العرب» «ثوب»، و«سفر»، و«طهر».

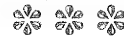
وعجزه:

«وأوجههم عند المشاهد غُرّان»

كَسَفَرَجَل تقول فيه سَفَارَج، وإن أشبه الزائد في اللفظ أو المخرج فأنت بالخيار بين حذفه وحذف الخامس، فتقول في نحو: خَذَرْتُكَ بوزن سَفَرَجَل، اسم للعنكبوت، وفي فرزدق بوزنه أيضًا: خَذَارِقُ أو خَذَرَانُ، وَفَرَاذِقُ أو فَرَاذُدُ، إذ النون في الأول من حروف الزيادة، والدال في الثاني تشبه التاء في المخرج، وتقول في مزيد الرُّبَاعِيِّ نحو: مُدْخَرَج دَحَارَج، بحذف الزائد، إلا إذا كان ما قبل الآخر لدينا فلا يُحذف، ثم إن كان اللين ياء صحَّ، كقنديل وقناديل، وإن كان ألفًا أو واوًا قلب ياء نحو: سِرْدَاح، وهي الناقة الشديدة، وعصفور، فتقول فيهما: سراديح وعصافير، وفي مزيد الخماسي: يحذف الخامس مع الزائد، فتقول في قِرْطُبُوس بكسر القاف: للناقة الشديدة، وبالفتح للداهية، وَقَبَعَثَرَى: قراطيب وقباعث.

الثالث والعشرون: شبه فَعَالِل. وهو ما ماثله عددًا وهيئة، وإن خالفه زنة، وذلك كمفاعِل، وفَوَاعِل، وفِيَاعِل، وأفَاعِلَة. ويطرّد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو: أحمر، وسكران، وصائم، ورام، وباب كُبْرَى وَسَكْرَى، فإن لها جموعًا تكسير تقدمت. ولا يُحذف الزائد إن كان واحدًا، كأفضل ومسجد وجوهر، وصيرف وعلقى، بل يُحذف ما زاد عليه، سواء كان واحدًا كما في نحو: منطلق، أو اثنين كما في نحو: مستخرج، ويؤثر بالبقاء ماله مزية على الآخر، معنى ولفظًا كالميم، فيقال مَطَالِقٌ وَمَخَارِجٌ، لا نَطَالِقٌ وَسَخَارِجٌ أو تَخَارِجٌ، لفضل الميم، بتصدرها، ودلالتها على معنى يختص بالأسماء، لأنها تدلُّ على اسمي الفاعل والمفعول، وكالهمزة والياء مصدرتين في نحو: أَلْنَدَدُ وَيَلْنَدَعُ للشديد الخصومة، لأنهما في موضعين يقعان فيه دالّين على معنى كأقوم ويقوم، فتقول في جمعها أَلَادٌ وَيَلَادٌ، أو لفظًا فقط، كالتاء في نحو: استخراج،

تقول: في جمعه تَخَارِيجُ بإبقاء التاء، لأنها تُخرج الكلمة عن عدم النظير، بل لها نظير نحو: تَبَارِيجُ وتماثيل وتصاوير، بخلاف السين لو قلت سَخَارِيجُ، إذ لا وجود لسفَاعِيلُ وكالوَاو في نحو: حَيَزَبُونُ للعجوز، فإن بقاءها يغني عن حذف غيرها، وهو الياء، فتقول في جمعه حَزَابِينَ، بقلب الواو ياءً كما في عُصْفُورٍ، بخلاف ما لو حذفتها وأبقيت الياء، وقلت حَيَازِبُنْ بسكون الموحدة قبل النون، فإن حذفها لا يغني عن حذف غيرها، إذ لا يلي ألف التكسير ثلاث وأوسطهن ساكن معتل فيلجئك ذلك إلى حذف المثناة التحتية، حتى يحصل مفاعل، فتقول حَزَابِينَ. فإن لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر، فأنت بالخيار في حذف أيهما شئت، كنوني سَرَنْدِي: للسريع في أموره والشديد. وَعَلَنْدِي للغليظ، وألفيهما. فتقول سَرَانِدٍ، وعَلَانِدٍ بحذف الألف، وسَرَادٍ وعَلَادٍ بحذف النون. وكذا حَبَنْطِي لعظيم البطن. تقول فيه حَبَانِطٍ وَحَبَاطٍ، بقلب الألف ياءً، ثم يُعَلَّ إعلال جَوَارٍ، لأن كلتا الزيادتين للإلحاق بسفرجل، فتكافأتا.



خاتمة تشتمل على عدة مسائل

الأولى: يجوز تعويض ياء قبل الطَّرْف مما حذف، سواء كان المحذوف أصلاً أو زائداً. فتقول في سَفَرَجَلٍ وَمُنْطَلَقٍ: سفاريج ومَطَالِيق. وأجاز الكوفيون زيادتها في مماثل مَفَاعِل، وحذفها من مماثل مفاعيل، فتقول في جَعافِر جَعافير وفي عَصافير عَصافِر. ومن الأول: ﴿وَلَوْ أَلْفَى مَعَادِيرُهُ﴾ (١٥) ومن الثاني: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ﴾. وأما فَوَاعِل فلا يقال فيه فواعل إلا شذوذاً، كقول زهير بن أبي سلمى: [الطويل]

سَوَابِغُ بِيضٌ لَا يُخَرِّقُهَا النَّبْلُ^(١)

الثانية: كل ما جرى على الفعل: من اسمي الفاعل والمفعول، وأوله ميم، فبابه التصحيح ولا يُكْسَر، لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى؛ وجاء شذوذاً في اسم مفعول الثلاثي من نحو: ملعون، وميمون، ومَشْؤوم، ومَكْسور، ومَسْلوخة: ملاعين، وميامين، ومشائيم، ومكاسير، ومَسَالِيخ. وجاء أيضاً في مُفْعَل. بضم الميم وكسر العين من المذكر، كمُوسِر ومُفْطِر: مياسير ومفاطير، كما جاء في مفعَل بفتح العين كمَنْكِر: مناكير.

وأما إذا كان مُفْعَل بكسر العين، مختصاً بالإناث، فإنه يكسر كمُرْضِع ومَرَاضِع.

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» (ص ١٠٣)، و«الدرر» (٦/ ٢٨٠)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٥٣٣).

ويروى: «سوابغ بيض لا يخرقها النبْل».

الثالثة: قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع، كما تدعو إلى تثنيته، فكما يقال في جماعتين من الجمال أو البيوت جمالان وبيتان. تقول أيضا في جماعات منها جمالات وبيوتات. ومنه ﴿كَانَتْ جَمَلَتْ صَفْرٌ﴾ وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد، فيكسر بمثل تكسيره، كقولهم في أعبد أعابد، وفي أسلحة أسالـح، وفي أقوال أقاويل، شبهوها بأسود وأسود، وأجردة وأجارد، وإعصار وأعاصير، وقالوا في مـصـران جمع مصير: مـصـارين. وفي غـربـان غـرابـين. تشبيها بسلاطين وسراحين. وما كان على زنة مفاعل أو مفاعيل، فإنه لا يكسر لأنه نواكس وأيامن: نواكسون وأيامنون، وفي خرائد وصواحب: خرائدات وصواحبات، ومنه: «إِنَّكَ لَأَنْتَنَ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ».

الرابعة: قد تلحق التاء صيغة منتهى الجموع: إما عوضا عن الياء المحذوفة، كقنادلة في قناديل، وإما للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه، كأشاعثة وأزارقة ومهالبة، في جمع أشعثي وأزرقى ومهلبي، نسبة إلى أشعث وأزرق ومهلب، وإما لإلحاق الجمع بالمفرد، كصيارقة وصياقلة، جمع صيرف وصيقل، لإلحاقهما بطواعية وكراهية، وبها يصير الجمع منصرفا بعد أن كان ممنوعا من الصرف. وربما تلحق التاء بعض صيغ الجموع لتأكيد التأنيث اللاحق له كحجارة وعمومة وخؤولة.

الخامسة: المركبات الإضافية التي جعلت أعلاما تجمع أجزاؤها الأول كما تُثنى، فتقول عبدا الله وعبدان لله، وعباد الله، وذوا القعدة والحجة و أذواء أو ذوات. وما كان كابين عرس وابن آوى وابن لبون، يقال في جمعه: بنات عرس، وبنات آوى، وبنات لبون. والمركبات المزجية، والمركبات الإسنادية، والمثنى، والجمع، إذا جعلت أعلاما لا تُثنى ولا

تجمع، بل يُؤْتَى بـ «ذو» مثناة أو مجموعة، بحسب الحاجة، فتقول: ذوا بعلبك أو أدواء سيويه وذوو سيويه وذوو زيددين.

السادسة: مما تقدم علمت أن للجمع صيغاً مخصوصة، وقد يَدُلُّ على معنى الجمعية سواها، ويسمى اسم الجمع، أو اسم الجنس الجمعي.

والفرق بين الثلاثة: مع اشتراكها في الدلالة على ما فوق الاثنين: أن اسم الجنس الجمعي: هو ما يتميز عن واحده: إما بالياء في الواحد، نحو: روميّ ورُوم، وتُرْكِيّ وتُرْك، وزَنْجِيّ وزَنْج، وإما بالتاء في الواحد غالباً، ولم يلتزم تأنيثه نحو: ثمرة وتمر، وكلمة وكلم، وشجرة وشجر، ويقلّ كونها في غير الواحد، والمحفوظ منه جَبْأَة وكَمْأَة: لجنس الجَبِّ، والكمِّ. وبعضهم يجعل الواحد منها ذا التاء على القياس، فإن التَّرَمَّ تأنيثه بأن عُوْمِلَ معاملة المؤنث فَجَمْع، كَتُخَمَّ وتُهُم، وفي تُخْمَة، إذ تقول هي أو هذه تُخَمَّ وتُهُم.

وأن اسم الجمع مالا واحد له من لفظه، وليس على وزن خاص بالمجموع أو غالب فيها، كقوم ورهط، أوله واحد لكنه مخالف لأوزان الجمع، كَرَكِب وصَحْب، جمع راكب وصاحب، وكَغَزِيّ. بوزن غَنِيّ: اسم جمع غازٍ، أوله واحد وهو موافق لها، لكنه مساو للواحد في النسب إليه: نحو: ركاب، على وزن رجال، اسم جمع ركوبة، نقول في النسب ركابي، والجمع كما سيأتي لا يُنسَبُ إليه على لفظه إلا إذا جرى مجرى الأعلام وأُهْمِلَ واحده، وهذا ليس واحداً منهما، فليس بجمع.

وأن الجمع ماعدا ذلك، سواء كان له من لفظه كرجال، أو لم يكن، وهو على وزن خاص بالمجموع، كأبائيل: لجماعات الطير، وعبايد: للفرق من الناس والخيول، أو غالب في الجمع كأعراب، فإنه جمع واحده

مُقَدَّر. وسواء توافق المفرد والجمع في الهيئة، كقُلِّك وإمام، ومنه ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُنْفِقِينَ إِمَامًا﴾ أو لا كأفراس جَمْع فرس.

وعندهم اسم جنس إفرادي، وهو ما يصدق على القليل والكثير، كعسل ولبن وماء وتُرَّاب.



التصغير

وهو لغة: التقليل، واصطلاحًا: تغيير مخصوص يأتي بيانه، وقد سبق أنه من الملحق بالمشتقات لأنه وصف في المعنى. وفوائده تقليل ذات الشيء أو كمّيته، نحو: كَلْبٌ ودُرِيْهَمَاتٌ، وتحقير شأنه نحو: رُجُلٌ، وتقريب زمانه أو مكانه، نحو: قُبِيلُ العصر، وبُعِيدُ المغرب، وقُوقٍ الفَرَسَخِ، وتُحَيَّتَ البَرِيدِ، أو تقريب منزلته نحو صُدِّيقِي، أو تعظيمه نحو: قول أَوْسَ بنِ حَجَرَ:

فُوقَ جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ تُكُنْ لِتَبْلُغْهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا^(١)

وزاد بعضهم التّمليح نحو: بُنْيَةٌ وَحُبَيْبٌ، في بنت وحبیب، وكلها ترجع للتحقير والتقليل.

وشرط المصغر:

- ١- أن يكون اسمًا فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشدّ قوله: [البسيط]
- ياما أُمَيْلَحَ غِرْلَانًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَوْلِيَاءٍ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّلَمِ^(٢)
- ٢- وألا يكون متوغلًا في شبه الحرف؛ فلا تصغر المضمرات، ولا

(١) البيت لأوس بن حجر في «ديوانه» (ص ٨٧)، و«سمط اللآلئ» (ص ٤٩٢) و«شرح شواهد الشافية». (ص ٨٥)، و«شرح شواهد المغني» (٣٩٩/١). و«لسان العرب» «قلزم»، و«مغني اللبيب» رقم (٢١٠) و«شرح الأشموني» (٤١٦/٣).

(٢) البيت من البسيط، وهو للمجنون في «ديوانه» (ص ١٣٠) وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في «خزانة الأدب» (٩٣/١-٩٧) وقد ورد في «شرح شافية ابن الحاجب» (٩٠/١) بلفظ: من هؤلئكن الضال والسمر.

المُبْهَمَات ولا مَنْ، وَكَيْفَ، ونحوهما، وتصغيرهم لبعض الموصلات وأسماء الإشارة شاذّ، كما سيأتي.

٣- وأن يكون خاليًا من صيغ التصغير وشبهها؛ فلا يصغر نحو: كُمَيْت وشعيب، لأنه على صيغته، ولا نحو: مهيمن ومسيطر، لأنهما على صيغة تشبهه.

٤- وأن يكون قابلاً للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته، وعظيم وجسيم، ولا جمع الكثرة، ولا كلّ وبعض ولا أسماء الشهور والأسبوع على رأي سيويه.

وأبنيته: ثلاثة: فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِل، كَفُلَيْس، ودُرَيْهَم، ودُئَيْبِير، وضع هذه الأمثلة الخليل. وقال: عليها بُنيت معاملة الناس. والوزن بها اصطلاح خاص بهذا الباب، لأجل التقريب، وليس على الميزان الصرفي، ألا ترى أن نحو: أَحْيَمِر ومُكَيِّرَم، وسُقَيْرَج: وزنها الصرفي أَفْعَيْل، ومُفْعَيْعِل، وفُعَيْلِل، وأما التصغيريّ فهو فُعَيْعِل في الجمع.

والأصل في تلك الأبنية «فُعَيْل» وهو خاص بالثلاثي، ولا بدّ من ضم الأوّل ولو تقديرًا، وفتح ثانيه، واجتلاب ياء ثالثة ساكنة، تسمّى ياء التصغير.

ويُقتصر في الثلاثي على تلك الأعمال الثلاثة، فليس نحو: لُعَيْر: للغز، وزُمَيْل للجبان تصغيرًا، لسكون ثانيهما، وكون الياء ليست ثالثة.

وإن كان المصغر متجاوزًا الثلاثة احتيج إلى زيادة عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير، وهو بناء «فُعَيْعِل» كجعيفر في جعفر.

ثم إن كان بعد المكسور حرف لين قبل الآخر. فإن كان ياء بقي كقنديل، فتقول فيه قُنْدِيل، وإلا قلب إليها، كمصبيح وعُصْفِير. في مصباح وعصفور، وهو بناء «فُعَيْل».

ويتوصل إلى هذين البناءين بما تُوصَل به إلى بناء فَعَالِيل وفَعَالِيل في التكسير من الحذف وجوباً، أو تخييراً، فتقول في: سَفَرَجَل وفَرْزَدَق، ومستخرج، وألندد، ويلندد وحيزبون: سُفْرِج، وفُرْزِد أو فُرْزِق، ومُخْرِج، وأَلِيد، وَيُلِيد.

وحُزَيْن، وفي سرندی وعلندی، سُرَيْد وعُلَيْد، أو سُرَيْد وعُلَيْد، مع إعلالهما إعلال قاض.

وكما جاز في التكسير تعويض ياء قبل الآخر مما حُذِف، يجوز هنا أيضاً، فتقول: سُفْرِج وسُفْرِج، كما قلت في التكسير: سَفَارِج وسَفَارِج، ولا يمكن زيادتها في تكسير وتصغير نحو: احرنجم مصدر احرنجم، لاشتغال محلها بالياء المنقلبة عن الألف في المفرد.

وما جاء في بابي التصغير والتكسير مخالفاً لما سبق فشاذاً، مثاله في التكسير جمعهم مكاناً على أمكن، ورهطاً وكُراعاً على أراهُط وأكارع، وباطلاً وحديثاً على أباطيل وأحاديث، والقياس: أمكنة، وأرهُط أو رُهُوط، وأكرعة، وبواطل، وأحدثه، ومثاله في التصغير تصغيرهم مَعْرَباً وعِشاء على مُعْزِرَبان وعُشَيان، وإنساناً وَلَيْلَة، على أُنْشِيان وَلُيْلِيَة، ورجلا على رُويجل، وصُيْية وغلْمة وبنون على أَصِيْية، وأغْلِمة، وأبْنُون، وعُشِيَة على عُشِيْشِيَة، والقياس: مُعْزِرَب، وعُشَي، وأنْشِين، وَلُيْلَة، وُرْجِيل، وصُيْية، وغلْمة، وُبْنُون وعُشِيَة. وقيل إن هذه الألفاظ مما استغنى فيها بتكسير وتصغير مهمل، عن تكسير وتصغير مستعمل.

ويستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير، فيما تجاوز الثلاثة:

١- ما قبل علامة التأنيث كشجرة وحُبلى.

٢- وما قبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث كحمراء.

٣- وما قبل ألف أفعال، كأجمال وأفراس.

٤- وما قبل ألف فَعْلَان الذي لا يجمع على فعالين، كسكران وعثمان، فيجب في هذه المسائل بقاء ما بعد ياء التصغير على فتح للخفة، ولبقاء ألفي التأنيث وما يشبههما في منع الصرف، وللمحافظة على الجمع، فتقول: شُجيرة وحُبلى، وحمراء، وأجيمال، وأفiras وسُكيران، وعُثمان، لأنهم لم يجمعوها على فعالين كما جمعوا عليه سِرْحانا وسُلطانا، ولذا تقول في تصغيرهما سُرَيْحِين وسُلَيْطِين، لعدم منع الصرف بزيادتها، فلم يبالوا بتغييرهما تصغيرًا وتكسيرًا.

ويُستثنى من التوصل إلى بِنَاءِي فُعَيْل وفُعَيْلِيل، بما يُتَوَصَّل به إلى بناء مفاعل ومفاعيل، عدَّة مسائل جاءت على خلاف ذلك، لكونها مختَّمة بشيء مقدَّر انفصاله، والتصغير وارد على ما قبله، والمقدر الانفصال هو ما وقع بعد أربعة أحرف: ١- من ألف تأنيث ممدود كقُرُفُصَاء، ٢- أو تائه كحَنْظَلَة، ٣- أو علامة نسب كعَبْقَرِيٍّ، ٤- أو ألف ونون زائدتين، كزُعْفَرَان وجُلْجُلَان، ٥- أو علامتي تشية، كمُسْلِمَيْن ومُسْلِمَان، ٦- أو علامتي جمع تصحيح المذكر والمؤنث، كجعْفَرَيْن وجعْفَرُون ومُسْلِمَات، ٧- أو عَجْزِي المضاف والمزجي، فهذه كلها يخالف تصغيرها تكسيرها، تقول في التصغير: قُرَيْفُصَاء، وحَنْظَلَة، وعُبَيْقَرِيٍّ، وزُعْفَرَان، وجُلْجُلَان ومُسْلِمَيْن أو مُسْلِمَان، وجُعْفَرَيْن أو جُعْفَرُون، ومُسْلِمَات، وأمِيرِيٍّ

القيس وَبُعَيْلَبْكَ، وتقول في تكسيروها: قرافص، وحناظل، وعباقر، وزعافر، وجلاجل، إذ لا لبس في حذف زوائدها تكسيروا بخلاف التصغير، للالتباس بتصغير المجرد منها. وإذا أتت ألف التانيث المقصورة رابعة، تثبت في التصغير، فتقول في حُبْلَى حُبْلَى، وتُحذف السادسة والسابعة كُلْغَيْرَى: للغز، وبرْدَرَايا: لموضع، فتقول: لُغَيْرِز وبرِيدِر، وكذا الخامسة إن لم تسبق بمدة كَقَرَقَرَى: لموضع، تقول فيها قُرَيْقِر، وإن سبقت بمدة خَيْرَت بين حذفها وحذف ألف التانيث، كجبارى: لطائر، وقُرَيْثا لتمر، فتقول: حُبَيْر أو حُبَيْرَى وَقُرَيْث أو قُرَيْثًا.

واعلم أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها:

فإن كان ثاني الاسم المصغر لِيًّا منقلبًا عن غيره، يردّ إلى ما انقلب عنه.

سواء كان واوًا منقلبة أو ألفًا، نحو: قيمة وماء، تقول فيهما قُوَيْمَة ومُؤَيَة، إذ أصلهما قَوْمه ومَوه بخلاف ثاني نحو: معتدّ، فإنه غير لين، فيصغّر على مُتَيْعِد ووبخلاف ثاني آدم، فإنه منقلب عن غير لين، فيقلب واوًا كالألف الزائدة من نحو: ضارب، والمجهولة من نحو: صاب وعاج، فتقول فيهما: أُوَيْدِم، وضُوَيْرِب، وضُوَيْب وعُوَيْج.

وأما تصغيرهم عيدًا على عُيَيْد، مع أنه من العَوْد فشاذّ، دعاهم إليه خوف الالتباس بالعود أحد الأعواد. أو كان ياء منقلبة واوًا أو ألفًا، كموقن وناب، تقول فيهما مُيَيْقِن، ويُنَيْب، إذ أصلها مُيَيْقِن ونَيْب.

أو كان همزة منقلبة ياء كذيب، تقول فيه دُؤَيْب.

أو كان أصله حرفًا صحيحًا غير همزة نحو: دينير في دينار، إذ أصله

دنار؁ بتشديد النون.

ويجري هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه شكل الحرف الأول؁ كموازين وأبواب وأنياب بخلاف نحو: قِيمَ وِدِيمَ.

وإن حذف بعض أصول الاسم؁ فإن بقي على ثلاثة كشاكٍ وقاضٍ؁ لم يرد إليه شيء؁ بل تقول شويك؁ وقويض؁ بكسره آخره منوناً؁ رفعاً وجرّاً وشوَيْكِيّاً وقويضياً نصباً وإلا رد؁ نحو كُلُّ وَخُذْ وَعِدْ بحذف الفاء فيها؁ ومُذٌ وَقُلْ وَبِعْ بحذف العين أعلاماً؁ ونحو: يد ودم؁ بحذف لاهما؁ ونحو: قَهْ وَفَهْ وشِهْ؁ بحذف الفاء واللام؁ وَرَهْ بحذف العين أعلاماً أيضاً؁ فتقول في تصغيرها: أَكِيلٌ وَأُخِيذْ؁ ووَعِيدَ بَرْدَ الفاء و وَمُنِيذٌ وَقُوِيلٌ وَيُبِيْعُ بَرْدَ العين؁ وَيُدِيّ وَدُمِيّ؁ بَرْدَ اللام؁ وَوُفِيّ وَوُفِيّ وَوُشِيّ؁ بَرْدَ الفاء واللام؁ وَرَأِيّ؁ بَرْدَ العين واللام.

أما العلم الثنائيُّ الوضع؁ فإن صحَّ ثانيه كَبَلٌ وهَلٌ؁ ضُعْفٌ أو زِيدت عليه ياء؁ فيقال: بُلِيلٌ أو بُلَيّ؁ وهُلِيلٌ أو هُلَيّ؁ وإلا وجب تضعيفه قبل التصغير؁ فيقال في لَوْ وما وكَيّ أعلاماً: لَوٌّ وَكَيّ؁ بتشديد الأخير؁ وماء؁ بزيادة ألف للتضعيف وقلب الزيدة همزة؁ إذ لا يمكن تضعيفها بغير ذلك؁ وتصعّر تصغير دُوٍّ وَحَيٍّ وماء فيقال لُوَيّ وَكَييّ وَمُوَيّ؁ كما يقال دُوَيّ وَحَييّ وَمُوَيّه؁ إلا أن هذا لامه هاء؁ فرد إليها.

وإن صغّر المؤنث الخالي من علامة التأنيث؁ الثلاثيّ أصلاً وحالاً؁ كدار وسِنٌّ وأذُنٌ وعين؁ أو أصلاً كيد؁ أو مَالاً فقط كحُبْلَى وحمراء؁ إذا أريد تصغيرهما تصغير ترخيم كما سيأتي؁ وكسماء مطلقاً؁ أي ترخيماً وغيره؁ لحقته التاء إن أمن اللبس؁ فتقول دَوِيْرَة؁ وَسُنَيْنَة وعينية؁ وأذينة؁ وَيُدِيّة؁ حُبَيْلَة؁ وَحُمَيْرَة؁ وفي غير الترخيم حُبَيْلَى وَحُمَيْراء كما سلف؁

وسُمية، وأصله سُمِّيُّ بثلاث ياءات، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو، لأنه من سما يسمو، حذفت منه الثالثة لتوالي الأمثال، ولو سَمَّيت به مذكراً حذفت التاء فتقول سُمِّيَّ، لتذكير مسمّاه، وأما نحو: شجر وبقر فلا يصغر بالتاء، لثلا يلتبس بالمفرد، وذلك عند من أنثهما، وأما عند من ذكرهما فلا إشكال، وكذا نحو: زينب وسعاد لتجاوزهما الثلاثة، فيقال فيهما زُينِب، وسُعَيْد بتشديد الياء.

وشدّ حذف التاء فيما لا لبس فيه، كحَرْب وذَوْد وذَرْع ونَعْل ونحوهما، مع ثلاثيتهما، واجتلابها، فيما زاد على الثلاثة، كزُرَيْئَة وأُمَيْمَة، بياءين مدغمتين، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، وقُدَيْدِمة، بياءين بينهما دال: الأولى للتصغير والثانية بدل المدة، تصغير وراء، وأمام، وقُدَّام.

واعلم أنّ عندهم تصغيراً يسمى تصغير الترخيم، ولا وزن له إلا فُعِيل وفُعَيْعِل، لأنه عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد، فيصغر الثلاثيَّ الأصول على فُعِيل، مجرداً من التاء، إن كان مسماء مذكراً، كحُمَيْد في حامد ومحمود ومحمد وأحمد وحماد وحمدان وحمودة، ولا التفات إلى اللبس ثقة بالقرائن، وإلا فبالتاء كحُبَيْلَة وسويدَة في حبلَى وسوداء، إلا الوصف المختص بالنساء كحائض وطالق فيقال في تصغيرهما حَيَّض وطَلَّق من غير تاء، لكونه في الأصل وصف مذكر، أي شخص حائض أو طالق، فإن صغرتهما لغير ترخيم.

قلت: حَوَيْض بشد الياء وطَوَيْلَق، بقلب ألفهما واواً، لأنها ثانية زائدة.

وأما الرباعيَّ فيصغر على فُعَيْعِل كقُرَيْطُس وعُصَيْفِر في قِرطاس وعُصفور، ويصغر إبراهيم وإسماعيل ترخيماً على بُرْيَه وسُمَيْع، ولغير

ترخيم على بُرْيَهيم وَسُمَيْعِيل، أو على أُبَيْرَه وَأَسَيْمَع، على الخلاف في أن الهمزة أو الميم واللام أولى بالحذف، ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، على الصحيح.

تنبيهان:

الأول: تقدم أنه لا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة، لمنافاة التصغير للكثرة، وأجاز الكوفيون تصغير ماله نظير في الآحاد كَرُغْفَان، فإنه نظير عثمان، فيقال في تصغيره رُغَيْفَان. فمن أراد تصغير جمع رَدَّه إلى مفردة وصَغَرَه، ثم يجمعه جمع مذكر إن كان لمذكر عاقل، وجمع مؤنث إن كان لمؤنث أو لغير عاقل، كقولك في غلمان وجوارٍ ودراهم: غُلَيْمُون أو غُلَيْمِين، وجويريات ودُرَيْهَمَات.

وأما اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فَيُصَغَّرَان، لشبههما بالواحد.

الثاني: لا يصغَّر إلا المتمكن كما سبق، ولا يصغَّر من غيره إلا أربعة:

١- أفعل في التعجب.

٢- والمزجي ولو عددًا عنده من بناء.

٣- وذا وتا ومثاهما وجمعهما.

٤- والذي والتي كذلك.

وحكمهما: أن تصغير أفعل والمزجي كالمتمكن في هيئته، كما تقدم، بخلاف الإشارة والموصول، فيترك أولهما على حاله: من فتح، كذا والذي، وضم كآلى ويزاد في آخر غير المشى ألف، فتقول ذيا وتيًا، ومنه

قول رؤبة الراجز: [مشطور الرجز]

أو تحلفي برَّبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ^(١)

وَذِيَّانٍ وَتِيَّانٍ وَأُولَيَّا، وَاللَّذِيَا وَاللَّتِيَا وَاللَّذِيَانِ وَاللَّتِيَانِ وَاللَّذِيَيْنِ مطلقاً،
بفتح الياء المشددة أو كسرهما، أو اللَّذِيُونِ في حالة الرفع، بضم الياء أو
فتحها على الخلاف بين سيبويه وأخفش، واللَّتِيَانِ جمع اللَّتِيَا، ويغني عن
تصغير اللائي واللاتي عند سيبويه، وصغرهما الأخفش بقلب الألف واوًا،
وحذف لامهما وهي الياء الأخيرة وتقلب الهمزة يا في اللائي، فيقال:
اللَّوَيَا واللَّوَيَتَا، وضم لام اللَّذِيَا واللَّتِيَا لغة، كما في التسهيل، خلافاً
للحريري في «دُرَّة الغواص». وإنما ساغ تصغير الإشارة والموصول،
لأنهما يوصفان ويوصف بهما، والتصغير في المعنى كما سبق، ولذا مُنِعَ
عمل اسم الفاعل مصغراً، كما منع موصوفاً.



(١) البيت لرؤبة بن العجاج في «ملحق ديوانه» (ص ١٨٨)، و«شرح التصريح» (١) / ٢١٩، و«الجنى الداني» (ص ٤١٣)، و«لسان العرب» «ذا».

النسب

وسماه سيبويه الإضافة، وابن الحاجب التُّسبة بكسر النون وضمها، بمعنى الإضافة، أي: الإضافة المعكوسة، كالإضافة الفارسية.

ويحدث به ثلاث تغييرات: لفظي، ومعنوي، وحُكْمِيّ:

فالأول: زيادة ياء مشددة في آخر الاسم مكسور ما قبلها، لتدل على نسبه، إلى المجرد منها، منقولاً إعرابه إليها، كمصريّ وشاميّ، وعراقي.

والثاني: صيرورته اسماً للمنسوب.

والثالث: معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد كقولك: زيد قرشيّ أبوه، وأمه مصريّة.

ويحذف لتلك ستة أشياء في الآخر:

الأول: الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف، سواء كانت زائدة ككرسيّ أو للنسب كشافعي، كراهية اجتماع أربع ياءات. ويقدر حينئذ أن المنسوب والمنسوب إليه مع الياء المجددة للنسب، غيرهما بدونها، ولهذا التقدير ثمرّة تظهر في نحو: بَخَاتِيّ وكراسيّ إذا سُمّي بهما مذكر، ثم نسب إليه، فإنه قبل النسب ممنوع من الصرف، لوجود صيغة منتهى الجموع، نظراً لما قبل التسمية، فإن الياء من بَيَّة الكلمة، وبعد النسب يصير مصروقاً لزوال صيغة الجمع بياء النسب، وإن سُمّي به مؤنث، فيكون ممنوعاً من الصرف، ولكن للعلمية والتأنيث المعنويّ. والأفصح

في نحو: مرمي مما إحدى ياءيه زائدة حذفهما، وبعضهم يحذف الأولى، ويقلب الثانية واوًا، لكن بعد قلبها ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتقول على الأول مرمي، وعلى الثانية مَرْمَوِيّ.

ويتعين في نحو: حَيّ وَطَيّ مما قعنا فيه بعد حرف واحد فتح أولاهما، وردّها إلى الواو إن كانت الواو أصلها، وقلب الثانية واوًا كطَوِيّ وَحَيَوِيّ.

الثاني: تاء التأنيث، تقول في النسبة إلى مكّة مكّيّ، وقول العامة خليفتي في خليفة، وخلوتيّ في خلوة لحن، والصواب خَلْفِيّ وخلَوِيّ.

الثالث: الألف خامسة فصاعدا مطلقًا، أو رابعة متحرّكًا ثاني كلمتها: فالأولى ألف التأنيث كحُبّارى: لطائر، أو الإلحاق كحَبْرَكِيّ مُلْحَق بسفرجل: للقراد، أو المنقلبة عن أصل كمصطفى من الصفوة، تقول في النسبة إليها حُبّارىّ وحَبْرَكِيّ ومصطفِيّ. والثانية ألف التأنيث خاصة كجَمَزَى: للحمار السريع، تقول في النسبة إليه جَمَزِيّ، فإن سكن ثاني كلمتها جاز حذفها وقلبها واوًا، سواء كانت للتأنيث كحُبلى، أو للإلحاق كعَلْقَى، اسم لبن، فإنه ملحق بجعفر، أو منقلبة عن أصل كَمَلْهَى من اللهو، تقول فيها: حُبْلَى أو حُبْلَوِيّ، وَعَلْقَى أو عَلْقَوِيّ، وَمَلْهَى أو مَلْهَوِيّ. والقلب أحسن من الحذف، ويجوز زيادة ألف بين اللام والواو، نحو: حُبْلاوِيّ.

الرابع: ياء المنقوص خامسة كالمتعدي، أو سادسة كالمستعلي، تقول فيهما: المعتدِيّ والمستعليّ. أما الرابعة كالقاضي فكألف نحو: ملهَى، تقول القاضي والقاضوي، والحذف أرجح، وأما الثالثة كالشجي والشذي فيجب قلبها واوًا، كألف نحو: فتى وعصى، تقول: شَجوى وشَذَوِيّ،

كما تقول: فَتَوِيَّ وَعَصَوِيَّ، ولا تقلب الياء واوًا إلا بعد قلبها ألفًا، ويُتَوَصَّل لذلك بفتح ما قبلها، كما سبق في مَرَمِيَّ.

وإذا نَسَبْتَ إلى فَعِلٍ، مكسور العين، مثلت الفاء، كَنَمِرٍ ودُئِلٍ وإِبِلٍ، فَتَحَّت عينه في النسب، تقول: نَمَرِيَّ، ودُؤْلِيَّ وإِبْلِيَّ، وقال بعضهم: يجوز في نحو: إِبِلٍ إبقاء الكسرة اتباعًا.

الخامس والسادس: علامتا التشنية وجمع تصحيح المذكر عَلَمَيْنِ إذا أعربا بالحروف، تقول زَيْدِيَّ إلى زِيدَانٍ وزِيدُونِ. وأما من أجرى للمثنى علمًا مجرى سَلَمَانٍ في المنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، فيقول زَيْدَانِيَّ ومن أجرى الجمع المذكر مجرى غَسْلَيْنِ، في لزوم الياء، والإعراب على النون منونة، يقول فيه زَيْدِيْنِيَّ، ومن جعله كهَارُونٍ في المنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة مع لزوم الواو، أو كَعَرَبُونٍ في لزومها منونًا، أو كالمَاطَرُونِ: اسم قرية بالشَّام في لزومها وتقدير الإعراب عليها، وفتح النون للحكاية، يقول في الجمع زَيْدُونِيَّ.

أما جمع المؤنث السالم، فنحو: تَمَرَاتٍ جمعًا، ينسب إلى مفردة ساكن الميم، وعَلَمًا إليه مفتوحها، سواءً حَكِيٍّ أو مُنَعٍ، وذلك للفرق بين النسب إليه مفردًا وجمعًا، وأما نحو: ضَخَمَاتٍ فآلفه كألف حُبْلَى بجامع الوصفية. ويجب الحذف في ألف هذا الجمع خامسة فصاعدًا، سواء كان من الجموع القياسية كمسلمات، أو الشاذة كسُرَادَقَاتٍ، تقول فيها مُسْلِمِيَّ وسُرَادِقِيَّ.

ويجب حذف ستة أخرى متصلة بالآخر:

أحدها: الياء المكسورة المدغم فيها مثلها، فيقال في نحو: طَيِّبٍ وهَيِّنٍ

طَبِيّ وَهَيَّيَّ بِخِلَافِ الْمَفْتُوحَةِ كَهَيَّخَ لِلْغَلَامِ الْمَمْتَلِيّ، مَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَ الْمَكْسُورَةِ يَاءَ سَاكِنَةً كَمُهَيِّمٍ، تَقُولُ: هَبَّيْخِي وَمُهَيِّمِي، تَصْغِيرُ مِهْيَامٍ، مِفْعَالٌ مِنْ هَامٍ عَلَى وَجْهِهِ: إِذَا ذَهَبَ مِنَ الْعَشَقِ، أَوْ مِنْ هَامٍ إِذَا عَطِشَ، أَوْ مُهَوِّمٌ، اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ هَوِّمَ الرَّجُلُ: هَزَّ رَأْسَهُ مِنَ التُّعَاسِ، تَحْذِفُ الْوَاوَ الْأَوَّلَى، ثُمَّ تَوْضَعُ يَاءَ التَّصْغِيرِ، فَيَصِيرُ مِهْيُومٌ، فَيُعَلَّلُ عَلَى مُهْيَمٍ، إِتْبَاعًا لِقَاعِدَةِ اجْتِمَاعِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَسَبْقِ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ، فَيَشْتَبِهُ حِينَئِذٍ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمَكْبَرِ مِنْ هَيْمِهِ الْحُبِّ، فَإِذَا نَسَبَ إِلَى الْمَصْغَرِ زِيدَتْ يَاءٌ، لِمَنْعِ الْإِشْتِبَاهِ، وَمِثْلُهُ مَصْغَرُ مِهْيَمٍ الْمَذْكُورِ، وَشَذَّ طَائِيٌّ فِي طَبِيٍّ، إِلَّا إِذَا قِيلَ بِحْذِفِ الْيَاءِ الْأَوَّلَى، وَقَلْبِ الثَّانِيَةِ أَلْفًا.

ثَانِيَهُمَا: يَاءُ فَعِيلَةٍ بِفَتْحٍ فَكَسَرَ، صَحِيحُ الْعَيْنِ غَيْرُ مُضَعَّفَةٍ، كَحَنْفِيَةٍ وَحَنْفِيٍّ، وَصَحِيفَةٍ وَصَحْفِيٍّ، بِحْذِفِ التَّاءِ ثُمَّ الْيَاءِ، ثُمَّ قَلْبِ كَسْرَةِ الْعَيْنِ فَتَحَةً، وَشَذَّ سَلِيقِيٍّ، مَنْسُوبًا إِلَى سَلِيقَةٍ فِي قَوْلِهِ: [الطَّوِيلُ]

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِيٍّ أَقُولُ فَأَعْرِبُ^(١)

كَمَا شَذَّ عَمِيرِيٍّ وَسَلِيمِيٍّ، فِي عَمِيرَةٍ كَلْبٌ وَسَلِيمَةٍ الْأَزْدِ، نَطَقُوا بِالْأَوَّلِ، لِلتَّنْبِيهِ عَلَى الْأَصْلِ الْمَرْفُوضِ، وَبِالْآخِرِينَ لَهُ، وَلِلتَّفَرُّقَةِ بَيْنَ عَمِيرَةٍ غَيْرِ كَلْبٍ، وَسَلِيمَةٍ غَيْرِ الْأَزْدِ.

أَمَّا مَعْتَلُ الْعَيْنِ كَطَوِيلَةٍ، أَوْ مُضَعَّفَتَا كَجَلِيلَةٍ، فَلَا تَحْذِفُ يَأُوهُمَا، تَقُولُ فِيهِمَا: طَوِيلِيٍّ، وَجَلِيلِيٍّ.

ثَالِثُهُمَا: يَاءُ فُعِيلَةٍ بِضَمِّ الْفَاءِ، وَفَتْحِ الْعَيْنِ، غَيْرُ مُضَعَّفَتَا، كَجُهِينَةٍ

(١) الْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي «شرح التصريح» (٢/٣٣١)، و«شرح شافية ابن الحاجب» (٢/٢٨)، و«لسان العرب» «سَلَقَ»، و«المقاصد النحوية» (٤/٥٤٣)، و«شرح الأشموني» (٣/٤٤١).

وَقُرَيْظَةُ، تقول في النسبة إليهما: جُهَنِيَّ وَقُرَظِيَّ بحذف التاء، ثم الياء؛ وعُيْنِيَّ وَقُومِيَّ، في عُيْنَةٍ وَقُومَةٍ كذلك، مع بقاء ضم الفاء، إذ لا يترتب عليها إعلال العين. وشدّ رُدَيْنِيَّ في رُدَيْنَةٍ، ولا يجوز الحذف في نحو: قَلِيلَةٍ، لأن العين مضعّفة.

رابعها: واو فعولة، بفتح الفاء، صحيحة العين، غير مضعّفتها كشئوّة؛ تقول فيه على مذهب سيبويه والجمهور شئِيَّ، بحذف التاء، ثم الواو، ثم قلب الضمة فتحة. ومن قال شَنَوِيَّ بالواو، قال فيها شَنُوّة، بشد الواو. وذهب الأخفش إلى حذف التاء فقط، وغيره إلى حذف الواو مع التاء فقط. وأما نحو: قَوُولَةٍ وَمَلُولَةٍ، فلا حذف فيهما غير التاء، للاعتلال في الأول، والتضعيف في الثاني.

خامسها: ياء فعيل، بفتح فكسر، يائيّ اللام أو واويها، كَعَيَّيَّ وَعَلَيَّ، تحذف الياء الأولى، ثم ت قلب الكسرة فتحة، ثم ت قلب الياء الثانية ألفاً، ثم ت قلب الألف واوًا، فتقول: عَنَوِيَّ وَعَلَوِيَّ.

سادسها: ياء فعيل، بضم ففتح، المعتلّ اللام كَقُصَيَّ. تحذف الياء الأولى، ثم ت قلب الثانية ألفاً، ثم ت قلب الألف واوًا، فتقول قُصَوِيَّ، فإن صحت لام فعيل وفُعيل، كَعَقِيلٍ وَعُقِيلٍ، لم يحذف منهما شيء، وشدّ في ثَقِيفٍ وَقُرَيْشٍ وهُدَيْلٍ: ثَقَفِيَّ، وَقُرَشِيَّ، وهُدَلِيَّ.

وحكم همزة المددود هنا: كحكمها في التثنية، فتسلم إن كانت أصلاً، كَقُرَائِيَّ في قُرَاءٍ، ومنهم من يقلبها واوًا، والأجود التصحيح. وتقلب واوًا إن كانت للتأنيث كَحَمْرَاوِيَّ وَصَحْرَاوِيَّ في حمراء وصحراء، وشدّ قلبها نونًا في صنعاني وبَهْرَانِيَّ، نسبة إلى صَنْعَاءَ الْيَمَنِ وَبَهْرَاءَ اسْمِ قَبِيلَةٍ مِنْ قُضَاعَةٍ وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ: صَنْعَاوِيَّ وَبَهْرَاوِيَّ عَلَى الْأَصْلِ.

وَيُخَيَّرُ فِيهَا إِنْ كَانَتْ لِلإِلْحَاقِ كَعَلْبَاءَ، أَوْ بَدَلًا مِنْ أَصْلِ كَكْسَاءَ،
فَتَقُولُ: عِلْبَائِي أَوْ عِلْبَاوِي، وَكَسَائِي أَوْ كَسَاوِي.

وَيُنْسَبُ إِلَى صَدْرِ الْعَلَمِ الْمَرْكَبِ إِسْنَادِيًّا، كَبَرْقِي، وَتَأَبَّطِي: فِي بَرَقِ
نَحْرِهِ، وَتَأَبَّطُ شَرًّا. أَوْ مَزْجِيًّا كَبُعْلِي وَمَعْدِي: فِي بَعْلَبِكَ وَمَعْدِي يَكْرِبُ.
وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ فِيهِ مَطْلَقًا، سِوَاءَ كَانَ صَحِيحَ الصَّدْرِ أَوْ مَعْتَلًّا؛ وَبَعْضُهُمْ
يَعَامِلُ الْمَعْتَلَّ مَعَامِلَةَ الْمُنْقُوصِ فَيَقُولُ فِي مَعْدِي كَرِب: مَعْدَوِي. وَقِيلَ:
يُنْسَبُ إِلَى عَجْزِهِ، فَتَقُولُ: بَكِّي وَكَرْبِي وَقِيلَ: إِلَيْهِمَا مُزَالًا تَرْكِيهِمَا،
فَتَقُولُ: بَعْلِي بَكِّي، وَمَعْدِي كَرْبِي؛ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ: [الطويل]

تَرْوُجُهَا رَامِيَّةٌ هُرْمُزِيَّةٌ بِفَضْلَةٍ مَا أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرُّزْقِ^(١)

فِي النِّسْبَةِ إِلَى «رَامٍ هُرْمُزٍ» وَقِيلَ إِلَى الْمَرْكَبِ غَيْرِ مُزَالِ تَرْكِيهِهِ، تَقُولُ
بَعْلَبَكِي وَمَعْدِي كَرْبِي. وَقِيلَ: يَنْتَسِبُ إِلَى «فَعْلَلٍ» مُنْتَحَتًا مِنْهُمَا، تَقُولُ بَعْلَبِي
وَمَعْدَكِي، كَمَا تَقُولُ حَضْرَمِي فِي حَضْرَمُوتَ.

وَمِثْلُ الْإِسْنَادِيِّ أَيْضًا الْإِضَافِيُّ كَامِرِي الْقَيْسِ، تَقُولُ فِيهِ امْرِئِي أَوْ
مَرِّئِي، وَالثَّانِي أَفْصَحُ عِنْدَ سِيَبَوِيهِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ يَهْجُو امْرَأَ
الْقَيْسِ: [الوافر]

إِذَا الْمَرِّئِيُّ شَبَّ لَهُ بَنَاتٌ عَقْلُنَ بِرَأْسِهِ إِبَّةً وَعَارًا^(٢)

وقول جرير:

(١) البيت بلا نسبة في «شرح التصريح» (٣٣٢/٢)، و«شرح شافية ابن الحاجب»
(٧٢/٢)، و«شرح شواهد الشافية». (ص ١١٥)، و«شرح الأشموني» (٤٤٥/٣).
(٢) البيت لذي الرمة في «ديوانه». (١١٣٩/٢)، و«شرح التصريح» (٣٢٢/٢)،
و«لسان العرب» «مرأ».

يُعَدُّ النَّاسِبُونَ إِلَى تَمِيمٍ بُيُوتَ الْمَجْدِ أَرْبَعَةَ كِبَارًا
 وَيُخْرِجُ مِنْهُمْ الْمَرْنِي لَغَوًّا كَمَا أَلْعَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحَوَارِ^(١)
 وَيُسْتَنَى مِنَ الْمَرْكَبِ الْإِضَافِيَّ مَا كَانَ كَنِيةً، كَأَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ كُلْثُومٍ، أَوْ
 مَعْرِفًا صَدْرَهُ بِعَجْزِهِ، كَابْنِ عَمْرِو بْنِ الزُّبَيْرِ، فَإِنَّكَ تَنْسُبُ إِلَى عَجْزِهِ،
 فَتَقُولُ: بَكْرِيَّ وَكُلْثُومِيَّ وَعُمَرِيَّ: وَأَلْحَقَ بِهِمَا مَا خِيفَ فِيهِ لَبْسٌ، كَقَوْلِهِ
 فِي عَبْدِ مَنَافٍ مَنَافِي، وَعَبْدُ الْأَشْهَلِ أَشْهَلِيَّ، دَفْعًا لِلْبَسِّ، وَشَذَّ فِيهِ «فَعْلَلُ»
 السَّابِقُ، كَتَيْمَلِيَّ وَعَبْدَرِيَّ وَمَرْقِسِيَّ، عَبْقَسِيَّ، وَعَبْشَمِيَّ: فِي تَيْمِ اللَّاتِ،
 وَعَبْدِ الدَّارِ، وَامْرِئِ الْقَيْسِ ابْنِ حَجَرِ الْكِنْدِيِّ، وَعَبْدِ الْقَيْسِ، وَعَبْدِ
 شَمْسٍ. وَمِنَ الْآخِرِ قَوْلُ عَبْدِ يَغُوثِ الْحَارِثِيِّ: [الطَوِيلُ]

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا^(٢)
 وَإِذَا نُسِبَ إِلَى مَا حُدِّفَتْ لَامُهُ، فَإِنْ جَبَرَ فِي التَّشْنِيعِ وَجَمَعَ التَّصْحِيحَ
 بَرَدَهَا، كَأَبٍ وَأَخٍ وَعَضَّةٍ وَسَنَةٍ، تَقُولُ فِيهَا: أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ وَعِضَوَاتِ
 وَسَنَوَاتِ، أَوْ عِضَّهَاتِ وَسَنَهَاتِ، وَجَبَ رَدُّ الْمَحْذُوفِ فِي النِّسْبِ، فَتَقُولُ:
 أَبَوِيَّ وَأَخَوِيَّ وَعِضَوِيَّ وَسَنَوِيَّ، أَوْ عِضَّهِيَّ وَسَنَهِيَّ. وَإِنْ لَمْ يُجْبَرَ فِيهِمَا
 جَازَ الْأَمْرَانِ فِي النِّسْبِ، نَحْوُ: غَدٍ وَشَفَّةٍ، تَقُولُ فِيهِمَا: غَدِيَّ وَشَفِّيَّ، أَوْ
 غَدَوِيَّ وَشَفْوِيَّ. إِلَّا إِنْ كَانَتْ عَيْنُهُ مَعْتَلَةً، فَيَجِبُ جَبْرُهُ، كَذَوَوِيَّ فِي ذِي
 وَذَاتِ، بِمَعْنَى صَاحِبٍ وَصَاحِبَةٍ، وَشَاهِيَّ أَوْ شَوْهِيَّ، بِسُكُونِ الْوَاوِ فِي شَاةٍ

(١) «البيتان لذي الرمة في ديوانه» (١٣٧٩/٢)، و«شرح الأشموني» (٤٤٧/٣).
 و«شرح المفصل» (٨/٦)، وليس متواليين. وفي «الأغاني» (٥٧/٧)، (١٦/١١٣)
 ما يشير إلى أن ذي الرمة إنما أخذها وثالث لهما من جرير، فلنسبتهما
 لجرير وجه والله أعلم.

(٢) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في «الأغاني» (٢٥٨/١٦)، و«خزانة
 الأدب» (١٩٦/٢، ٢٠٢)، و«لسان العرب» «هذر»، و«قدر»، و«شرح المفصل»
 (٩٧/٥).

أصلها: شَوْهَة. ويجوز الأمران في يدٍ ودم عند من لا يُرَدُّ لاهمهما في التثنية، ووجب الرُدُّ عند من يردها، فتقول على الأول: يَدِيَّيْ أو يَدَوِيَّ، وَدَمِيَّ أو دَمَوِيَّ، وعلى الثاني: يَدَوِيَّ وَدَمَوِيَّ لا غير.

وإذا نُسِبَ إلى ما حُذِفَ لاهمه، وَعُوضَ عنها في تاء تأنيث لا تنقلب هاء في الوقف، حذفت تاءؤه، فتقول: بَنَوِيَّ وَأَخَوِي في بِنْتُ وأخت، ويونس يقول بِنْتِي وَأَخْتِي، ببقاء التاء، محتجاً بأن التاء لغير التأنيث، لأن ما قبلها ساكن صحيح، ولا يسكن ما قبل تاء التأنيث إلا إن كان معتلاً كفتاة، وبأن تاءها لا تُبدل هاء في الوقف. وكل ذلك مردود بصيغة الجمع، إذ تقول فيهما: بَنَاتٍ وَأَخَوَاتٍ بزيادة ألف وتاء، وحذف التاء الأصلية.

ولا تُرَدُّ الفاء لما صحت لاهمه، كجَدَّة وصِفَّة، تقول فيهما عِدِيَّ وَصِفِيَّ، وَتُرَدُّ لمعتلها كشَيْة تقول فيه: وشَوِي، بكسر الواو، وفتح الشين، أو وَشِيَّ، بكسرتين بينهما شين ساكنة.

وإذا نُسِبَ إلى محذوف العين، وهو قليل في كلامهم، فإن صحت لاهمه ولم يكن مضعفاً، لم يجبر برد المحذوف، كسِهْ وَمُذْ، مَسْمَى بهما، فتقول منهما سَهِيَّ وَمُذِيَّ. لا سَتَهِيَّ وَمُنْذِيَّ، وإن كان مضعفاً كَرُبَّ بحذف الباء الأولى، مخفف رُبَّ إذا سمي به، فإنه يجبر برد المحذوف. فيقال رُبِّيَّ، ومثل المضعف في وجوب الرد، معتل اللام كالْمُرِي، اسم فاعل أَرَى، وكَيَرَى مضارع مَسْمَى بهما، فتقول فيهما الْمُرِّيَّ، وَالْيَرِّيَّ، بفتح الياء، وسكون أو فتح الراء على الخلاف بين سيبويه والآخرين، من إبقاء حركة فاء الكلمة بعد الرد، أو عدم إبقائها.

وإذا نَسَبَتْ إلى الثَّنائي وضعاً، ضَعُفَتْ ثانيه إن كان معتلاً فتقول في لَوْ وكَيَّ مَسْمَى بهما: لَوَّ وكَيَّ بالتشديد، وتقول في لا عَلَمًا: «لاء» بالمد،

وفي النسب إليها: لَوَّيَّ وَكَيَّوَيَّ، ولَاثِيَّ أو لَاوَيَّ، كما تقول في النسب إلى الدَّوِّ وهو الفلاة والحيِّ والكساء: دَوَّيَّ وَحَيَّوَيَّ وَكِسَائِيَّ أو كِسَاوَيَّ، وأنت في الصحيح بالخيار نحو: كَمْ فتقول كَمَيَّ بالتخفيف، أو كَمَّيَّ بالتضعيف.

وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن كانت اسم جمع، كقَوْمِيَّ وَرَهْطِيَّ: في قوم ورهط؛ أو اسم جنس كشَجَرِيَّ في شجر؛ أو جمع تكسير لا واحد له، كأَبَايِلِيَّ في أبابيل، أو عَلَمًا كَبَسَاتِينِيَّ، نسبة إلى البساتين، عَلَمٌ على قرية من ضواحي مصر، أو جَارِيًا مجرى العلم كأنصاريَّ، أو يتغير المعنى إذا نُسِبَ لمفرده كأعرابيَّ.



خاتمة

قد يُستغنى عن ياء النسب غالبًا بصوغ «فاعل» مقصودًا به صاحب كذا،
كطاعم، وكاس، ولابن، وتامر. ومنه قول الحطيئة يهجر الزبرقان بن
بدر: [البسيط]

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي^(١)
أي: ذو طعام وكسوة.

وقوله: [مجزوء الكامل]

وغررتني وزعمت أن ك لابن في الصيف تامر^(٢)
أي: ذو لبن وتمر.

أو بصوغ «فَعَّال» بفتح الفاء، وتشديد العين، مقصودًا به الحرف، كنجار
وعطار وبزاز، أي: محترف بالتجارة والعطارة والبزازة، أو بصوغ «فَعِل»
بفتح فكسر، كطعم ولبن، أي صاحب طعام.

ومنه قوله: [مشطور الرجز]

لست بليلي ولكنني نهر لا أدلج الليل ولكن أبتكر^(٣)

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت للحطيئة في «ديوانه» (ص ٣٣)، و«أدب الكاتب» (ص ٣٢٧)، و«الخصائص»
(٣/٢٨٢)، و«الكتاب» (٣/٢٨)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢/٢٣٠)، و«شرح
الأشمونى» (٣/٤٥٣).

(٣) الرجز بلا نسبة في «الكتاب» (٣/٣٨٤)، و«شرح التصريح» (٢/٣٣٧)، و«لسان
العرب» «نهر»، و«المقاصد النحوية» (٤/٥٤١)، و«شرح الأشمونى» (٣/٤٥٥).

وتصاغ نادرًا على وزن «مُفْعَال» كمُعْطَار، أي ذي عِطَر، و«مِفْعِيل» كفَرَسٍ مُحْضِيرٍ، أي ذي حُضْرٍ، بضم فسكون، وهو الجري.

وما خرج عما تقدّم في النسب فسادًا، كقولهم: رَقَبَانِي وشَعْرَانِي وفَوْقَانِي وتَحْتَانِي، بزيادة الألف والنون: لعَظِيم الرّقْبة، والشَّعر، ولِفَوْق، وتَحْت، ومَرْوَزِيّ في مَرَوْ بزيادة الزاي، وأموي بفتح الهمزة في أُمِيّة بضمها، ودُهْرِيّ بالضم: للشيخ الكبير في الدهر بالفتح، وبدَوِيّ بحذف الألف، في البادية، وجُلُولِيّ وحُرُورِيّ، بحذف الألف والهمزة، في جُلُولاء، قرية بفارس، وحُرُوراء قرية بالكوفة.



الباب الثالث في أحكام تعم الاسم والفعل

فصل في حروف الزيادة وموضعها وأدلتها

اعلم أن الزيادة في الكلمة عن الفاء والعين واللام: إما أن تكون لإفادة معنى، كفرَّح بالتشديد من فَرَح، وإما لإلحاق كلمة بأخرى، كإلحاق قَرَدَدٍ اسم جبل بجعفر، وجَلَبَبَ بدَخَرَجَ. ثم هي نوعان:

أحدهما: ما يكون بتكرير حرف أصلي لإلحاق أو غيره، وذلك إما أن يكون بتكرير عين مع الاتصال، نحو: قَطَّعَ، أو مع الانفصال بزائد نحو: عَقَّقَلْ، بمهملة وقافين بينهما ساكن، مفتوح ما عداه: للكثيب العظيم من الرمل أو بتكرير لام كذلك، نحو: جَلَبَبَ وجَلَبَّابَ، أو بتكرير فاء وعين مع مباينة اللام لهما، نحو: مرمريس، بفتح فسكون ففتح فكسر: للدامية، وهو قليل، أو بتكرير عين ولام مع مباينة الفاء، نحو: صَمَخَمَخَ بوزن سَفَرَجَل: للشديد الغليظ وأما مكرر الفاء وحدها كَقَرَقَفَ وسُنْدَسَ، أو العين المفصولة بأصل، كَحَدَّرَدَ بزنة جعفر اسم رجل، أو العين والفاء في رُبَاعِيٍّ كَسِمَسِمَ، فأصليّ، فلو تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصليّ كَصَمَخَمَخَ وَسَمَعَمَعَ: لصغير الرأس، حُكِمَ بزيادة الضعفين الأخيرين «لكون الكلمة استوفت بما قبلها أقلّ الأصل».

ثانيهما: ما لا يكون بتكرير حرف أصليّ، وهذا لا يكون إلا من

الحروف العشرة، المجموعة في قولك: «سألتمونيها». وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مَرَّات، فقال: [الطويل]

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أَنْسِهْ نِهَآيَةُ مَسْؤُولٍ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ

وقد تكون الزيادة واحدة، وثنيتين، وثلاثاً، وأربعاً، ومواضعها أربعة لأنها إما قبل الفاء، أو بين الفاء والعين، أو بين العين واللام، أو بعد اللام، ولا يخلو إذا كانت متعددة من أن تقع متفرقة أو مجتمعة. فالواحدة قبل الفاء نحو: أصبع وأكرم، وبين الفاء والعين، نحو: كاهل وضارب، وبين العين واللام نحو: غزال وبعد اللام كحُبلى.

والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء، نحو: أجادل، وبينهما العين كعاقول، وبينهما اللام نحو: قُصِّرَى: أي الضلع القصيرة، وبينهما الفاء والعين: نحو: إعصار، وبينهما العين واللام نحو: خَيْرَلِي، وهي مشية فيها ثققل، وبينهما الفاء والعين واللام، نحو: أَجْفَلِي للدعوة العامة. والمجتمعتان قبل الفاء، نحو: منطلق، وبين الفاء والعين، نحو: جواهر، وبين العين واللام، نحو: خُطَّاف، وبعد اللام نحو: علباء.

والثلاث المتفرقات نحو: تماثيل، والمجموعة قبل الفاء نحو: مستخرج، وبين العين واللام نحو: سَلَالِيم، وبعد اللام نحو: عنفوان. واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو: أَفْعُوان.

ولأربع المتفرقات: نحو: احميرار مصدر احمار، ولا توجد الأربع مجتمعة.

وأدلة ذلك تسعة:

الأول: سقوط بعض الكلمة من أصلها، كألف ضارب، وألف وتاء

تَضَارَبَ من الضرب، فما عدا الضاد والراء والباء: حُكِمَ الزيادة.

الثاني: سقوط بعض الكلمة من فرع، كَنُونِي سُبُل وَحَنَظِل، من أسبل الزرع، وَحَظِلَت الإبل، أي: خرج سُبُل الزرع، وتأذَّت الإبل من أكل الحنظل، فنونها زائدة، لسقوطها من الفرعين.

الثالث: لزوم خروج الكلمة عن أوزان نوعها لو حكمنا بأصالة حروفها، كَنُونِي نرجس، بفتح فسكون فكسر، وهُنْدَلِغ بضم فسكون ففتح فكسر: لبقلة وتاءِي تَنْضُب، بفتح فسكون فضم: اسم شجر، وتنفل بفتح فسكون فضم: لولد الثعلب، لانتفاء هذه الأوزان في الرباعي المجرد.

الرابع: التكلم بالكلمة رباعية مرة وثلاثية أخرى مثلاً، كأَيَطِل بفتحيتين بينهما ساكن، وإَطِل بكسر فسكون أو بكسرتين: للخاصرة.

الخامس: لزوم عدم النظير في نظير الكلمة التي اعتبرتها أصلاً، كَتَنُفُل بضميتين بينهما ساكن، فإنه وإن لم يترتب عليه عدم النظير لوجود فُعُل كَبُرُنْ لكن يترتب ذلك في نظير تلك الكلمة، وهي تَنُفُل المفتوحة التاء في اللغة الأخرى، إذ لا وجود لـ «فُعُل» بفتح فضم بينهما سكون، فثبوت زيادة التاء في لغة الفتح لعدم النظير، دليل على زيادتها في لغة الضم، والأصل الاتحاد.

السادس: كون الحرف دالاً على معنى، كأحرف المضارعة وألف اسم الفاعل.

السابع: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، كالنون ثالثة ساكنة غير مدغمة، بعدها حرفان، كَوَرُنُتِل، بفتحات، بينهما نون ساكنة: للداهية، وشرَبْتُ بزنته: للغليظ الكفين

والرجلين، وعَصَنْصَرَ بفتح المهملات وسكون النون: اسم جبل، لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة، كَجَحَنْفَل بزنته أيضاً، وهو الغليظ الشفة من الجَحْفَلَة، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان.

الثامن: وقوعه منها في موضع تغلب زيادته مع المشتق، كهمزة أرنب وأفكل، بفتحيتين بينهما ساكن: للرعدة، لزيادتها في هذا الموضع مع المشتق كأحمر.

التاسع: وجوده في موضع لا يقع فيه إلا زائداً، كنونات حِطَّاءٍ بكسر فسكون، ففتح فسكون: لعظيم البطن، وِكِنْتَأَو بزنته، لعظيم اللحية، وَسِنْدَأَو وَقِنْدَأَو بزنة ما تقدم: لخفيفها.

وزاد بعضهم عاشراً وهو الدخول في أوسع البابين، عند لزوم الخروج عن النظر فيهما، نحو: كَنَهْبُل، بفتحيتين فسكون فضم: شجر عظيم، وقد تفتح باؤه، فزنه بتقدير أصالة النون: «فَعَلَّل»، وبتقدير زيادتها «فَعْلَلْ» وكلاهما مفقود، غير أن أبنية المزيد أكثر، فيصار إليه.

ويحكم بزيادة الألف متى صاحبت أكثر من أصلين، كضارب وعِمَاد وحُبْلَى، ويحكم بزيادة الواو متى صاحبت أكثر من أصلين، ولم تتصدر ولم تكن كلمتها من باب سِمْسِم، كمحمود وبُويع، بخلاف نحو: سَوَط وَوَرَنْتَل وَوَعْوَعَة.

ويحكم بزيادة الياء متى صاحبت أكثر من أصلين، ولم تتصدر سابقة أكثر من ثلاثة أصول، ولم تكن كلمتها من باب سِمْسِم كيضربُ فعلاً، ويَرْمَع اسماً، بخلاف نحو: بيت ويؤيؤ لطائر، ويسْتَعُور بزنة فَعْلَلُول، كَعَضْرَفُوط: اسم لدويبة.

ويحكم بزيادة الميم متى سبقت أكثر من أصلين، ولم تلزم في الاشتقاق، كمحمود ومسجد، ومنطلق، ومفتاح بخلاف نحو: مهّد ومرعز، بكسرتين بينهما سكون: اسم لما لان من الصوف، فإنهم قالوا: ثوب مُمرّعز فأثبتوها في الاشتقاق، واستدلوا بذلك على أصالتها، خلافاً لسيبويه القائل بزيادتها.

ويحكم بزيادة الهمزة مصدرة متى صحبت أكثر من أصلين، ومتأخرة بشرط أن تسبق بألف مسبوقة بأكثر من أصلين كأحفظُ فعلاً، وأفضل اسماً مشتقاً، وإصبع اسماً جامداً، وأفلس جمعاً، وكحمراء وصحراء.

ويحكم بزيادة النون متطرّفة إن كانت مسبوقةً بألف مسبوقةً بأكثر من أصلين، كسكران وغضبان، ومتوسطة بين أربعة أحرف، إن كانت ساكنة غير مضعفة كغضنفر وقرنفل، أو كانت من باب الانفعال، كانطلق ومُنطلق، أو بدأت المضارع.

ويحكم بزيادة التاء في باب التفعّل كالتدخّرج، والتفاعل كالتعاون والافتعال كالاقتراب، والاستفعال كالاستغراب والاستغفار، وهو الموضع الذي يحكم فيه بزيادة السين. أو كانت التاء في التفعّل أو التفعّل، أو كانت للتأنيث كقائمة، أو بدأت المضارع. وتُزاد التاء سماعاً في نحو ملكوت وجبروت ورهبوت وعنكبوت وتزاد السين سماعاً في قُدُموس بزنة عُصفور، للإلحاق به. وزيادة الهاء واللام قليلة، ومثلوا للهاء بقولهم أهرق في أراق، وبأمهات في جمع أم ومن مثل لها بهاء السكت رُدّ عليه بكونها كلمة مستقلة.

ومثلوا للام بطيّس وزيّدل وعبدل، والأصل طيّس وهو الكثير، وزيد، وعبد، ومن مثل لها بلام ذلك وتلك، رُدّ عليه برّد هاء السكت.

فصل فف همزة الوصل

همزة الوصل: هف الفف ففوصل بها إلى النطق بالسافن؁ وتسقط عند وصل الكلمة بما قبلها.

ولا تكون فف حرف غير أل؁ ومثلها أم لغة حمفر؁ ولا فف فعل مضارع مطلقاً؁ ولا فف ماضف ثلاثف كأمر وأخذ؁ أو رباعف كأكرم وأعطف؁ بل فف الخماسفف كانطلق واقتدر؁ والسُداسفف كاستخرج واهرنجم؁ وأمرهما؁ وأمر الثلاثف السافن ثانف مضارعه لفظاً كاضرب؁ بخلاف نحو: هب وعدّ وقُل.

ولا فف اسم إلا فف مصادر الخماسف والسداسف كانطلاق واستخرج فف عشرة أسماء مسموعة وهف: اسم؁ واست؁ وابن؁ وابنم؁ وابنة؁ وامرؤ؁ وامرأة؁ واثنان؁ واثنان؁ وايمن؁ المختصة بالقسم؁ وما عدا ذلك فهمزته همزة قطع

ووجب فتح همزة الوصل فف أل؁ وضمها فف نحو: أنطلق واستخرج مبنيين للمجهول؁ وأمر الثلاثف المضموم العفن أصالة؁ كأدخل وأكتب؁ بخلاف أمشوا واقضوا مما جعلت كسرة عفه ضمة لمناسبة الواو؁ فتكسر الهمزة بخلاف عكسه؁ مما جعلت ضمة العفن ففه كسرة لمناسبة الفاء؁ كاغزف؁ ففترجح الضم على الكسر؁ كما ففترجح الفتح على الكسر فف ايمن وايم؁ والكسر على الضم فف اسم؁ وفجوزان مع الإشمام فف نحو: اختار وانقاد مبنيين للمجهول. ووجب الكسر ففما بقف من الأسماء العشرة؁ والمصادر؁ والأفعال.

وتُحذف لفظاً لا خطأً إن سبقت بكلام، ولفظاً وخطأً في «ابن» مسبوق بعلم، وبعده علم شرطه كونه صفة للأول، والثاني أباً له، ما لم يقع أول السطر، وفي بسم الله الرحمن الرحيم.

قال بعض الشعراء مشيراً إلى ذلك: [الطويل]

أني الحق أن يُعطى ثلاثون شاعراً ويُحرم ما دُون الرضا شاعرٌ مثلي
كما سامحوا عَمراً بواو مزيّدة وضُويق بسم الله في ألف الوصل^(١)

وإن وقعت بعد همزة استفهام، فإن كانت مكسورة حذفت نحو: ﴿أَتَخَذْنَهُمْ سِخْرِيًّا﴾، ﴿أَسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ﴾؟ أبناك هذا؟ أسمعك علي؟ بخلاف ما إذا كانت مفتوحة، فإنها تبدل ألفاً، وقد تسهل نحو: ﴿يَا أَلَلَّهَ أَذِنَ لَكُمْ﴾.

كما تحذف همزة «ال» خطأً ولفظاً إذا دخلت عليها اللام الحرفية، سواء كانت للجبر، أو لام القسم والتوكيد، أو الاستغاثة، أو للتعجب، نحو: قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾. ﴿وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾. ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾.

وكقول الشاعر: [البسيط]

يا لِّلرَّجالِ عَلَيْكُمْ حَمَلَتِي حُسِبَتْ^(٢)

ونحو: يا لِلْماءِ والعُشْبِ. ولا تحقق مطلقاً إلا في الضرورة.

كقوله: [الطويل]

(١) البيت لأبي سعيد الرُّسْتَمي، وهو في «زهر الآداب» للحصري (٧٢٠/٢)

(٢) لم أمتد لهذا الشطر ولا لقائله.

أَلَا لَا أَرَىٰ إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شَيْمَةً عَلَىٰ حَدَّثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلٍ^(١)



(١) البيت لجميل بثينة في «ديوانه» (ص ١٨٢)، ولابن دارة في «الأغاني» (٢١/٢٥٥)، وبلا نسبة في «خزانة الأدب» (٢٠٢/٧)، و«شرح التصريح» (٣٦٦/٢)، و«شرح المفصل» (١٩/٩) و«المقاصد النحوية» (٥٦٩/٤)، و«شرح الأشموني» (٥٦٩/٤).

الإعلال والإبدال

الإعلال: هو تغيير حرف العلة للتخفيف وبقلبه، أو إسكانه أو حذفه فأنواعه ثلاثة: القلب، والإسكان، والحذف.

وأما الإبدال: فهو جعل مُطلق حرف مكان آخر. فخرج بالإطلاق الإعلال بالقلب، لاختصاصه بحروف العلة، فكل إعلال يقال له إبدال ولا عكس، إذ يجتمعان في نحو: قال ورمى، وينفرد الإبدال في نحو: اضطرب وادّكر. وخرج بالمكان العوض، فقد يكون في غير مكان المعوّض منه وكتاءي عِدّة واستقامة وهمزتي ابن واسم. وقال الأشموني: قد يُطلق الإبدال على ما يُعم القلب، إلا أن الإبدال إزالة، والقلب إحالة، والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء المتماثلة، ومن ثمّ اختص بحروف العلة والهمزة، لأنها تقاربها بكثرة التغيير.

واعلم أن الحروف التي تبدل من غيرها ثلاثة أقسام:

١- ما يُبدل إبدالاً شائعاً للإدغام، وهو جميع الحروف إلا الألف، وما يُبدل إبدالاً نادراً، وهو ستة أحرف: الحاء، والخاء، والعين المهملة، والقاف، والضاد والذال المعجمتان، كقولهم في وُكُنّة، وهي بيت القَطَا في الجبل: وُفُنّة، وفي أغنّ أخنّ، وفي رُبّع رُبِح، وفي خَطَر غَطَر، وفي جَلَد جَضَد، وفي تلَعثم تلَعَدَم.

٢- وما يُبدل إبدالاً شائعاً لغير إدغام، وهو اثنان وعشرون حرفاً، يجمعها قولك «لجد صرف شكس أمن طي ثوب عزته» والضروري منها في التصريف تسعة أحرف، يجمعها قولك: «هَدَأْتُ مُوطياً».

٣- وما عداها فإبداله غير ضروري فيه، كقولهم في أصيلاًن: تصغير أصلان بالضم على ما ذهب إليه الكوفيون، جمع أصيل، أو هو تصغير أصيل، وهو الوقت بعد العصر: أصيلاًل، وفي اضطجع إذا نام: الطَجع، وفي نحو: عليّ علماً، في الوقف أو ما جرى مجراه: عِلجّ بإبدال النون لأمًا في الأول، والضاد لأمًا في الثاني، والياء جيمًا في الثالث.

قال النابغة: [البسيط]

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا أُسَائِلُهَا أَعَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ^(١)

وقال منظور بن حبة الأسدي في ذئب: [الرجز]

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَهُ وَلَا شَيْعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالْطَجَعُ^(٢)

وقال آخر: [م الرجز]

خَالِي عُويْفٌ وَأَبُو عِلْجٍ الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشَجِ^(٣)

يريد أبا علي والعشيّ، وتسمى هذه اللغة عَجَجَة فُضاعة. واشترط فيها أن تكون الجيم مسبوقة بعين، كما في البيت، وبعضهم يُطْلَق، مستدلًا بقول بعض أهل اليمن: [م الرجز]

(١) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» (ص ١٤)، و«الأغاني». (٢٧/١١) و«شرح أبيات سيبويه» (٥٤/٢)، و«الكتاب» (٣٢١/٢)، و«لسان العرب» «أصل»، و«المقتضب» (٤١٤/٤).

(٢) الرجز لمنظور بن حبة الأسدي في «شرح التصريح» (٣٦٧/٢)، و«المقاصد النحوية» (٥٨٤/٤)، وبلا نسبة في «تاج العروس» «بلا»، و«أرط» و«ضجع»، و«لسان العرب» «أبز»، و«أرط»، و«الخصائص» (٦٣/١، ٢٣٦).

(٣) الرجز بلا نسبة في «لسان العرب» «عجج»، و«شرح شافية ابن الحاجب». (٢/٢٨٧)، «شرح شواهد للشافية» (ص ٢١٢)، و«الكتاب» (١٨٢/٤).

لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبْلَكَ حِجَّتُجْ فَلَا يَزَالُ شَاحِجُ يَأْتِيكَ بِجْ
أَقَمَرُ نَهَّاتُ يُنْزِي وَفَرَّتْجُ^(١)



(١) الرجز لرجل يمني في «الدرر» (٤٠/٣)، و«المقاصد النحوية» (٥٧٠/٤) وبلا
نسبة في «لسان العرب» «نهز»، و«شرح شافية ابن الحاجب» (٢٨٧/٢)،
و«مجالس ثعلب» (١٤٣/١).

١- الإعلال فف الهمزة

١- تقلب الفاء والواو همزة وجوبًا فف أربعة مواضع:

الأول: أن تطرفا بعد ألف زائدة، كسماء وبناء، أصلهما سَمَاوٌ وِبِنَايٌ، بخلاف نحو: قال، وباع، وإداوة، وهي المِطْهَرَة، وهداية، لعدم التطرف، ونحو: دَلُو وظَبْي، لعدم تقدّم الألف، ونحو: آيةٍ ورايةٍ، لعدم زيادتها. وتشاركهما فف ذلك الألف، فإنها إذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة، كحمراء، إذ أصلها حَمْرَى كَسَكْرَى، زيدت ألف قبل الآخر للمدّ، كألف كتاب، فقلبت الأخيرة همزة.

الثاني: أن تقعا عيّنًا لاسم فاعل فِعْلٍ أعلّتا فيه، نحو: قائل وبائع أصلهما قَاوِلٌ وِبَايِعٌ، بخلاف نحو: عَيْنٌ فهو عاينٌ، وَعَوْرٌ فهو عاورٌ، لأن العين لما صحت فف الفعل، خوف الإلباس بعان وعار، صحت فف اسم الفاعل تبعًا للفعل.

الثالث: أن تقعا بعد ألف «مفاعل» وشبّهه وقد كانتا مدتين زائدتين فف المفرد، كعجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف، بخلاف نحو: قَسُورٌ وهو الأسد، وقساورٍ، لأن الواو ليست بمدّة، ومَعِيشَةٌ ومعايشٌ، لأن المدّة فف المفرد أصلية، وشَدٌّ فف مُصِيبَةٌ مصائبٌ، وفف مَنارةٌ منائرٌ بالقلب، مع أصالة المدّة فف المفرد، وسهّله شبّه الأصليّ بالزائد.

وتشاركهما فف ذلك الحكم الألف، كرسالة، ورسائل، وقِلادة، وقلائد.

الرابع: أن تقعا ثانيّتي لينين بينهما ألف «مَفَاعِل» سواء كان اللّينان ياءين، كنيائف جمع نَيْف، وهو الزائد على العِقد، أو واوين كأوائل جمع أوّل، أو مختلفتين، كسيائد جمع سيّد، أصله سيود، وأما قول جَنْدَل بن المُتَنَّى الطُّهَوِيُّ: [الرجز]

وَكَحَّلَ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَاوِيرِ^(١)

من غير قلب، فلأن أصله بالعواوير كطواويس، وقد تقدم جواز حذف ياء «مفاعيل»، ولذا صُحِّح.

وتختص الواو بقبلها همزة إذا تصدرت قبل واو متحركة مطلقاً، أو ساكنة متأصلة الواوية، نحو: أواصل وأواق، جمعي واصله وواقية، ومنه قول مُهَلِّهْل: [الخفيف]

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي^(٢)

ونحو: الأولى أنثى الأوّل، وكذا جمعها وهو الأوّل، بخلاف نحو: هَوَوِي وَنَوَوِي في النسبة إلى هَوَى وَنَوَى، لعدم التصدر، وَوُوفِي وَوُعِدَ مجهولين، لعدم تأصل الثانية.

وتبدل الهمزة من الواو جوازاً في موضعين:

أحدهما: إذا كانت مضمومة ضمّاً لازماً غير مشددة، كُوجوه وأُجوه،

(١) الرجز للعجاج في «الخصائص» (٣/٣٢٦)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢/٤٢٩)، و«شرح شافية ابن الحاجب» (٣/١٣١)، و«شرح شواهد الشافية» (ص٣٧٤)، و«الكتاب» (٤/٣٧٠)، و«شرح الأشموني» (٤/٩١).

(٢) البيت للمهلل بن ربيعة في «خزانة الأدب» (٢/١٦٥)، و«الدرر» (٣/٢٢)، و«سمط اللآلئ» (ص١١١)، و«المقاصد النحوية» (٤/٢١١). و«رصف المباني» (ص١٧٧)، و«لسان العرب» «وقى».

وَوُقُوتٍ وَأُقُوتٍ: في جمع وقت ووجه، وأَدُورٌ وأَدُورٌ، وَأَنُورٌ وَأَنُورٌ: جمعي دار ونار، وَقُتُولٌ وَصُتُولٌ: مبالغة في قائل وصائل، فخرجت ضمة الإعراب نحو: هذا دلو، وضمة التقاء الساكنين، نحو: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾، وخرج بغير مشددة، نحو: التَعَوُّذُ والتَجَوُّلُ.

ثانيهما: إذا كانت مكسورة في أول الكلمة، كإشاح وإفادة وإسادة، في وشاح ووفادة ووسادة وخرج بغير وشاح، ووفادة ووسادة.

وتبديل الهمزة من الياء جوازاً إذا كانت الياء بعد ألف، وقبل ياء مشددة كغائي ورائي: في النسبة لغاية وراية.

وجاءت الهمزة بدلاً من الهاء في ماء، بدليل تصغيره على مويه، وجمعه على أمواه.



فصل في عكس ما تقدم

وهو قلب الهمزة ياء أو واوًا، ولا يكون ذلك إلا في باين:

أحدهما: باب الجمع الذي على زنة «مفاعِل» إذا وقعت الهمزة بعد ألف، وكانت تلك الهمزة عارضة فيه، وكانت لامه همزة أو واوًا أو ياء فخرج باشتراط عروض الهمزة المَرَّاي: في جَمْع مِرْآة، فإن الهمزة موجودة في المفرد، وبالأخير سلامة اللام، في نحو: صحائف، وعجائز ورسائل، فلا تغير الهمزة فيما ذكر، والذي استوفى الشروط يجب فيه عملان: قلب كسرة الهمزة فتحة، ثم قلب الهمزة ياء في ثلاثة مواضع، وواوًا في موضع واحد. فالتى تقلب ياء يشترط فيها أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء أصلية، أو واوًا منقلبة ياء، والتي تقلب واوًا يشترط فيها أن تكون لام الواحد واوًا ظاهرة في اللفظ، سالمة من القلب ياء.

فهذه أربعة مواضع تحتاج إلى أربعة أمثلة:

١- مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة، أصلها خَطَائِي، بياء مكسورة، هي ياء المفرد، وهمزة بعدها هي لامه. ثم أبدلت الياء المكسورة همزة، على حد ما تقدم في صحائف، فصار خَطَائِي بهمزتين، ثم الهمزة الثانية ياء، لأن الهمزة المتطرّفة إثر همزة تقلب ياء مطلقًا، فبعد المكسورة أولى، ثم قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف، كما في المدارى والعدارى، ثم قلبت الياء ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار خطأً بألفين بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، وذلك مستكره، فأبدلت الهمزة ياء، فصار خطايا، بعد خمسة أعمال.

٢- ومثال ما لاهه ياء أصلية: قضايا جمع قضية، أصلها قضايي بياءين، أبدلت الياء الأولى همزة، على ما تقدم في نحو: صحائف، فصار قضائي، قلبت كسرة الهمزة فتحة، ثم الياء ألفاً، فصار قضاءً، ثم قلبت الهمزة المتوسطة ياءً لما تقدم، فصار قضايا بعد أربعة أعمال.

٣- ومثال ما لاهه واو قلبت ياء في المفرد: مطيئة إذ أصلها مطيوة من المطأ، وهو الظهر، أو من المطر وهو المد، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمتا، كما في سيد وميت، وجمعها مطايا، وأصلها: مطايو، قلبت الواو ياء، لتطرفها إثر كسرة، فصار مطايي، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما تقدم، ثم أبدلت الكسرة فتحة، فصار مطاءي، ثم الياء ألفاً، ثم الهمزة المتوسطة ياء، فصار مطايا بعد خمسة أعمال.

٤- ومثال ما لاهه واو ظاهرة سلمت في المفرد: هراوة، وهي العصا، وجمعها هراوى، أصلها هرايو. وذلك أن ألف المفرد قلبت في الجمع همزة، كما في رسالة ورسائل، فصار هرايو، ثم أبدلت الواو ياء، لتطرفها إثر كسرة، فصار هراي، ثم فتحت كسرة الهمزة، فصار هراي، ثم قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هراء، بهمزة بين ألفين، ثم قلبت الهمزة واواً، ليتشاكل الجمع مع المفرد، فصار هراوى بعد خمسة أعمال.

وشذ من هذا الباب قوله: [الطويل]

حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِيَا^(١)

(١) صدره:

فما برحت أقدامنا في مكاننا

والقياس المنايا، و «اللهم اغفر لي خطيئتي» والقياس خطايي،
وهذاوى جمع هدية، والقياس هدايا.

ثانيهما: باب الهمزتين الملتقيين في كلمة واحدة، والتي تُعَلَّ هي
الثانية، لأن الثقل لا يحصل إلا بها، فلا تخلو الهمزتان: إما أن تكون
الأولى من متحركة والثانية ساكنة، أو بالعكس، أو تكونا متحركتين.

فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، أبدلت الثانية من جنس
حركة الأولى نحو: آمنت أو من إيماناً، والأصل أأمنت أو من إيماناً، وشذ
قراءة بعضهم: إئنلافهم، بتحقيق الهمزة الثانية.

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة، ولا تكونان إلا في موضع
العين أو اللام، فإن كانتا في موضع العين، أدغمت الأولى في الثانية،
نحو: سأل مبالغة في السؤال، ولأل ورأس، في النسب لبائع اللؤلؤ
والرؤوس. وإن كانتا في موضع اللام، أبدلت الثانية ياء مطلقاً، فتقول في
مثال قَمَطَر من قرأ قرأى، في مثال: سَفَرَجَل منه: قرأياً. وإن كانتا
متحركتين فإن كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء مطلقاً.
وإن لم تكن طرفاً وكانت مضمومة، أبدلت واواً مطلقاً، وإن كانت
مفتوحة، فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واواً، وإن انكسر أبدلت ياء.

ويجوز في نحو: رأس ولؤم وبئر، إبقاؤها وقلبها من جنس حركة ما
قبلها. وفي نحو: وضوء ومجيء، يجوز إبقاؤها وقلبها من جنس ما قبلها
مع الإدغام.

= والبيت لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في «المقاصد النحوية» (١٨٨/٤)
وبلا نسبة في «شرح الأشموني» (٨/٣).

٢- الإعلال في حروف العلة

قلب الألف والواو ياء

تقلب الألف ياء في مسألتين:

الأولى: أن ينكسر ما قبلها، كما في تكسير وتصغير نحو: مصباح ومفتاح، تقول فيهما: مصابيح ومفاتيح، ومُصْبِح ومُفَتِّح.

الثانية: أن تقع تالية لياء التصغير، كقولك في غلام غُلِّيم.

وتقلب الواو ياء في عشرة مواضع:

أحدها: أن تقع بعد كسرة في الطرف، كَرَضِي وَقَوِي وَعُفِي مَبْنِيًا للمجهول، والغازي والداعي؛ أو قبل تاء من التأنيث، كشجية وأكسية وغازية وعُريّة: تصغير عَرْقُوة؛ وشَدَّ سَوَا سِوَة: جمع سواء، أو قبل الألف والنون الزائدتين، كقولك في مثال قَطْران، بفتح فكسر، من الغزو: غَزِيان.

ثانيهما: أن تقع عينًا لمصدر فعل أعلت فيه، وقلبها كسرة، وبعدها ألف، كصيام، وقيام وانقياد واعتياد، فخرج نحو: سِوار وسِواك، بكسر أولهما، لانتفاء المصدرية، وَلِواذ وجوار، لعدم إعلال عين الفعل في لاوَدَ وجَاوَرَ، وحال حَوْلًا وعاد المريض عَوَادًا، لعدم الألف فيهما، وراح رَوَاحًا لعدم الكسر. وقُلَّ الإعلال فيما عَدِمَ الألف، كقراءة بعضهم: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَفَّةَ أَلْبَيْتَ الْحَرَامِ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾.

وشذّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم: نَارَتِ الطَّيِّبَةُ تَنْوَرُ نَوَارًا، بكسر النون، أي: نفرت، وشار الدابة شِوَارًا بالكسر: راضها ولا ثالث لهما.

ثالثهما: أن تكون عينًا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي في مفردة إما معتلّة، كدار وديار، وحيلة وحيل، وديمة وديم، وقيمة وقيم وشذّ حوج بالواو في حاجة؛ إما شبيهة بالمعلّة، وهي الساكنة، بشرط أن يليها في الجمع ألف كسوط وسياط، وحوض وحياض، وروض ورياض. فإنْ عُدِمَتِ الألف صحت الواو.

نحو: كوز وكوزة، وشذّ ثيرة جمع ثور. وكذا إن تحركت في مفردة، كطويل وطوال، وشذّ الإعلال في قول أنيف ابن زبّان النّبّهاني الطّائي [الطويل]

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذَلَّةٌ وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرَّجَالِ طِيَالُهَا^(١)

وتسلم الواو أيضًا إن أعلّت لام المفرد، كجمع رِيَان وجَوّ، فيقال فيهما: رِوَاء، وجِوَاء، بكسر الفاء وتصحيح العين، لئلا يتوالى في الجمع إعلالان: قَلْبُ العين ياء، وقَلْبُ اللام همزة.

رابعهما: أن تقطع طَرَفًا، رابعة فصاعدًا بعد فتح، نحو: أُعْطِيْتُ وَزَكِّيْتُ، ومُعْطِيَان ومُزَكِّيَان، بصيغة اسم المفعول، حملوا الماضي المزيد على مضارعه، واسم المفعول على اسم الفاعل.

(١) البيت لأنيف بن زبان في «الحماسة البصرية» (٣٥/١)، و«شرح شواهد الشافعية» (ص ٣٨٥) ولأثال بن عبدة بن الطبيب في «خزانة الأدب»، وبلا نسبة في «شرح التصريح» (٣٨٩/٢)، و«شرح الأشموني» (١٥٥/٤)، و«لسان العرب» «طول»، و«مجالس ثعلب» (٤١٢/٢)، و«المقاصد النحوية» (٥٨٨/٤).

خامسها: أن تقع متوسطة إثر كسرة، وهي ساكنة مفردة، كميزان، وميقات، فخرج نحو: صوان، وهو رعاء الشيء، وسوار، لتحرك الواو فيهما، ونحو: أجلاؤاذ، وهو إسراع الإبل في السير، وأعلواط وهو التعلق بعنق البعير بقصد الركوب، لأن الواو فيهما مكررة لا مفردة.

سادسها: أن تكون الواو لامًا ليفعل «بضم فسكون» وصفًا، نحو: الدنيا والعليا.

وقول الحجازيين القُصوى شاذٌ قياسًا، فصحيح استعمالًا، نُبّه به على أن الأصل الواو، كما استحوذ والقود، إذ القياس الإعلال، ولكنه نُبّه به على الأصل، وبنو تميم يقولون: القُصيا على القياس. فإن كانت «فُعلى» اسمًا لم تُغَيَّر كحُزوى: لموضع.

سابعها: أن تجتمع هي والياء في كلمة، والسابق منها متأصل ذاتًا وسكونًا، نحو: سيّد وميّت، وطَيّ وليّ، مصدرَي طويت ولويت، فخرج نحو: يدعو ياسر، ويرمي واقد، لكون كل منهما في كلمة، ونحو: طويل وغيور، لتحرك السابق.

ونحو: ديوان، إذ أصله دوّان «بشد الواو»، وبُويع، إذ أصل الواو ألف فاعل، ونحو: قَوِي «بفتح فسكون» مخفف قَوِي «بالكسر» للتخفيف.

وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط، كضَيُونٍ للستور الذكر، ويوم أيّوم: حصلت فيه شدة، وعوى الكلب عَوِيّة وورجاء بن حيوة.

ثامنها: أن تكون الواو لام «مفعول» الذي ماضيه على «فعل» بكسر العين، نحو: مَرَضِيّ ومَقْوِيّ عليه، فإن كانت عين الفعل مفتوحة صحت الواو، كمدعوّ ومغزو وشذ الإعلال في قول عبد يغوث الحارثي من

الجاهليين: [الطويل]

وقد عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيَا عَلَيَّ وَعَادِيَا^(١)

تاسعها: أن تكون لام «فُعُول» بضم الفاء جمعاً، كِعِصِي وَدِلِيَّ وَقَفِيَّ؛ ويقال فيه التصحيح، نحو: أَبُو وَأَخُو جمعي أب وأخ، ونُجُو جمع نُجُو، وهو السحاب الذي هَرَّاق ماءه. وأما المفرد فالأكثر فيه التصحيح، كُعُلُوَّ وَعُتُوَّ، ويقال فيه الإعلال، نحو: عَنَا الشَّيْخُ عَتِيًّا: إذا كَبُرَ، وقسا قلبه قَسِيًّا.

عاشرها: أن يكون عَيْنًا «لُفْعَل» بضم الفاء وتشديد العين، جمعاً صحيح اللام غير مفصولة منها، كَصَيْمٍ وَثِيْمٍ، والأكثر تصحيحه، كَصُومٍ وَنُومٍ. ويجب تصحيحه إن أعلت اللام، لثلاثا يتوالى إعلالان، كشَوِيٍّ، وَغَوِيٍّ، جمعي شَاوٍ وَغَاوٍ، أو فصلت من العين، نحو: صَوَّامٍ وَنَوَّامٍ، وشذَّ قول ذي الرُّمَّة [الطويل]

أَلَا طَرَقْنَا مَيَّةً ابْنَةً مُنْذِرَ فَمَا أَرْقَ النُّيَامُ إِلَّا كَلَامُهَا^(٢)



(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في «خزانة الأدب» (١٠١/٢)، و«شرح أبيات سيبويه» (٤٣٣/٢)، وبلا نسبة في «أدب الكاتب» (ص ٥٦٩-٦٠٠)، و«شرح الأشموني» (١٢٨/٤).

(٢) البيت لذي الرمة في «ديوانه» (ص ١٠٠٣)، و«خزانة الأدب» (٤١٩/٣، ٤٢٠)، و«شرح الشواهد الشافية» (ص ٣٨١)، وبلا نسبة في «شرح شافية ابن الحاجب» (١٤٣/٣، ١٧٣)، و«شرح الأشموني» (١٣٢/٤).

قلب الألف واوًا

تقلب الألف واوًا إذا انضم ما قبلها، كبُوع وضُوب وضُوبِرب.

قلب الياء واوًا

١- وتقلب الياء واوًا إن كانت ساكنة مفردة مضمومة ما قبلها في غير جمع، كمُوقِنٍ ومُوسِرٍ، ويُوقِنُ ويُوسِرُ. فخرج بساكنة نحو: هيام، وبمفردة نحو: حَيَّض جمع حائض، و«بمضموما ما قبلها»: ما إذا كان مفتوحًا أو مكسورًا أو ساكنًا، وبغير جمع: ما إذا كانت فيه كبيض وهيم، جمعي أبيض وبيضاء، وأهيم وهيماء. ويجب في هذه الحالة قلب الضمة كسرة.

٢- وكذا تقلب الياء واوًا إذا انضم ما قبلها، وكانت لام «فَعَل» بفتح فضم كَنهُوَ الرجل وقَضُو، أو كان ما هي فيه مختومًا بباء بنيت الكلمة عليها، كأن تَصُوغ من الرمي مثل مقدرة، فإنك تقول مَرْمُوءة، أو كانت هي لام اسم ختم بألف ونون مزيدتين، كأن تصوغ من الرمي أيضًا مثل سَبْعَان، بفتح فضم: اسم موضع، فإنك تقول رَمُوان.

٣- وكذا تقلب واوًا إن كانت لامًا «لَفْعَلَى»، بفتح الفاء، اسمًا لا صفة، كَتَقَوَى وَشَرَوَى، وهو المثل، وفتوى. «وشد التصحيح في سعيًا: لمكان، ورَيًا: للرائحة».

٤- وكذا إن كانت الياء عينًا «لَفْعَلَى»، بضم الفاء، اسمًا كطوبى، أو صفة جارية مجرى الأسماء، وكانت مؤنث أفعل، كطوبى وكُوسَى وخُورَى،

مؤنثات أَطِيبَ وَأَكْيَسَ وَأَخِيرَ، فإن كانت «فُعْلَى» صفة محضة، وجب تصحيح الياء، وقلب الضمة كسرة، ولم يسمع منه إلا ﴿قِسْمَةُ ضَيْرَى﴾ أي: جائزة، ومِشْيَةٌ حَيْكَى: أي: يتحرك فيهما المنكبان. وقال بعضهم: إن كانت «فُعْلَى» وصفاً: فإن سلمت الضمة قلبت الياء واوًا، وإن قلبت كسرة بقيت الياء، فتقول: الطُّوبَى والطَّيِّبِ، والضُّوقِي والضَّيِّقِي، والكوسَى والكيسَى.



قلب الواو والياء ألفاً

تقلب الواو ألفاً بعشر شروط:

الأول: أن يتحرك.

الثاني: أن تكون الحركة أصلية.

الثالث: أن يكون ما قبلها مفتوحاً.

الرابع: أن تكون الفتحة متصلة في كلمتيهما.

الخامس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانت عينين، وألا يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، فخرج بالأول القول والبيع لسكونهما، وبالثاني جَيْلَ وَتَوَمَ «بفتح أولهما وثانيهما» مخففي جَيْالٍ وَتَوَّعَمَ «بفتح فسكون ففتح فيهما»، الأول اسم للضُّبُع، والثاني للولد يولد معه آخر. وبالثالث العَوْضَ والجَيْلَ والسُّورَ، «بالكسر في الأوَّلين والضم في الثالث»، وبالرابع ضَرْبَ وَاقْدَ وَكُتِبَ يَاسِرَ، وبالخامس بَيَانَ وطَوِيلَ وَخَوَزَتْقَ: اسم قصر بالعراق، لسكون ما بعدهما، وَرَمَيَا وَغَزَوَا وَفَتَيَانَ وَعَصَوَانَ، لوجود الألف، وَعَلَوِيَّ وَفَتَوِيَّ، لوجود ياء النسب، المشددة.

السادس: «ألا تكونا عيناً لفعل بكسر العين»، الذي الوصف منه على أفعَلَ، كَهَيْفَ فَهُوَ أَهْيَفُ، وَعَوْرَ فَهُوَ أَغْوَرُ. وأما إذا كان الوصف منه على غير أفعَلَ، فإنه يُعَلَّلُ، كخاف وهاب.

السابع: ألا تكونا عيناً لمصدر هذا الفعل، كالهَيْفَ وهو ضُموَرُ البطن، والعَوْرَ، وهو فقد إحدى العينين.

الثامن: ألا تكون الواو عينًا لافتعل الدال على التشارك في الفعل كاجْتَوَرُوا وَاشْتَوَرُوا، بمعنى تجاوزوا وتشاوروا، فإن لم يدل على التشارك وجب إعلاله، كاخْتَانَ بمعنى خان، واختار بمعنى خار. وأما الياء فلا يشترط فيها عدم الدلالة على ذلك، ولذلك أُعْلِتْ في استافوا: بمعنى تسافوا، أي: تضاربوا بالسيوف لقربها من الألف في المخرج.

التاسع: ألا تكون إحداهما متلوّة بحرف يستحق هذا الإعلال. فإن كانت كذلك صحت الأولى، وأُعْلِتْ الثانية، نحو: الْحَيَا وَالْهُوَى، وربّما عكسوا بتصحيح الثانية وإعلال الأولى، كآية أصلها أَيْتَةُ كَقَصْبَةٍ، تحركت الياء و انفتح ما قبلها، فقلبت أَلْفًا فصارت آية. وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله: [الرجز]

وَإِنْ لَحَرْفَيْنِ ذَا إِعْلَالٍ اسْتَحِقَّ صَحَّحَ أَوَّلَ وَعَكَّسَ قَدْ يَحِقُّ

العاشر: ألا تكونا عينين لما آخره زيادة مختصة بالأسماء، كالألف والنون، وألف التأنيث، نحو: الْجَوْلَانِ وَالْهَيْمَانِ مَصْدَرِي جَالٍ وَهَامٍ، وَالصَّوْرَى اسم محل، وَالْحَيْدَى: وصف للحمار الحائد عن ظله.

وشذّ الإعلال في ماهان وداران، والأصل: مَوَّهَانٌ وَدَوَّارَانٌ، بفتحات فيهما.



فصل في فاء الافتعال وتائه

١- إذا كانت فاء الافتعال واوًا أو ياء أصلية، أبدلت تاء، وأدغمت في تاء الافتعال، وكذا ما تصرّف منه، نحو: اتَّعَدَ واتَّصَلَ واتَّسَرَ، من الوعد والوصل واليُسِر، وإن كانت الياء أو الواو بدلًا من همزة فلا يجوز إبدالها تاء، وإدغامها في تاء الافتعال، في نحو: إيتَرَ من الإزار، لأن الياء ليست أصلية، ونحو: أوتمن من الأمن، لأن الواو ليست أصلية. وشذّ في «افتعل» من الأكل اتكل.

٢- وإذا كانت فاؤه صادًا، أو ضادًا، أو طاء، أو ظاء، وتسمى أحرف الإطباق، وجب إبدال تائه طاء في جميع التصاريف، فتقول في «افتعل» من الصبر: اضطبر، ولا يجوز في الفصيح الإدغام. ومن الضرب، اضطرب، بلا إدغام أيضًا، وجاء قليلًا اصلح واضرب، بقلب الثاني إلى الأوّل ثم الإدغام، وتقول من الطُّهر «بالطاء المهملة» اطَّهر، وفي هذه الحالة يجب الإدغام لاجتماع المثليين، وسكون أولهما. ومن الظلم بالمعجمة اظْطَلَم، بمعجمة فمُهملة. ويجوز لك فيه ثلاثة أوجه: إظهار كل منهما على الأصل، وإبدال الطاء المعجمة طاء مهملة مع الإدغام، فتقول: اظلم بالمهملة. وإبدال الطاء المهملة طاء والإدغام أيضًا، فتقول: اظلم بالمعجمة. وقد روي قول زُهَيْر يمدح هَرَمَ بن سنان [البسيط]

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا، وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيُظْلِمُ^(١)

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» (ص ١٥٢)، و«سمط اللآلئ» (ص ٦٧)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢/٤٠٣)، و«شرح شواهد الشافية» (ص ٩٣) وبلا نسبة في «شرح شافية ابن الحاجب» (٣/١٨٩) و«لسان العرب» «ظن».

فيظلم بتشديد المهملة، ويظلم بتشديد المعجمة، ويظلم بإظهار.
 ٣- وإذا كانت فاؤه دالاً، أو ذالاً، أو زايًا أبدلت تاؤه دالاً مهملة،
 فتقول في «افتعل» من دان: ادان بالإبدال والإدغام، لوجود المثليين،
 وسكون المثليين وسكون أولهما، ومن زجر ازدجر، بلا إدغام، من ذكر
 اذذكر.

ولك في هذا المثال ثلاثة الأوجه المتقدمة في اظلم، فتقول أذكر
 وأذكر وأذكر. وقُري شاذًا ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ بالذال المعجمة والادغام.
 وسمع إبدال تاء الافتعال صاذًا مع الإدغام، وعليه قراءة ﴿وَهُمْ
 يَخِصِّمُونَ﴾ أي: يختصمون.



فصل

إبدال الميم من الواو ومن النون

١- تُبدل الميم من الواو وجوبًا في «فم»، إذا لم يضاف إلى ظاهر أو مضمّر؛ ودليل ذلك تكسيه على أفواه، والتكسير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، وربما بقي الإبدال مع الإضافة، كقوله ﷺ: «خُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ»^(١). وقول رُؤْبَة: [م الرجز] يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ قَمُهُ^(٢)

٢- ومن النون، بشرط سكونها ووقوعها قبل باء من كلمتها أو من غيرها، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ أُنْبِثَتْ أَشْقَنْهَا﴾^(٣) وقوله: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدَنَا﴾. وأبدلت الميم من النون شذوذًا في قول رُؤْبَة: [م الرجز] يَا هَالِ ذَاتِ الْمُنْطِقِ التَّمَامِ وَكَفَّكَ الْمَخْضَبِ الْبَنَامِ^(٣) أصله البنان.

وجاء العكس كقولهم: أَسْوَدُ قَاتِنٌ: أي قاتم، بإبدال الميم نونًا.

(١) أخرجه البخاري (١٨٩٤).

(٢) صدره:

كالحوت لا يرويه شيء يلهمه

والرجز لرؤبة في «ديوانه» (ص ١٥٩)، و«الحيوان» (٢٦٥/٣)، و«خزانة الأدب» (٤٥١/٤، ٤٥٤، ٤٦٠)، و«الدرر» (١١٤/١)، و«المقاصد النحوية» (١٣٩/١).

(٣) الرجز لرؤبة في «ملحق ديوانه» (ص ١٨٣)، و«شرح التصريح» (٣٩٢/٢) و«شرح شافية ابن الحاجب» (٢١٦/٣).

الإعلال بالنقل

تُنْقَلُ حركة المعتلّ إلى الساكن الصحيح قبله، مع بقاء المعتلّ إن جانس الحركة، كَيَقُولُ وَيَبِيعُ، أصلهما يَقُولُ كَيَنْصُرُ، وَيَبِيعُ كَيَضْرِبُ، وإلا قلب حرفاً يجانسها كَيَخَافُ وَيُخِيفُ، أصلهما يَخُوفُ كَيُعْلَمُ، وَيُخُوفُ كَيُكْرَمُ.

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلاً، كباعٍ، وَعَوَّقَ، وَبَيَّنَ، بالتشديد فيهما كما يمتنع أيضاً إن كان فعل تعجب، نحو: ما أَيْبَنَهُ وأَقْوَمَهُ: أو كان مضعفاً، نحو: ابيضّ واسودّ، أو معتل اللام نحو: أَحْوَى وأهوى.

وينحصر الإعلال بالنقل في أربعة مواضع:

الأول: الفعل المعتل عيناً كما مثّل.

الثاني: الاسم المشبه للفعل المضارع وزناً فقط، بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل، كالميم في مَفْعَلٍ، أو زيادة لا يمتاز بها، فالأول كمَقَامٍ وَمَعَاشٍ، أصلهما: مَقُومٌ وَمَعِيشٌ على زنة مَذْهَبٍ، فنقلوا وقلبوا. وأما مَدِينٌ وَمُرِيمٌ فشاذان، والقياس: مَدَانٌ وَمَرَامٌ؛ وعند المبرد لا شذوذ، لأنه يُشْتَرَطُ في مَفْعَلٍ أن يكون من الأسماء المتصلة بالأفعال. والثاني كأن تَبَنَّى من البيع أو القول اسماً على زنة «تَحْلِيٍّ» بكسرتين بينهما ساكن، وآخره همزة: اسم للقشر الذي على الأديم، مما يلي منبت الشعر، فإنك تقول تَبِيعَ وَتَقِيلُ، بكسرتين متواليتين، بعدهما ياء، فيهما، فإن أشبهه في الوزن والزيادة نحو: أبيض وأسود، أو خالفه فيهما نحو: مَخِيطٌ، وجب التصحيح.

الثالث: المصدر الموازن للإفعال والاستفعال، نحو: إِقْوَامٌ واستقوام

ويجب حذف إحدى الألفين بعد القلب، لالتقاء الساكنين، وهل المحذوف الأولى أو الثانية؟ خلاف، والصحيح أنها الثانية، لقربها من الآخر، ويؤتي بالتاء عوضاً عنها، فيقال إقامة واستقامة، وقد تُحذف كأجاب إجاباً، وخصوصاً عند الإضافة، نحو: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾، ويقتصر فيه على ما سُمع. وورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما، نحو: أعول إعوألاً، واستحوذ استحوأذاً، وهو إذن سماعي أيضاً.

الرابع: صيغة «مفعول» كمقول ومبيع، بحذف أحد المدّين فيهما، مع قلب الضمة كسرة في الثاني، لثلاث تنقلب الياء واوًا، فيلتبس الواوي باليائي، وبنو تميم تصحح اليائي، فيقولون مبيع ومديون ومخيوط، وعليه قول العباس بن مرداس السلمي: [الكامل]

قد كان قومك يحسبونك سيِّداً وإخال أنك سيِّدٌ معيُون^(١)

وعلى ذلك لغة عامة المصريين، في قولهم: فلان مديون لفلان.

وربما صحَّح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو، فقد سُمع ثوب مَصُون، وفرس مَقُود، وقول مَقُول، ومِسْك مَدُوف، أي مبلول.



(١) هو للعباس بن مرداس، في «ديوانه» (ص ١٠٨)، و«الحيوان» (١٤٢/٢)، و«شرح شواهد الشافية» (ص ٣٨٧) وبلا نسبة في «المقتضب» (١٠٢/١).

الإعلال بالحدف

الحدف قسمان: قياسي، وهو ما كان لعله تصريفية سوى التخفيف؛ كالاستثقال والتقاء الساكنين؛ وغير قياسي، وهو ما ليس لها، ويقال له الحذف اعتباطاً.

فالقياسي يدخل في ثلاث مسائل:

الأولى: تتعلق بالحرف الزائد في الفعل.

والثانية: تتعلق بفاء الفعل المثال ومصدره.

والثالثة: تتعلق بعين الفعل الثلاثي، الذي عينه ولامه من جنس واحد، عند إسناده لضمير الرفع المتحرك.

المسألة الأولى: إذا كان الماضي على وزن «أَفْعَل» فإنه يجب حذف الهمزة من مضارعه ووصفئه، ما لم تُبدل، كراهة اجتماع الهمزتين في المبدوء بهمزة المتكلم، وحُمل غيره عليه، نحو: أَكْرَمَ وَيُكْرِمُ وَنُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَمُكْرِمٌ وَمُكْرِمٌ؛ وشذّ قوله: [م الرجز]

فإنه أَهْلٌ لَأَنْ يُؤَكْرَمَ^(١)

فلو أبدلت همزة «أَفْعَل» هاء، كَهَرَّاقَ في أراق، أو عينا كَعْنَهْلَ الإبل: لغة في أَنَهْلَها، أي: سقاها نَهْلاً، لم تحذف، وتفتح الهاء والعين في

(١) الرجز بلا نسبة في «خزانة الأدب» (٣١٦/٢)، و«الدرر» (٣١٩/٦)، و«شرح شافية ابن الحاجب» (١٣٩/١)، و«شرح شواهد الشافية» (ص ٥٨)، و«المقتضب» (٩٨/٢)، و«لسان العرب» «رنب».

جميع تصاريفهما.

وأما المسألة الثانية: فقد تقدمت في حكم المثال، فارجع إليها إن شئت.

والمسألة الثالثة: متى كان الفعل الماضي ثلاثيًا مكسور العين، وكانت هي ولامه من جنس واحد، جاز لك فيه عنده إسناده للضمير المتحرك ثلاثة أوجه: الإتمام، وحذف العين منقولة حركتها للفاء، وغير منقولة، كظَلَلْتُ بالإتمام، وظَلَلْتُ بحذف اللام الأولى، ونقل حركتها لما قبلها، وظَلَلْتُ، محذوف اللام بدون نقل، فإن زاد على ثلاثة تعين الإتمام، نحو: أقررت، وشذَّ أَحَسْتُ في أَحَسَسْتُ، كما يتعين الإتمام لو كان ثلاثيًا مفتوح العين، نحو: حلَلْتُ، وشذَّ هَمَمْتُ في هَمَمْتُ.

وأما إن كان الفعل المكسور العين مضارعًا أو أمرًا اتصل بنون نسوة، فيجوز فيه الوجهان الأولان فقط، نحو: يَقْرُرْنَ وَيَقْرُرْنَ، وأَقْرُرْنَ وَقَرْنَ، لأنه لما اجتمع مثلان وأولهما مكسور، حُسِّنَ الحذف كالماضي، قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾، فإن كان أول المثلين مفتوحًا كما في لغة قررت أقرُّ بالكسر في الماضي، والفتح في المضارع، قلَّ النقل، كقراءة نافع وعاصم ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾.

وأما القسم الثاني من القياسي، وهو الحذف لالتقاء الساكنين، فسيأتي له باب مستقل إن شاء الله.

وأما غير القياسي فكحذف الياء من نحو: يَدٍ ودم، أصلهما، يَدَيَّ وَدَمَيَّ، والواو من نحو: اسم وابن وشفة، أصلهما: سِمُوْ وَبَنُوْ وَشَفُوْ، والهاء من نحو: است أصله سَتَّة، والتاء من نحو: اسطاع، أصله استطاع في أحد وجهين.

الإدغام

بسكون الدال وشدها. والأولى عبارة الكوفيين، والثانية عبارة البصريين، وبها عَبَّرَ سيويه. وهو لغة: الإدخال. واصطلاحاً: الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك، من مَخْرَج واحد بلا فصل بينهما، بحيث يرتفع اللسان وينحطُّ بهما دفعة واحدة، وهو باب واسع لدخوله في جميع الحروف، ماعدا الألف اللينة، ولوقوعه في المتماثلين والمتقاربين، في كلمة وفي كلمتين.

وينقسم إلى ممتنع، وواجب، وجائز.

١- فمن الممتنع ما إذا تحرك أول المثلين وسكن الثاني، نحو: ظَلَلْتُ، أو عَكِسَ وكان الأول هاء سكت، نحو: ﴿مَالِيهِ * هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾ (٢٩)، لأن الوقف مَنُويٌّ، وقد أدغمهما وَرَش على ضعف، أو كان مَدَّة في الآخر، كيدعو واقد، ويعطي ياسر، لفوات الغرض المقصود وهو المد، أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة، كلم يقرأ أحد. والحق أن الإدغام هنا رديء، أو تحركا وفات بالإدغام غرض الإلحاق، كَقَرَدِدٍ وَجَلْبَبٍ، أو خفيف اللبس بزنة أخرى، نحو: دُرَّرَ كما سيأتي.

٢- ويجب إذا سَكَن أول المثلين وتحرك الثاني، ولم يكن الأول مدًّا ولا همزة مفصولة من الفاء كما تقدم، نحو: جدَّ وحظَّ وسأَّل ورأَّس، بزنة فَعَّال وكذا إذا تحركا معًا بأحد عشر شرطاً.

أحدها: أن يكونا في كلمة واحدة كمدَّ ومَلَّ وحُبَّ، أصلها مَدَدَ بالفتح، ومَلَّلَ بالكسر، وحُبَّبَ بالضم، وأما إذا كانا في كلمتين، فيكون

الإدغام جائزًا، نحو: «جَعَلَ لَكُمْ».

ثانيهما: ألا يتصدر أحدهما كدَدَن، وهو: اللهو.

ثالثهما: ألا يتصل بمدغم كَجُسَسٍ جمع جاسٍ.

رابعها: ألا يكونا في وزن مُلْحَق بغيره كَقَرَدَد: لجبل، فإنه ملحق بجعفر، وَجَلَبَب فإنه ملحق بدحرج، واقعَنَسَس فإنه ملحق باحرنجم.

خامسها وسادسها وسابعها وثامنها: ألا يكونا في اسم على وَزْنِ «فَعَلَ» بفتحتين كطَلَل: وهو ما بقي من آثار الديار، أو «فُعِلَ» بضميتين كذُلِّل جمع ذُلُول: ضد الصُعب، أو «فِعَلَ» بكسر ففتح كَلِمَم جمع لِمَّة: وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن، أو «فُعَل» بضم ففتح كدَرر جمع درة: وهي اللؤلؤة. فإن تصدر أو اتصل بمدغم، أو كان الوزن ملحقًا، أو كان في اسم على زنة فَعَلَ، أو فُعَل، أو فِعَلَ أو فُعَل، امتنع الإدغام.

الشرط التاسع: ألا تكون حركة إحداهما عارضة، كاخْصُصْ أبي واكْثُفِ الشرَّ.

العاشر: ألا يكونا ياءين لازمًا تحريك ثانيهما، كحَيِّي وَعَيِّي.

الحادي عشر: ألا يكونا تاءين في «افتعل» كاستتر، واقتتل.

٣- وفي الصور الثلاث الأخيرة يجوز الإدغام والفاك كما يجوز أيضًا في ثلاث آخر:

إحداها: أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع، نحو: تَتَجَلَّى وتتعلم. وإذا أدغمت جئت بهمزة وصل في الأول، للتمكن من النطق،

خلافًا لابن هشام في توضيحه، حيث ردّ على ابن مالك وابنه بعدم وجود همزة وصل في أول المضارع، ولكنهما حُجّة في اللغة العربيّة، تقول في إدغام نحو: اسْتَرَّ واقتتل سَتَرٌ وقَتَلَ يُسْتَرُّ ستارٌ، بنقل حركة التاء الأولى للفاء، وإسقاط همزة الوصل، وهو خماسيٌّ، بخلاف نحو: سَتَر بالتضعيف كفعل، فمصدره التفعيل، وتقول في نحو: تَتَجَلَّى، وتتعلم: أَتَجَلَّى، وَأَتَعَلَّم.

وإذا أردت التخفيف في الابتداء، حذفت إحدى التائين وهي الثانية، قال تعالى: ﴿نَارًا تَلَطَّى﴾، و﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾. وقد تُحذف النون الثانية من المضارع أيضًا، وعليه قراءة عاصم ﴿وَكَذَلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ أصله نُجِّي بفتح الثاني.

ثانيهما وثالثهما: الفعل المضارع المجزوم بالسكون، والأمر المبني عليه نحو: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ يُقْرَأُ بالفك، وهو لغة الحجازيين، والإدغام، وهو لغة التميميين، ونحو: قوله تعالى: ﴿وَأَغْضَضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ قول جرير يهجو الراعي الثُميري الشاعر: [الوافر]

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَغَبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا^(١)

وقد تقدّم ذلك في حكم المضعف. والتزموا فكّ «أفعل» في التعجب، نحو: أَحِبُّ بزيد، وَأَشْدُّ ببياضِ وجه المُتقين، وإدغام هَلَمْ لثقلها بالتركيب، ولذا التزموا في آخرها الفتح، ولم يجيزوا فيها ما أجازوه في نحو: رُدَّ وشُدَّ، من الضمّ للاتباع، والكسر على أصل التخلص من التقاء

(١) البيت لجرير في «ديوانه» (ص ٢١٨)، و«خزانة الأدب» (١/٧٢، ٧٤)، (٩/٥٤٢)، و«الدرر» (٦/٣٢٢)، و«شرح المفصل» (٩/١٢٨)، وبلا نسبة في «شرح شافية ابن الحاجب» (ص ٢٤٤) و«الكتاب» (٣/٥٣٣)، و«المقتضب» (١/١٨٥).

الساكنين، فهما مُستثنيان من فعل الأمر، واستثناؤهما منه في الأول بحسب الصورة، لأنه في الحقيقة ماضٍ، وفي الثاني على لغة تميم، لأنه عندهم فعل أمر غير متصرفٍ تلحقه الضمائر، بخلاف الحجازيين، فإنه عندهم اسمٌ فَعْلٌ أمر لا يحلّقه شيء، وبلغتهم جاء التنزيل. قال تعالى: ﴿هَلَمْ إِيْنَا﴾. ﴿هَلَمْ شُهْدَاءَكُم﴾.



تنبيه

إذا وَلِيَ المدغم حرف مدّ، وجب تحريكه بما يناسبه، نحو: رُدُّوا
وَرُدِّي وَرُدَّا؛ وإذا وليه هاء غائبة وجب فتحه، لخفاء الهاء، فكأن الألف
وَلَيْتَه، ويجب الضم إذا وليه هاء غائب، خلافاً لثعلب.

وأما إذا وليه ساكن أو لم يله شيء فيثالث آخره في المضارع المجزوم
والأمر، إذا كانا مضمومي الفاء، نحو: رَدَّ القوم. ولم يُعَضَّ الطرف.

فإذا كانا مفتوحا الفاء أو مكسوريهما نحو: عَضَّ وَفَرَّ، ففيه وجهان
فقط: الفتح والكسر، على خلاف في بعض ذلك بين البصريين والكوفيين
وإذا اتصل المدغم بضمير رفع متحرك وجب فكُّ الإدغام، نحو: ﴿لَمَّا خُنَّ
خَلْقَتَهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾.

وقد يُفكُّ شذوذاً في غير ذلك، نحو: أَلِيلَ السَّقَاءِ: أي: تَغَيَّرَتْ رائحته،
وفي الضرورة، نحو: قول أبي النجم العجلي: [الرجز]
الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ^(١)



(١) الرجز لأبي النجم في «خزانة الأدب» (٣٩٠/٢)، و«لسان العرب» «جلل» وبلا
نسبة في «الخصائص» (٨٧/٣)، و«المقتضب» (١٤٢/١).

فصل في إدغام المتقاربين

١- حيث إنّ التقارب ينقسم إلى تقارب في المخرج، وتقارب في الصفة، لزم أن يُبين أولاً مخرج الحروف وصفاتها، ليكون الطالب على بصيرة، فنقول: مخارج الحروف أربعة عشر تقريباً:

- ١- أقصى الحلق: للألف، والهمزة، والهاء.
- ٢- ووسطه: الحاء، والعين المهملتين.
- ٣- وأدناه: للحاء والغين المعجمتين.
- ٤- وأقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك: للقف والكاف.
- ٥- ووسطه مع ما فوقه من الحنك: للجيم والشين.
- ٦- وإحدى حافتيه مع ما يليه من الأضراس: للضاد.
- ٧- وما دون طرفه إلى منتهاه مع ما فوقه من الحنك: للام، فمخرج اللام قريب من الضاد، وهي أوسع الحروف مخرجاً.
- ٨- وللراء من اللسان وما فوقه ما يليهما، فهي أخرج من اللام.
- ٩- وللثون ما يليه من الحيشوم، وهو أقصى الأنف.
- ١٠- وللطاء والذال المهملتين والتاء المثناة طرفه، مع أصول الشايات العليا وهي الأسنان المتقدمة، ثنتان من أعلى، وثنتان من أسفل.
- ١١- وطرفه مع الشايات للضاد، والزاي، والسين.

- ١٢- وطره مع طرف الثنايا: للطاء، والذال، والثاء المثلثة.
- ١٣- وباطن الشفة السفلى مع طرف الثنايا العليا: للفاء.
- ١٤- وما بين الشفتين: للباء، والميم، والواو.
- وصفاتها: جَهْر، وَهْمَس، وَرَخَاوَة، وَشَدَّة، وَتَوَسُّطٌ بَيْنَهُمَا، وَإِطْبَاق، وَانْفِتَاح، وَاسْتِعْلَاء، وَاسْتِفَال، وَذَلَاقَة، وَإِصْمَات، وَصَفِير، وَلِين.
- ١- فالمجهور: ما ينحصر جَرِي النَّفْس مع تحرّكه لقوّته، وقوّة الاعتماد عليه في مَخْرَجِهِ، فلا يخرج إِلَّا بصوت قَوِيٍّ، يمنع النَّفْس من الجري معه.
- ٢- والمهموس: بخلافه، وحروفه في قوله: «فَحَثُّهُ شَخْصٌ سَكَّتَ». وما عداها فهو المجهور.
- ٣- والشديد: ما ينحصر جَرِي الصوت عند إِسْكَانِهِ. وأحرفه: «أَجْدُكُ قَطَّبَتْ». ومن هذه الأحرف خمسة تسمى أحرف القَلْقَلَة، إذا كانت ساكنة، وهي «قُطْبُ جَدُّ». «قُطْبُ جَدُّ».
- ٤- والرَّخْو: ضِدُّه. والذي بينهما ما لا يتم له الانحصار ولا الجري، وأحرفه: «لِمَ يروَعْنَا».
- ٥- والمطبّق: ما ينطبق معه اللسان على الحنك، فينحصر الصوت بين اللسان وما يحاذيه من الحَنَك، وأحرفه: الصّاد، والضاد، والطاء، والظاء.
- ٦- والمنفتح: بخلافه.

٧- والمستعلي: ما يرتفع به اللسان إلى الحَنَك. وأحرفه أحرف الإطباق، والخاء والغين المعجمتان، والقاف.

٨- والمُسْتَفِلُّ: ما عداها.

٩- والدَّلَاقَة: الفصاحة والخِفَّة في الكلام. وحروفها «مُرْ بِنَقْل». ولخفة أحرفها لا يخلو رُباعيٌّ أو خُماسيٌّ لثقلهما من أحدها إلا نادرًا، كالعسجد وهو الذهب، والزَّهْرَة، بزايين مفتوحتين، بينهما هاء ساكنة، وهي شدة الضَّحِك.

١٠- والمُصَمِّتَة: ما عداها.

١١- وأحرف الصَّفِير: الزاي، والسين، والصاد.

١٢- وأحرف اللين: الألف، والواو، والياء.

والقياس في إدغام ما يدغم من تلك الحروف: قلب الأول إلى الثاني، لا العكس، إلا إذا دعا الحال لذلك، نحو: اذْكُرْ وَاذْكُرْ.

وإدغام الحروف المتقاربة في بعضها ثلاثة أحكام: الوجوب، والامتناع، والجواز فالوجوب في لام التعريف مع أحد الحروف الشمسية، وهي: التاء، والثاء، والذال، إلى الظاء، واللام، والنون، وفي اللام الساكنة غيرها مع الراء، نحو: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ﴾. وفي النون الساكنة مع ستة: أربعة فيها بُعْتَة: وهي أحرف «ينمو»، واثنان بلا بُعْتَة، وهما اللام والراء. وتقلب ميمًا مع الباء كما تقدّم، وتظهر مع حروف الحلق، وتختفي مع الباقي، فلها خمس حالات:

والامتناع في إدغام أحرف «ضَوِيٍّ مُشْفَرٍّ» فيما يقاربها، لأن استطالة

الضاد، ولين الياء والواو، وُغنة الميم، وتَفَشِّي الشين والفاء، وتكرار الراء، نزول مع الإدغام، وإدغام نحو: سَيِّد ومَهْدِي لا يَرِد، لأن الإعلال جعلهما مثليين.

والجواز فيما عدا ذلك، نحو: إدغام النون المتحركة في حرف من حروف «يرملون»، ونحو: الياء والثاء والذال والذال والطاء والظاء بعضها في بعض، أو في الزاي والسين والصاد، كأن تقول سَكَّت ثَابِت أو دارم أو ذاكر أو طالب أو ظافر أو زيد أو سالم أو صابر، أو تقول لبث تاجر أو دارم... الخ، أو تقول: حقد تاجر أو دارم.



التقاء الساكنف

١- إذا التقف ساكنان فف كلمة واحدة أو كلمتفن؁ وحب التخلص منهما: إما بحذف أولهما؁ أو تحركه؁ ما لم فكن على حده؁ كما سأتف: ففحب إن كانا فف كلمة حذف الأول لفظاً وخطاً إذا كان مدة؁ سواء كان الثاني جزءاً من الكلمة أو كالجزء منها؁ نحو: قُلْ؁ وَبِعْ؁ وَخَفْ؁ ونحو: أنتم تغزون وتقتضون؁ ولترمنن ولتغزنن فف رجال. وأنت ترمفن وتغزنن؁ ولترمنن ولتغزنن فف هند فف حذف لفظاً لا خطاً إن كانا فف كلمتفن؁ وكان الأول مدة أيضاً؁ نحو: فغزو الففش؁ وفرمف الرجل؁ «وركننا الفجر ففرف من الدنيا وما ففها»؁ «أطفعا الله وأطفعا الرسول وأوفا الأمر منكم».

وفحب تحركه إن لم فكن مدة إلا فف مضعفن: أحدهما: نون التوكفد الخففة؁ ففنها تحذف إذا فلفها ساكن كما تقدم.

ثانفهما: تنوفن العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم؁ نحو: محمد بن عبد الله والتحرك إما بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنفن؁ وهو الأكثر؁ وإما بالضم وفوباً عند بعضهم فف مضعفن:

الأول: أمر المضعف المتصل به هاء الغائب؁ ومضارعهُ المجزوم؁ نحو: رُدّه؁ ولم فِرُدّه؛ والكوففون ففجزون ففه الفتح والكسر أيضاً؁ كما تقدم فف الإدغام.

الثانف: مفم جماعة الذكور المتصلة بالضمفر المضموم؁ نحو: ﴿كُتِبَ عَلَفكمُ الصفام﴾؁ و﴿لهم البشرى﴾ وفترجح الضم على الكسر فف واو

الجماعة المفتوح ما قبلها، نحو: اخشوا الله، ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾، لخفة الضمة على الواو، بخلاف الكسرة.

ويجوز الضم والكسر على السواء: في ميم الجماعة المتصلة بالضمير المكسور، نحو: بهُم اليوم، وفيما ضمُّ التالي لثانيهما أصلي، وإن كسر للمناسبة، نحو: قالتِ اخرج، وقالت اغزي، و﴿أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾.

وإما بالفتح وجوبًا وذلك في تاء التانيث إذا وليها ألف الاثنين، نحو: قالتا، وفي نون من الجارة إذا دخلت على ما فيه أل، نحو: من الله، ومن الكتاب، بخلافها مع غير أل، فالكسر أكثر، نحو: من ابنك، وفي أمر المضعف المضموم العين، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائب، نحو: رُدَّها ولم يرُدَّها.

وأجاز الكوفيون فيه الضم والكسر أيضًا، كما تقدم في الإدغام. ويترجح الفتح على الكسر في نحو: ﴿أَلَمْ﴾ ويجوز الفتح والكسر على السواء في مضموم العين من أمر المضعف ومضارعه سوى ما مر.

٢- ويغتفر التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان أول الساكنين حرف لين، وثانيهما مدغمًا في مثله، وهما في كلمة واحدة، نحو: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، ومادة، ودابة، وخويصة. وتُمَوِّدُ الحبل.

الثاني: ما قصد سرده من الكلمات، نحو: جِئِم مِئِم، قَافَ وَاوُ، وهكذا.

الثالث: ما وُقف عليه من الكلمات، نحو: قال، وزيد، وثوب، وبكر، وعمر، إلّا أن ما قبل آخره حرف صحيح، يكون التقاء الساكنين فيه ظاهرياً فقط، وفي الحقيقة أن الصحيح محرك بكسرة مختلصة جداً وأما ما قبل آخره حرف لين، فالتقاء الساكنين فيه حقيقي، لإمكانه وإن ثقل وأخف اللين في الوقف: الألف، ثم الواو والياء مدين، ثم اللينان بلا مدّ، كثوب، وبنت.



الإمالة

وتسمى الكسر، والبطح والإضجاع

هي لغة: مصدر أملت الشيء إمالة: عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها، واصطلاحاً: أن تذهب بالفتحة إلى جهة الياء، إن كان بعدها ألف كالفتى، وإلى جهة الكسرة إن لم يكن ذلك، كنعمة ويسجر.

أصحابها: بنو تميم، وأسد، وقيس، وعامة نجد؛ ولا يميل الحجازيون إلا قليلاً.

ولها أسباب وموانع. فأسبابها سبعة:

أحدها: كون الألف مبدلة من ياء متطرفة حقيقية، كالفتى، واشترى؛ أو تقديرًا، كفتاة لتقدير انفصال تاء التانيث، لا نحو: باب، لعدم التطرف.

ثانيها: كون الياء تخلفها في بعض التصاريف، كألف ملهى، وأرطى، وحُبلى، وعَزَا وتَلَا، وسَجَى، لقولهم في تثنيها: ملهَيان، وأرطَيان، وحُبَلَيان، وفي بناء الباقي للمجهول: غُزِي، وتُلِي، وسُجِي.

ثالثها: كون الألف مبدلة من غير فعل يثول عند إسناده للتاء إلى لفظ قلت بالكسر، كباع وكال وهاب وكاد ومات، إذ تقول: بعْتُ، وكلت، وهبت، وكدت، ومْتُ، على لغة من كسر الميم، بخلاف نحو: طال.

رابعها: وقوع الألف قبل الياء، كبايعته وسائرته.

خامسها: وقوعها بعد ياء متصلة أو منفصلة بحرف أو حرفين أحدهما الهاء، نحو: عيان وشييان، ودخلت بيئها.

سادسها: وقوع الألف قبل كسرة مباشرة كسالم، أو بعدها منفصلة منها بحرف: ككتاب، أو بحرفين كلاهما متحرك، وثانيهما هاء، وأولهما غير مضموم، كيريد أن يضربها، دون هو يضربها، أو أولهما ساكن كشملال، أو بهذين وبالهاء كدِرْهَمَاكَ.

سابعها: إرادة التناسب بين كلمتين أميلت إحداهما لسبب متقدم كإمالة والضُّحَى، في قراءة أبي عمرو، لمناسبة سجي وقَلَى، لأن ألف الضُّحَى لا تمال إذ هي منقلبة عن واو.

ويمنعها شيئان:

أحدهما: الراء بشرط كونها غير مكسورة، وأن تكون متصلة بالألف قلبها كراشد، أو بعدها نحو: هذا الجدار، وبنيت الجدار، وبعضهم جعل المؤخرة المفصولة بحرف ككافر كالمتصلة. وألا يُجاور الألف راء أخرى، فإن جاورتها أخرى لم تمنع الأولى، نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ﴾.

ثانيهما: حروف الاستعلاء السبعة، وهي: الخاء، والغين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف متقدمة أو متأخرة. ويشترط في المتقدم منها ألا يكون مكسورًا. فخرج نحو: طَلَابٌ وغَلَابٌ وخِيَامٌ. وأن يكون متصلًا بالألف، أو منفصلًا عنها بحرف واحد، كصالح، وضامن، وطالب، وظالم، وغالب، وخالد، وقاسم، وكغنائم. وألا يكون ساكنًا بعد كسرة، فخرج نحو: مصباح وإصلاح ومطواع. وألا يكون هناك راء مكسورة مجاروة فخرج نحو: ﴿وَلَقَدْ أَبْصَرْنَاهُمْ﴾ ﴿إِذْ هُمْ فِي الْغَارِ﴾.

ويشترط في المتأخرين الاتصال أو الانفصال بحرف أو حرفين كساخر
وخاطب، وكنافخ وناعق، وكمواثيق ومناشيط.



تنبيهات

الأول: شرط الإمالة التي يكفها المانع ألا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف، فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة، ولا ألفاً منقلبة عن ياء كطاب فسبب إمالة الأول الكسرة المقدرة، والثانية الياء التي انقلبت ألفاً، لأن السبب المقدر هنا أقوى من السبب الظاهر، لأن الظاهر إما متقدم على الألف، كالكسرة في كتاب، والياء في بيان، أو متأخر عنها: نحو غانم وبائع، والذي في نفس الألف أقوى من الاثنين، ولذلك أميل نحو: طاب وخاف، مع تقدّم حرف الاستعلاء، وحق وزاغ مع تأخره.

الثاني: سبب الإمالة لا يؤثر إلا إذا كان مع المُمال في كلمة، لأن عدم الإمالة هو الأصل، فيصار إليه بأدنى شيء؛ فلا يمال نحو: لزيد مال، لوجود الألف في كلمة، والكسرة في كلمة.

وأما المانع فيؤثر مطلقاً، لأنه لا يصار إلى الإمالة التي هي غير الأصل إلا بسبب قويّ، فلا تُمال ألف كتاب، من نحو: كتاب قاسم، لوجود حرف الاستعلاء، وإن كان منفصلاً.

الثالث: تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة:

أحدهما: الألف وقد تقدّمت. وشرطها ألا تكون الفتحة في حرف، ولا في اسم يشبهه، إذ في الإمالة نوع تصرف، والحرف وشبهه بريء منه، فلا تمال فتحة إلّا، ولا على، ولا إلى، مع السبب المقتضي في كلّ، وهو الكسرة في الأول، والرجوع إلى الياء في الثاني، وكلاهما في الثالث. واستثنوا في ذلك ضميري «ها» و«نا» فقد أمالوها عند سبق الكسرة أو

الياء، لكثرة استعمالها.

ثانيها: الراء، بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء وكونهما متصلين، نحو: مِنَ الكبر، أو منفصلتين بساكن غير ياء، نحو: من عمرو بخلاف نحو: أعوذ بالله مِنَ الغَيْرِ، ومن قبح السَّيْرِ، ومن غيرك.

ثالثها: هاء التأنيث في الوقف خاصة، كرحمة ونعمة، شبهوا هاء التأنيث، لاتفاقهما في المخرج، والمعنى، والزيادة، والتطرف، والاختصاص بالأسماء، وأمال الكسائي قبل هاء السكوت نحو: كِتَابِيَّةٌ، ومنعها بعضهم، وهو الأصح.



مسائل للتمرين

التمرين: مصدر مَرَّنه على كذا، مأخوذ من قولهم مَرَّنَ على الشيء مُروناً ومَرَّانة: إذا اعتاده واستمر عليه، وهو هنا بمعنى تعويد الطالب تطبيق المسائل على القواعد الصرفية التي علمها.

وكثيراً ما يقولون: المطلوب أن تَبْنِي من كذا لفظاً بزنة كذا، فيجب أن نبحث أولاً عن معنى هذه العبارة، حتى يعمل سامعها بمقتضاها، فنقول:

إنهم قد اختلفوا في ذلك على أقوال: أصحها هو أن المعنى: صُغ من لفظ ضرب مثلاً ما هو بزنة جعفر، بمعنى أن تعمل في هذه الزنة الفرعية ما يقتضيه القياس، من القلب، أو الحذف، أو الإدغام مثلاً، إن كان في هذه الزنة الفرعية أسباب تقتضيها.

فإذا كان في الأصل حرف زائد مثلاً، فلا خلاف في أن يزداد مثله في الفرع إلا إذا كان الحرف الزائد عوضاً عن حرف في الأصل، كما في نحو: اسم، فإن همزة الوصل فيه عوض عن أصل، هو لام الكلمة أو فاؤها ففيه خلاف، وإذا حصل قلب في الأصل، فلا خلاف في حصوله في الفرع، فإذا أردنا أن نبني من الضرب مثلاً بزنة إيسَ قلنا رَضِبَ.

وإن وُجِدَ في الفرع ما يقتضي عدم الإدغام مثلاً، عمل به، كما إذا لزم عليه لبس أو ثقل، لرفض العرب ذلك في كلامهم، وإن وُجِدَ في الأصل سبب إعلال لحرف لم يوجد في الفرع، فلا خلاف في أنه لا يقلب في الفرع، فيقال على وزن أوائل من القتل: أَقَاتِلَ.

تنبيه

يجوز عند سيبويه أن يصاغ على وزن ثبت في كلام العرب وإن لم ينطقوا به في الفرع المطلوب، فيصح أن يصاغ من ضرب على زمة شَرَبْتُ، فيقال ضَرَبْتُ مع أنهم لم ينطقوا به. ولا محذور فيما قاله سيبويه، إذ الغرض التمرين فقط، ولا يقال إنه يلزم إثبات صيغ لم تنطق بها العرب في كلامهم. وأما نحو: جالينوس وميكائيل فلا يصاغ على زنتهما، لعدم ثبوتهما في كلامهم.



تطبيق

١- إذا أردت أن تصوغ من باع وقال على وزن عنسل بمهملتين مفتوحتين، بينهما نون ساكنة: للناقة السريعة، قلت فيه «بَيْع وقَوْل» بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، لأنه يشترط في إدغام المتقاربين ألا يحصل لبس، ووجه اللبس هنا أنك لو أدغمت لقلت: قَوْل وبَيْع، فيلتبسان بمضعفي. قال وباع.

٢- وإذا أردت أن تصوغ من قال وباع بوزن «قَنْفَخَر بكسر فسكون ففتح فسكون: للرجل العظيم الجثة» قلت قَنْوَل وبَيْع بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، هما النون والواو، والنون والياء، حذراً من أن يلتبس بنحو: عْلَكَد، ومعناه البعير الغليظ، فلا يُدْرَى: أهو مثله، أو مثل قَنْفَخَر وأدغم: ولا يجوز أن تصوغ من نحو: كَسَر وجَعَلَ على وزن جَحَنَل، فلا تقول كَسَرَر ولا جَعَنَلَل، فإنك إن لم تدغم حصل الثقل، وإن أدغمت التبس بنحو: سَفَرَجَل، فيظن أنه خماسي الأصول.

٣- وإذا قيل كيف تَبني من نحو: ضَرَب مضَعَف العين على زنة مُحَوِيٍّ، بضم ففتح فكسر فياء مشددة، قلت مُضَرَّبِي لا مُضَرَّبِي. وذلك أن لفظ مُحَوِيٍّ اسم فاعل منسوب إليه، من قولهم حَيَّيْ بثلاث ياءات، أدغمت الأولى في الثانية، فأصل مُحَوِيٍّ قبل النسب مُحَيِّيْ بثلاث ياءات، على وزن مُطَرِّز فللنسب إليه يلزم حذف الياء الأخيرة، كما تحذف من نحو: المشتري، ثم حذف إحدى الياءين الباقيتين، وقلب الأخرى واوًا، وفتح ما قبلها، فيصير بعد النسب مُحَوِيًّا، وحيث أن هذه الأسباب الموجبة للتغيير في الأصل لم توجد في الفرع، الذي هو مُضَرَّبِي نُطِقَ به

على حاله، أي: على زنة مُحَوِّي لو لم يحصل فيه تغيير.

٤- وإذا قيل: صغ من «آء» اسم شجرة أو ثمرة، على زنة مُسْطَار: اسم للخمر، قلت: مُسْتَاة لا مُسَاة، لأنه لا يحذف من الفرع إلا ما اقتضاه في نفسه لا بالنظر إلى أصله، إذ أصله مُسْتَطَار، من «ط ي ر»، ولو قدر أنه من «س ط ر» لقلل مُؤَوَاء.

٥- وإذا قيل كيف تَبْنِي من «وَأَيْت» بزنة كوكب، حال كون المصوغ مخففاً مجموعاً جمع سلامة، مضافاً إلى ياء المتكلم؟ قلت فيه «أَوِيَّ» بفتح فكسر، فياء مشددة مفتوحة. وذلك أنك أولاً تبنى من وأي بزنة كوكب فتقول: «وَوَأِي» ثم يعلّ إعلال فتى، فيقال وَوَأِيَّ. فإذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها، قلت فيه: «وَوَوِي» بزنة فتى، ثم تقلب الواو الأولى همزة، فيصير أَوِي، وجوّز بعضهم القلب عدم القلب فإذا جمعته جمع سلامة، قلت فيه: أَوُونْ كَفْتُونْ. فإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت: أَوَوِي، ثم تقلب الواو الثانية ياء، وتدغم في الياء، وتكسر الواو الأولى لمناسبة الياء، فيصير أَوِيَّ.

٦- وإذا قيل كيف تبنى من «وَأَيْت» بزنة أُبْلُم، وهو خوص المُقْل، قلت فيه «أَوِيَّ» بضم أوله، وذلك لأن أصله أَوُوِيَّ، ثم أعلّ إعلال قاض، فصار أَوِيَّ.

٧- وإذا قيل صغ من «أَوَيْت» بزنة أُبْلُم؟ قلت فيه «أُوَّ». أصله: «أَوَوِي» قلبت الهمزة الثانية واوًا، وأدغم المثلان. ثم أعلّ إعلال قاض فصار أُوَّ.

٨- وإذا قيل كيف تبنى من «وَأَيْتُ» بزنة إَوَزَّة؟ قلت «إِيثَاة» بهمزة فياء فهمزة. وذلك لأن أصل إَوَزَّة: إَوَزَزَّة، فحينئذ يكون أصل إِيثَاة: إَوَايَة

بهمزة مكسورة، فواو ساكنة، فهمزة مفتوحة، فياء مفتوحة. قلبت واوه ياء، لوقوعها إثر كسرة، فصار إيائية، ثم قلبت الياء ثانية ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار إيائة كسيلة.

٩- وإذا بنيت من «أويت» مثل إوزة قلت «إيائة» بهمزة مكسورة مشددة وذلك لأن أصله إئوية. أما الهمزة الأولى فهي زائدة، وأما الثانية فهي فاء الكلمة، وأما الواو فهي عينها، ولوقوع الهمزة الثانية إثر كسرة تقلب ياء، ثم يقال: اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمتا. وحينئذ اجتمعت ثلاث ياءات، قلبت الأخيرة ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار إيائه.

١٠- وإذا قيل كيف تبني من: قال وباع بزنة «عَنكَبوت»؟ قلت: يَبْعُموت وقَوْلُوت، لا بَيْعُوت وقَتْلُوت، لأن الصحيح أن النون لا تزداد ثانية ساكنة إلا بضَعْف.

١١- وإذا قيل كيف تبني من «بُعْتُ» على زنة اطمأن؟ قلت «ايْبَعْع» بإدغام العين الثانية في الثالثة، بعد نقل حركتها إلى العين الأولى.

١٢- وإذا قيل كيف تبني من قال على زنة «اغْدُودَن» مبنياً للمعلوم؟ قلت «اقْوُولَ»، بإدغام الواو الثانية في الثالثة وجوباً.

١٣- وإذا قيل كيف تبني من قال وباع بزنة «اغْدُودِنَ» مبنياً للمجهول؟ قلت اقْوُول وَايُويِع بلا إدغام وجوباً، لأن في الواو الثانية في اقْوُول، والواو في ايويِع حرفاً مدّ زائدان، فلا إدغام فيهما.

١٤- وإذا قيل كيف تبني من «قَوِيَّ» بزنة «بيقور» وهو اسم جمع البقرة؟ قلت فيه «قَيُّو» بياء مشددة مضمونة، فواو مشددة. والأصل: «قَيُّوُوُو»

قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمتا، ثم أدغمت الواو الثانية في الثالثة، ولم تقلبا ياءين مع وقوعهما طرفاً، لأن لذلك مواضع قد تقدم ذكرها، وليس هذا منها ولم تنقل حركة العين التي هي الواو الأولى إلى ما قبلها، كما في مَبِيع، لأن العين لا تعلُّ إذا كانت هي واللام حرفي علة، سواء أُعلَّت اللام كما في «قَوِي» أو لم تعلِّ كما في هَوِي.

وعلى هذا القياس يكون التمرين.



الوقف

١- هو قطع النطق عند آخر الكلمة. ويقابله الابتداء الذي هو عمل. فالوقف استراحة عن ذلك العمل. ويتفرغ عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد، فيكون لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر، ولتمام السجع في النثر. وهو إما اختياري «بالياء المثناة من تحت»، أي: قُصِدَ لذاته، أو اضطراري عند قطع النَّفْس، أو اختياري «بالموحدة»، أي: قُصِدَ لاختبار شخص هل يحسن الوقف على نحو: بِمَ و «ألا يا سجدوا، أم ما اشتملت عليه أرحام الأنثيين»، أولاً؟ والأول إما استثنائي وهو ما وقع في الاستثبات، والسؤال المقصود به تعيين مبهم، نحو: مَنْ، وأيُّون؟ لمن قال: جاءني رجل أو قوم. وإما إنكاري لزيادة مدة الإنكار فيه، وهو الواقع في سؤال مقصود به إنكار خبر المخبر، أو كون الأمر على خلاف ما ذُكِر. وحينئذٍ فإن كانت الكلمة منونة كسر التنوين، وتعينت الياء مدة نحو: أزيديني بضم الدال، وأزيديني بفتحها وأزيديني بكسرها، وكسر النون في الجميع، لمن قال: جاء زيدٌ أو رأيتُ زيداً، أو مررت بزيد. وإن لم تكن منونة أتى بالمد من جنس حركة آخر الكلمة، نحو: أَعْمَرُوهُ وأَعْمَرَاهُ وأَحْدَامِيهِ، لمن قال: جاء عُمَرُ، ورأيتُ عُمَرَ، ومررت بِحَدَامٍ. وإما تذكيري، وهو المقصود به تذكري باقي اللفظ، فيؤتى في آخر الكلمة بمدة مجانسة لحركة آخرها، كقلا، ويقولوا، وفي الدَّارِي. وإما ترنمي كالوقف في قول جرير: [الوافر]

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْمَتَابِنَ^(١)

(١) البيت لجرير في «ديوانه»، و«خزانة الأدب» (٦٩/١) وهو مهم، و«الدرر» (٥/١٧٦)، (٢٣٣/٦)، و«شرح أبيات سيويه» (٣٤٩/٢) و«المقاصد النحوية» (١/١) =

وأما غير ذلك وهو المقصود هنا.

٢- والتغيرات الشائعة في الوقف سبعة أنواع نظمها بعضهم فقال:
[البسيط]

نَقْلٌ وَحَذْفٌ وَإِسْكَانٌ وَيَتَّبَعُهَا التَّضْعِيفُ وَالرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ وَالْبَدَلُ

فيُبدَل تنوين الاسم بعد فتحه أَلْفًا، كَرَأَيْتُ زَيْدًا، وَفَتَى، وَنَحْوُ: وَيَهَا وَإِيهَا بكسر الهمزة، وكذلك تبدل نون التوكيد الخفيفة أَلْفًا، ويرد ما حُذِفَ لأجلها في الوقف كما تقدّم، وشبّهوا «إِذْنًا» بالمتون، فأبدلوا نونها أَلْفًا في الوقف مطلقًا، وبعضهم يقف عليها بالنون مطلقًا، لشبهها بأن وَلَنْ، وبعضهم يقف عليها بالألف. إِنْ أَلْغَيْتَ، وبالنون إِنْ أَعْمِلْتَ.

ويُوقَف بعد غير الفتحة بحذف التنوين، وإسكان الآخر، كهذا زَيْدٌ، ومررت بزيّد، ومطلقًا عند ربيعة. وأما الأزد فتقبله واوًا بعد الضم، وباء بعد الكسر فيقولون: جاء زيّدو، ومررت بزيدي، وإن وقف على هاء الضمير حذفت صلته أي: مدّته، بعد غير الفتح، نحو: بهُ ولهُ، إلّا في الضرورة كقول رُؤبة: [الرجز]

وَمَهْمِهْ مُغْبَرَّةٌ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ^(١)

بخلاف نحو: بها ومنها، فتبقى الصلة، وقد تحذف على قلة، كقوله: «وبالكرامة ذات أكرمكم الله به».

أراد: بها، فحذف الألف، وسكن الهاء، بعد نقل حركتها إلى ما

= (٩١)، و«لسان العرب» «خنا».

(١) الرجز لرؤبة في «ديوانه» (ص ٣) وهما فيه بلفظ:

وبلد عامية أعماؤه كأن لون أرضه سماؤه

قبلها.

وإذا وقف على المنقوص ثبتت ياءه، إذا كان محذوف الفاء، كما إذا سميت بمضارع نحو: وَفَى: تقول هذا يقى، أو كان محذوف العين، كما إذا سميت باسم الفاعل من رأى، فإنك تقول هذا مُرِي؛ إذ لو حذفت اللام منهما لكان إجحافاً وكان إذا منصوباً منوناً نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾ أو غير منون مقروناً بآل، نحو: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّارَاقِ﴾ فإن كان غير منصوب جاز الإثبات والحذف ولكن يترجح في المَثُون الحذف، نحو: هذا قاض، ومررت بقاض، وقرأ ابن كثير: ﴿وَمَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ وفي غير المنون يترجح الإثبات، كهذا القاضي، ومررت بالمنادي، وقرأ الجمهور: ﴿الْكَبِيرُ الْمُعَالِ﴾.

ويوقف على هاء التأنيث بالسكون، نحو: فاطمة، وعلى غيرها من المتحرك بالسكون فقط، أو مع الرُّوم، وهو إخفاء الصوت بالحركة، والإشارة إليها ولو فتحة، بصوت خفي، ومنعه الفراء فيها، أو الإشمام، وهو ضمُّ الشَّفتين والإشارة بهما إلى الحركة بدون صوت، ويختص بالمضموم، ولا يُدركه إلَّا البصير؛ أو التَّضعيف، نحو: هذا خالد، وهو يضرب، بتشديد الحرف الأخير، وهي لغة سَعْدِيَّة. وشرط الوقف بالتضعيف ألا يكون الموقوف عليه همزة كِرْشاء، ولا ياء كالراعي، ولا واوًا كيغزو، ولا ألفًا كيخشى، ولا واقعًا إثر سكون كزيد وبكر أو مع نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله، كقراءة بعضهم: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾، بكسر الباء و وسكون الراء، بشرط أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا غير متعذر، ولا مستثقل تحريكه، وألَّا تكون الحركة فتحة، وألَّا يؤدي النقل إلى عدم النظير. فخرج نحو: جعفر، لتحرك ما قبله، ونحو: إنسان ويشد، لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة، ويقول ويبيع، لاستثقال

الضمة إثر كسرة أو ضمة، ونحو: : هذا عِلْمٌ، لأنه لا يوجد فِعْلٌ بكسر فضم في العربية. والشرطان الأخيران مختصان بغير المهموز، فيجوز النقل في نحو ﴿يُخْرِجُ الْخَبَاءَ﴾ وإن كانت الحركة فتحة، وفي نحو: هذا رِءُءٌ، وإن أدى إلى عدم النظير، لأنهم يغتفرون في الهمزة ما لا يغتفرون في غيرها.

ويوقف على تاء التأنيث بدون تغيير إن كانت في حرف، كَثُمَّتْ وَرُبَّتْ، أو في فعل: كقامت، أو اسم ساكن صحيح، كأخْتُ وَبِئْتُ. وجاز إبقاؤها على حالها وقبلها هاء، إن كان قبها حركة كَثَمَرَةٌ وَشَجَرَةٌ، أو ساكن معتل كصلاة ومسلمات، ويترجح إبقاؤها في الجمع وما سمي به منه، تحقيقاً أو تقديرًا، وفي اسمه كمسلمات وأذرعات وهيئات، فإنها في التقدير جمع هَيْهِيَّةٍ كَقَلْقَلَةٍ، سَمِّيَ بها الفعل، ونحو: أولات. ومن الوقف بالإبدال قولهم كيف الإخوة والأخوة، وقولهم: «دَفَنُ البناء» من المَكْرُمَاءِ، وقُرِئَ هَيْهَاءَ. ومن الوقف بتركه وقف بعضهم بالتاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ﴾ وقوله: [الرَّجَز]

كَانَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمْتُ^(١)

ويوقف بهاء السكت جَوَازًا على الفعل المَعْلَل لا مَّا بحذف آخره، نحو: لم يَغْزُهُ ولم تَرْمِهِ، ولم يَخْشَهُ. وتجب الهاء إن بقيَ على حرف واحد، نحو: قَهْ، وعَهْ وقال بعضهم: وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد، نحو: لم يَقَهْ، ولم يَعْه. ورُدَّ بـ ﴿لَمْ أَكُ﴾ و«تق»، بدون هاء عند إرادة الوقف.

(١) الرجز لأبي النجم في «مجالس ثعلب» (٣٢٦/١)، «خزانة الأدب» (١٧٧/٤)، (٣٣٣/٧)، و«الدرر» (٣٠٥/٦).

ويترجح الوقف بها على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف، نحو:
لَمَهُ، وَعَمَّهُ.

ويجب إن جُرَّتْ باسم، نحو: مَجِيءٌ مَهْ. وعلى كُلِّ فيجب حذف ألفها
في الجر مطلقاً.

وأما قولُ حسان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: [الوافر]

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَيْمٌ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي تُرَابٍ^(١)
بإثبات الألف، فضرورة.

وقال الشاطبي: حذف الألف ليس بلازم، فيما جرت باسم، فيجوز
مَجِيءٌ مَا جِئْتُ؟ ولكن الأجود الحذف.

وكذا يُوقَفُ بها على كُلِّ كلمة مبينة على حركة بناء لازماً، وليست فعلاً
ماضياً، نحو: هُوَ وَهِيَ وَيَاءُ المتكلم عند من فتحن في الوصل، وكيف،
وثَمَّ، ولحاقها لهذا النوع جائز مستحسن. فلا تلحق اسم «لا» ولا المنادى
المضموم، ولا ما قُطِعَ لفظه عن الإضافة، كقَبْلُ وبعْدُ؛ ولا العدد المركَّب
كخَمْسَةَ عَشَرَ، لشبه حركاتها بحركات الإعراب، لغرضها عند المقتضى،
وزوالها عند عدمه، فيقال في الوقف على هُوَ: هُوَهُ، قال حسان:
[المقارب]

إِذَا مَا تَرَعَرَعَ فِينَا الْغُلَامُ فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَهُ^(٢)

(١) البيت لحسان وهو في «ديوانه» (ص ٣٢٤)، و«خزانة الأدب» (١٣٠/٥)، (٦/٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤)، و«الدرر» (٣١٤/٦) و«شرح شواهد الشافية» (ص ٢٢٤)، وبلا نسبة في «شرح شافية ابن الحاجب» (٢/٢٩٧).
(٢) البيت لحسان وهو في «ديوانه» (ص ٣٩٧)، و«خزانة الأدب»، (٢/٤٢٨)، =

وفي هي: هيّة؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ﴾ (١٠) وفي كيف
وئثم: كيفه، وئثمه. وفي غلامي وكتابي: غلاميه، وكتابيه. قال تعالى:
﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْفَكَ كُنْبَهُ بِإِيمَانِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَبُ وَأَكْنَبُ﴾ (١١) والله أعلم.

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم.

قال المؤلف حفظه الله: وكان الفراغ من تبييضه يوم الاثنين، لعشر
خلت من شوال عام أحد عشر بعد ثلثمائة وألف هجرية، على صاحبها
أفضل الصلاة وأزكى التحية.



تقاريط الكتاب

قرّظ هذا الكتاب بعد الاطلاع عليه بعض العلماء الأفاضل، فأحبينا إثبات تقاريطهم، اعترافاً بفضلهم، وشكراً لعملهم:

[١]

قال حضرة الأستاذ الجليل، والشاعر الناثر النبيل، رئيس التصحيح بالمطبعة الأميرية سابقاً، المرحوم الشيخ طه قطرية، مقرّظاً ومؤرخاً عام طبعه الأول: [الكامل]

العلم أحسن ما ظفرت به يد	عظمت عليّ به لأستاذي يد
روحي فداً لمعلم تحيا به	روحي ويحسن مصدرى والمورد
ويطبني من داء جهلي بالذي	يعبا بصنعتة الطبيب الأوحد
العلم بيت والمعلم سلم	من أين ترقى البيت لولا المصعد
فاعرف له حقاً فأنت به عرف	ت الحق إذ غصن الشبية أملد
والعلم إن أنصفت لا تعدل به	عرضاً من الدنيا يزول وينفد
واعذر به بني الدنيا فإن زيوفها	جادت بأعينهم وزاف الجيد
لا تطلب الشهوات تقليداً لهم	فمن البهائم ما تراه يقلد
يا جامعاً للمال يدعى سيّداً	من غير بذل أين منك السؤدد
المجد موقوف على كف ند	من كان يجمد كفه لا يمجّد
فانهض إلى كسب العلوم منزهاً	للنفس عن خلق يشين ويفسد

فإذا فعلت فأنت شهم سيد
نمت به أوصافه الغرا كما
هذا الكتاب غيمة الصرفي من
لم ألق أطيّب من «شذا العرف»
الذي

يا قوم دونكم الشذا فتمسكوا
وبه افرقوا بين الصحيح وما بدا
وبه ثقوا، وله اسمعوا قولاً، وعوا
فمباحث التصريف قد أضحت به
لا تعجبوا للصرف مجتمعاً به شمالاً
فارغب إليه وقف على أبوابه
وكأنني بفتى تعرض سائلاً
بالله خبرني، فقلت مؤرخاً
سنة ١٣١٢ هـ

بمداده وبه إلى الصرف اهتدوا
فيه اعتلال وهو منه مجرد
وإذا قضى أمراً فلا تنرددوا
كالشمس ضاحية عليها فاشهدوا
فأفضل الجمع هذا المفرد
تصدر أخي عنها وأنت مزود
من ذا الذي تثني عليه وتحمد
نم فاح طيب شذاه أحمد أحمد
٩٠ ٨٩ ٢١ ١٠٠٦ ٥٣ ٥٣



[٢]

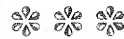
وقال التقي النقي، الورع الذكي، محدث الكمال الأستاذ الفاضل الشيخ
علي غزال المدرس بالأزهر المعمور، رحمه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وأصحابه،
وجميع أحبابه.

وبعد: فقد اطلعتُ على الكتاب الموسوم «شذا العرف في فن
الصرف»، الذي ألفه العالم الفاضل، والهمام الكامل، الشيخ أحمد
الحملاوي، فوجدته كتابًا بديعًا لكثرة فوائده، وتحرير مقاصده، مع
سهولة عباراته، ولطف إشارات، وقد احتوى على مهمات هذا الفن، مع
تحرير حسن متقن، فجزى الله مؤلفه أحسن الجزاء، ونفع والتأليف، إنه
سميع الدعاء آمين.

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه وسلم.



[٣]

وقال العلامة الفاضل، العالم العامل، مظهر المجد، الأستاذ الشيخ
سليمان العبد، المدرس بالأزهر المعمور، ومدرسة دار العلوم الخديوية
سابقاً، رحمه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا مصدر الأسماء والأفعال، سبحانك صحت إيماننا،
وخلصته من شوائب الهتلال، ونثني عليك، صرفت قلوبنا إلى التحلي
بحلية المعارف، وأسبغت علينا ظل إنعامك الوارف، ونصلي ونسلم على
سيد العرب والعجم، أفصح من نطق بالضاد من حروف المعجم، سيدنا
ومولانا محمد، المشهور في الصحف الأولى بأحمد، والداعي إلى
الصراط المستقيم والمنهج الأحمد، وعلى آله وصحبه ما تحلى جيد
الزمان العاقل، بوجود العلماء الأفاضل.

وبعد، فإنه لما زالت عن قلبي الغصص، ونالت بغيتي أجل الفرص،
بطالعة الكتاب المسمى «شذا العرف، في فن الصرف»، فوجدته سفراً
كالعروس تشتاق إليه جميع النفوس، ويخجل قس الفصاحة بفصاحته،
ويرينا نهج البلاغة ببلاغته، فصرت أستخرج من بحار الدرر، وأشكر
فضل جامعته، حيث انتقى فيه أحسن الغرر، فما زال يدي من برج سعود
قرطاس بدوراً وشموساً، ويدير علينا من خمر لذة معانيه كؤوساً، فاز من
كان جليساً له، فإنه لم ير في منه مجموعاً عادله، فلذلك أرخته، ولحسنه
قرظته، فقلت: [الطويل]

كتاب كبر التمس حسنا فإنه يضئ بأنوار عجائب غرائب
ففاق سواه في المحاسن والبها وسرت به الطلاب من كل جانب
وقلد جيد الدهر جامعه به قلائد فخر من أجل المناقب
ومن طيب مبناء أقول مؤرخاً شذا العرف نبراس بديع المطالب
سنة ١٨٩٤ م ١٣٨٢ ٣١٣ ٨٦ ١١٣

فله در مؤلفه الذي رفعت له بين العلماء الأعلام، وسجدت له طوعاً
الأقلام، العالم العامل، الذي هو في الشعر والنثر، وأعمال القلم، أشهر
من نار على علم من هو لكل فضل وكمال راوي، حضرة الشيخ أحمد
المحلاوي، حفظه الله.



مصادر التحقيق

- ١- أدب الكاتب عبد الله بن مسلم بن قتيبة - تحقيق محمد الدالي - مؤسسة الرسالة.
- ٢- الأشباه والنظائر السيوطي - تحقيق عبد العال مكرم - مؤسسة الرسالة.
- ٣- أمالي الزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف.
- ٤- الأمالي - إسماعيل بن القاسم القالي - دار الكتب المصرية.
- ٥- أمالي المرتضي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتاب العربي.
- ٦- تاج العروس - الزبيدي - تحقيق عبد الستار فراج وآخرون - الكويت.
- ٧- جمهرة الأمثال - أبو هلال العسكري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الجيل.
- ٨- الجنى الداني في حروف المعاني - الحسن بن القاسم المرادي - تحقيق فخر الدين قباوة.
- ٩- حماسة البحتري - تحقيق لويس شيخو - بيروت.
- ١٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر بن عمر البغدادي - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي.
- ١١- الخصائص أبو الفتح عثمان بن جني - تحقيق محمد علي النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- ١٢- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع - أحمد بن أمين الشنقيطي - تحقيق عبد العال مكرم - دار البحوث العلمية بالكويت .
- ١٣- ديوان الأعشى - تحقيق محمد محمد حسين - مؤسسة الرسالة .
- ١٤- ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف .
- ١٥- ديوان أوس بن حجر - تحقيق محمد يوسف نجم - دار بيروت للطباعة .
- ١٦- ديوان جرير بن عطية - تحقيق محمد الصاوي - الشركة اللبنانية للكتاب .
- ١٧- ديوان حسان بن ثابت تحقيق سيد حنفي حسين طبعة دار المعارف .
- ١٨- ديوان الحطيئة - تحقيق نعمان أمين طه - مكتبة الخانجي .
- ١٩- ديوان حميد بن ثور الهلالي - تحقيق عبد العزيز الميمني - الدار القومية للطباعة .
- ٢٠- ديوان ذي الرمة - تحقيق عبد القدوس أبو صالح - مؤسسة الرسالة .
- ٢١- ديوان رؤبة بن العجاج - تحقيق وليم بن الورد - دار الآفاق الجديدة .
- ٢٢- ديوان العجاج - تحقيق عبد الحفيظ السطلي - مكتبة أطلس .
- ٢٣- سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي - تحقيق عبد العزيز الميمني - لجنة التأليف والترجمة .
- ٢٤- شرح أبيات سيويه - أبو سعيد السيرافي - دار المأمون للتراث .

- ٢٥- شرح الأشموني على ألفية بن مالك - تحقيق حسن حمد - دار الكتب العلمية.
- ٢٦- شرح التصريح على التوضيح - خالد بن عبد الله الأزهرى - مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- ٢٧- شرح شافية ابن الحاجب - الاستراباذي - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد وزميله - دار الكتب العلمية.
- ٢٨- شرح شواهد المغني - السيوطي - مكتبة الحياة.
- ٢٩- الصاحبى فى فقه اللغة لابن فارس - تحقيق السيد أحمد صقر - مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- ٣٠- لسان العرب - ابن منظور - دار صادر.
- ٣١- مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف.
- ٣٢- مجمع الأمثال - الميداني - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الجيل.
- ٣٣- المعجم المفصل فى شواهد العربية - إميل يعقوب - دار الكتب العلمية.
- ٣٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - ابن هشام - تحقيق أميل يعقوب دار الكتب العلمية.
- ٣٥- همع الهوامع شرح جمع الجوامع - السيوطي - مكتبة الكليات الأزهرية.

المحتويات

٧٧	مقدمة المحقق
٥٨	التعريف بالشيخ الحملاوي
٢٨	مقدمة الدكتور محمد عبد المعطي
٧٨	خطبة الكتاب
٧٨	مقدمة في معنى الصرف
٥١	تقسيم الكلمة
٥٣	الميزان الصرفي
٥٦	الباب الأول: في الفعل
٥٦	التقسيم الأول من حيث الزمن إلى ماض ومضارع وأمر
٥٨	التقسيم الثاني للفعل إلى صحيح ومعتل
٥٩	أقسام الصحيح
٦٠	أقسام المعتل
٦١	التقسيم الثالث بحسب التجرد والزيادة إلى مجرد ومزید
٦٢	الباب الأول: فعل يفعل
٦٣	الباب الثاني: فعل يفعل
٦٤	الباب الثالث: فعل يفعل
٦٥	الباب الرابع: فعل يفعل
٦٦	الباب الخامس: فعل يفعل
٦٧	الباب السادس: فَعَال يفعل
٦٨	تنبيهات
٧٢	أوزان الرباعي المجرد وملحقاته
٧٣	أوزان الثلاثي المزيد فيه
٧٥	أوزان الرباعي المزيد فيه وملحقاته
٧٦	تنبيهات

٧٧	فصل في معاني صيغ الزوائد
٨٥	التقسيم الرابع للفعل بحسب الجمود والتصريف
٨٦	فصل في تصريف الأفعال بعضها من بعض
٨٧	التقسيم الخامس للفعل من حيث التعدي وال لزوم
٩٠	التقسيم السادس للفعل من حيث بنائه للفاعل ، أو المفعول
٩٢	تنبيه
٩٤	التقسيم السابع للفعل من حيث كونه مؤكداً أو غير مؤكد
١٠٠	حكم آخر الفعل المؤكد بنون التوكيد
١٠٣	تمة: في حكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر
١٠٣	١- حكم الصحيح السالم
١٠٣	٢- حكم المهموز
١٠٣	٣- حكم المضعف الثلاثي ومزيده
١٠٤	٤- حكم المثال
١٠٥	٥- حكم الأجوف
١٠٥	٦- حكم الناقص
١٠٦	٧- حكم اللفيف
١٠٧	الباب الثاني: في الكلام على الاسم
١٠٧	التقسيم الأول للاسم
١١١	التقسيم الثاني للاسم من حيث الجمود والاشتقاق
١١٣	المصدر
١١٤	مصادر الثلاثي
١١٦	مصادر غير الثلاثي
١١٩	تنبيهات
١٢١	اسم الفاعل
١٢١	صيغ المبالغة
١٢٣	اسم المفعول
١٢٤	الصفة المشبهة باسم الفاعل
١٢٥	تنبيهان
١٢٧	اسم التفضيل

اسما الزمان والمكان	١٣٣
اسم الآلة	١٣٥
التقسيم الثالث للاسم من حيث كونه مذكرا أو مؤنثا	١٣٦
التقسيم الرابع للاسم إلى منقوص ومقصور وممدود وصحيح	١٤٢
التقسيم الخامس للاسم من حيث كونه مفردا أو مثنى أو مجموعا	١٤٥
كيفية التثنية	١٤٨
كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالما	١٥٠
كيفية جمع الاسم مؤنث سالما	١٥١
جمع التكسير	١٥٣
جموع القلة	١٥٥
جموع الكثرة	١٥٧
خاتمة تشتمل على عدة مسائل	١٦٨
التصغير	١٧٢
تنبيهان	١٧٩
النسب	١٨١
خاتمة	١٩٠
الباب الثالث: في أحكام تعميم الاسم والفعل	١٩٢
فصل في حروف الزيادة مواضعها وأدلتها	١٩٢
فصل في زيادة همزة الوصل	١٩٧
الإعلال والإبدال	٢٠٠
الاعلال في الهمزة	٢٠٣
قلب الياء والواو همزة في أربعة مواضع وجوبا	٢٠٣
وتبدل الهمزة من الواو جوازا في موضعين	٢٠٤
فصل في عكس ما تقدم وهو قلب الهمزة ياء أو واوا ولا يكون ذلك إلا في	
بابين	٢٠٦
أحدهما	٢٠٦
ثانيهما	٢٠٨
٢- الإعلال في حروف العلة	٢٠٩
أ- قلب الألف والواو ياء	٢٠٩

[illegible]